



جمهورية العراق

ديوان الوقف السني
مركز واعي للإستشارات وبناء القدرات

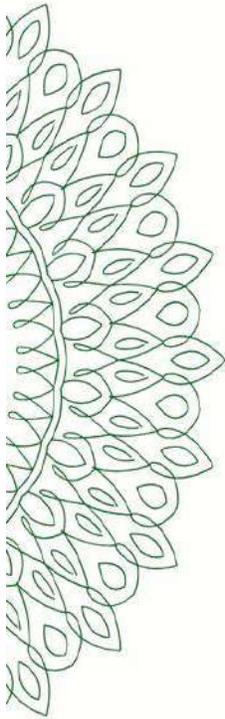


2024

مجلة واعي للعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية

مجلة فكرية محكمة فصلية

العدد الصفري



ISSN : 3078-6711

waajournal@gmail.com



رئاسة مجلس الوزراء
ديوان الوقف السني



مركز وعي للاستشارات وبناء القدرات

مجلة وعي للعلوم الانسانية والاجتماعية

مجلة فكرية محكمة فصلية تصدر عن مركز وعي للاستشارات وبناء
القدرات

العراق - إقليم كردستان - أربيل

(العدد الصفري)

مركز واعي للاستشارات وبناء القدرات

مجلة فكرية محكمة فصلية

الإيداع في دار الكتب والوثائق العراقية بغداد برقم ٢٧٣٧ لسنة ٢٠٢٤

(كل مافي المجلة يعبر عن آراء كتابها وليس بالضرورة تعبر عن رأي الديوان)

العراق – أربيل – حي العدالة

البريد الإلكتروني: waai journal@gmail.com

موبايل : ٠٧٧٢٨٦٠٨٤٨٤

الترقيم الدولي

ISSN3078-6711

DISSN3078-672X

هيئة التحرير

صاحب الامتياز	ا.د. مشعان محي علوان الخزرجي
رئيس التحرير	ا.م.د. نصير عبود عيدان الطائي
مدير التحرير	د. جاوان حسين فيض الله الجاف

د. محمد صالح رشاد	هيئة التحرير	الوكيل الإداري والمالي
د.عمار احمد عبد الغفور	هيئة التحرير	الوكيل الديني والثقافي
ا.د. اكرم عبد القادر ياملكي	هيئة التحرير	القانون المدني
ا.د. عصمت عبد المجيد بكر	هيئة التحرير	القانون الخاص والعلاقات السياسية
ا.د. عامر حسن صبري	هيئة التحرير	حديث نبوي (رئيس جامعة البحرين)
ا.د. محمد علي قوزي	هيئة التحرير	تاريخ الحديث (لبنان)
ا.د. راند يوسف جهاد	هيئة التحرير	حديث نبوي (الجامعة العراقية)
ا.د.محمد كريم الجميلي	هيئة التحرير	التاريخ (كلية التربية)
ا.د.ابي ابراهيم الحيايلى	هيئة التحرير	اللغة العربية (جامعة الموصل)
ا.م.د.اوميد ابراهيم حسن	هيئة التحرير	علوم مالية ومصرفية (لندن)
ا.م.د.الحارث شاكر عبد مرزوك	هيئة التحرير	طرائق تدريس جغرافية
د. محمد صالح حسن النداوي	هيئة التحرير	التسويق الالكتروني
د. محمد علي محمد سعيد	هيئة التحرير	مدقق لغوي / عربي
م.د.د. غدير فؤاد سلامة	هيئة التحرير	مدقق لغوي / إنكليزي
م.م. احمد جميل المدرس	المدير الإداري	
م.م. يوسف سعدون عبدالله	قانوني	
م.م. زيد عبد الصمد محمد	المدير المالي	
سدرة يوسف الشيخ عيسى	التنضيد والتصميم الطباعي	
عمر ثائر فارس	الارشفة الالكترونية	
هيرش جمعة سعيد	الخرن والتوزيع	

إرشادات و أخلاقيات النشر في مجلة وعي للعلوم الاجتماعية والإنسانية .

أولاً: مبادئ البحث العلمي و ضوابط نشره:

يلتزم الباحثون الراغبين في نشر أبحاثهم ودراساتهم في مجلة وعي للعلوم الاجتماعية والإنسانية بالضوابط الآتية :

١- تقديم بحث أصيل وبشكل علمي متناسق يطابق مواصفات البحوث العلمية الرصينة من الأمانة والدقة في توثيق البيانات والنتائج وتحليلها ونشرها و كذلك الدقة في التوثيق والاستدلال بالمراجع و نسب الآراء الى أصحابها ومؤلفيها .

٢- الالتزام بشروط وسياسات النشر في المجلة .

٣- يتعهد الباحث بأن البحث غير منشور سابقاً، ولم يقدم للنشر لجهة أخرى وذلك وفق النموذج المعد من قبل هيئة تحرير مجلة المركز.

٤- على المؤلفين أو الباحثين تجنب التضارب في المصالح كدعم جهات خاصة ذات أجندة أو الارتباط مع جهات ذات مصالح خاصة.

ثانياً: قرارات النشر:

هيئة تحرير المجلة مسؤولة عن الموافقة على نشر البحوث العلمية المقدمة إلى المجلة. فيتم تقييم البحوث المقدمة إلى المجلة للتأكد من أنها تفي بجميع المعايير العلمية الرصينة والشروط المنشورة في المجلة بغض النظر عن العرق والجنس والخلفية الدينية والعرق والجنسية والفلسفة السياسية، و انما الأخذ في الاعتبار القيمة العلمية والمعايير الأخلاقية للعمل وسلامة البحث العلمي واللغة والاستشهاد والانتحال، كما و تلتزم هيئة التحرير بتحسين الرصانة العلمية للمجلة من خلال نشر البحوث وفقاً لأهميتها ووضوحها وصحتها ومطابقتها للشروط والأحكام المنصوص عليها للباحثين.

ثالثاً: السرية و الخصوصية

- ١- يتعهد رئيس و مدير وأعضاء هيئة التحرير بعدم الإفصاح عن أي معلومات تتعلق بالمستندات أو البحوث المقدمة للمجلة باستثناء المعلومات الضرورية التي اذن بها المؤلفين والمحررين والمستشارين والناشر .
- ٢- تلتزم هيئة التحرير في المجلة بعدم الكشف عن أسماء المقومين العلميين إلا بموافقة مكتوبة من قبل المقومين العلميين أنفسهم.

رابعاً: أخلاقيات ومسؤوليات المقومين العلميين

- ١- تخضع جميع البحوث والمقالات المقدمة لعملية التحكيم ومراجعة النظراء من قبل اثنين على الأقل من المقومين العلميين والخبراء في مجال البحث المقدم للنشر، ويتم اختيار المقومين العلميين من قبل رئيس التحرير أو مدير التحرير وفقاً لترتيب المقومين العلميين مع استبعاد من كان مشرفاً أو قريباً للباحث أو المؤلف أو في غير التخصص الدقيق.
- ٢- يجب التعامل مع أي بحوث يتم استلامها للتحكيم كوثائق سرية، فيجب الحفاظ على سرية المعلومات والأفكار المقدمة في البحوث ولا يجب استخدامها لتحقيق مكاسب شخصية، كالسرقة الأدبية، حيث يأخذ شخص ما أفكاراً أو كلمات أو تعبيراً إبداعياً لشخص آخر، وهو انتهاكاً واضحاً للأخلاقيات العلمية و لقانون حقوق النشر، ويعاقب عليه بالإجراءات القانونية.
- ٣- ان المقومين العلميين لهم المساهمة في قرارات النشر ، وذلك في مساعدة هيئة تحرير المجلة في اتخاذ القرار المناسب فيما يتعلق بالبحث وكذلك مساعدة الباحث على تحسين بحثه
- ٤- يجب على المقوم العلمي الالتزام بالمعايير الموضوعية في تقويم البحث ولا ينبغي تجاهل الأحكام الشخصية تجاه الباحثين وتجاهلها
- ٥- تعزيز المراجعة بآراء واضحة وحجج علمية ، ويجب أن تكون متوافقة مع لوائح المجلة والمعايير والشروط المنشورة. فتتضمن قرارات المقومين : (البحث صالح للنشر بصورته الحالية، البحث صالح للنشر بعد الأخذ بالملاحظات الواردة في التقرير المرفق دون حاجة لإعادة تقويم البحث ، البحث صالح للنشر بعد الأخذ بالملاحظات الواردة في التقرير المرفق مع الحاجة لإعادة تقويمه مرة ثانية، البحث غير صالح للنشر بالمجلة)؛ مع ذكر اسباب محددة بعدم صلاحية النشر

خامساً: أخلاقيات ومسؤوليات الباحثين

- ١- يجب أن يقر الباحثون بأن البحث المقدم هو نتاج عملهم، وبعكس ذلك يتحملوا كافة التبعات القانونية
- ٢- يتعهد المؤلفون الباحثون وفق نموذج اعده هيئة تحرير المجلة ، بأن البحث المقدم للنشر لم ينشر مسبقاً في مكان أو مجلة أخرى، ولم يتم تقديمه أو مراجعته في مجلة أخرى.
- ٣- التزام الباحثون باتباع التعليقات وملاحظات المقومين العلميين كافة ، و ملزمون بتقديم التعديلات أو سحب المقال أو تصحيح الأخطاء إن وجدت.
- ٤- يجب على الباحثين الراغبين النشر في المجلة إخطار هيئة تحرير المجلة بأي تضارب في المصالح.

مجلة وعي لِلعلوم الانسانية والاجتماعية – اربيل

تعليمات النشر في مجلة وعي للعلوم الانسانية والاجتماعية

يسر مركز وعي للاستشارات وبناء القدرات في ديوان الوقف السني دعوة الباحثين والعلماء وأساتذة الجامعات لنشر أبحاثهم ودراساتهم في مجلتها العلمية مجلة وعي للعلوم الإنسانية والاجتماعية وهي مجلة علمية محكمة حاصلة على الترقيم الدولي (6711-3078)، تهتم بنشر البحوث العلمية المتعلقة بالدراسات الإنسانية والاجتماعية، وكل ماله صلة بها من التخصصات الأخرى، والتي لم يسبق نشرها، كما تتيح المجلة الفرصة للباحثين في جميع بلدان العالم لنشر نتائجهم العلمية، وتعنى بنشر بحوث الترقية والمؤتمرات العلمية، إذ يحق للمجلة إصدار أعداد خاصة للمؤتمرات العلمية التي يقيمها ديوان الوقف السني والجامعات والكليات والمؤسسات العلمية بعد موافقة هيئة التحرير.

رؤيتنا: مجلة رائدة ومصنفة ضمن أشهر المستوعبات العالمية الرصينة.

رسالتنا: نشر البحوث المحكمة وفق معايير مهنية عالمية متميزة.

الأهداف: أن تصبح المجلة مرجعاً علمياً للباحثين في العلوم الإنسانية والاجتماعية ملبية لحاجة الباحثين على المستويات المحلية والعربية والعالمية.

شروط النشر في مجلة وعي للعلوم الانسانية والاجتماعية:

١. تنشر المجلة البحوث العلمية المتعلقة بالدراسات الإنسانية والاجتماعية وكل ما له صلة بها من التخصصات الأخرى.
٢. أن يكون البحث أصيلاً موثقاً بالمصادر العلمية، ويشكل إضافة علمية.
٣. أن يكون الباحث متبعاً أصول البحث العلمي ويفضل بحث الترقية التدريسي الجامعات في التخصص.
٤. يخضع البحث للاستلال الالكتروني بالبرنامج المعتمد في المجلات المحكمة وفق تعليمات وزارة التعليم العالي.
٥. أن يكون البحث غير منشور.
٦. تكتب البحوث باللغة العربية وبرنامج ال(Word) وبخط (Simplified Arabic) . (Times New Roman) وبخط تيم للإنكليزي. ويكون العنوان بحجم ١٦ والمتن بحجم ١٤ والهامش أسفل كل صفحة، وبحجم ١٣ وترقيم جديد لكل صفحة، وفهرس المصادر في آخر البحث باللغة العربية والإنكليزية.
٧. تحتوي الصفحة الأولى على ما يأتي:
 - عنوان البحث باللغتين العربية والإنكليزية
 - اسم الباحث باللغتين العربية والإنكليزية.
 - درجته العلمية وشهادته ومكان عمله.
 - رقم هاتفه والبريد الالكتروني.
٨. يحتوي البحث على ملخص باللغة العربية والإنكليزية.
٩. تكون الترجمة الإنكليزية محكمة ومترجمة من قبل مكتب ترجمة قانونية، كما تعرض على الخبير اللغوي للمجلة.
١٠. عند ذكر المصدر أول مرة تذكر بطاقة الكتاب كاملة، وعند تكراره يكتفي باسم المؤلف وعنوان الكتاب والجزء والصفحة.

١١. لا تتبنى المجلة كل ما ينشر فيها والبحث يمثل رأي كاتبه مع التزام المنهج العلمي والموضوعي ونبذ التطرف والتعصب والطائفية.

١٢. يتعهد الباحث تعهد خطي بملكيته الفكرية للبحث.

١٣. على الباحث ان يكون مشتركاً في الباحث العلمي (google Scholar) دعماً للباحث العلمي وزيادة تصنيف الباحث والمجلة.

آلية النشر:

١. يبلغ الباحث بقرار صلاحية النشر أو عدمها بعد عرضه على الخبراء.
٢. يعاد البحث إلى كاتبه لغرض اجراء التعديلات إن وجدت ويخضع البحث للاستتال وبعدها يخضع للتحكيم وفق تعليمات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
٣. يستوفى من صاحب البحث للنشر مبلغ (١٥٠) الف دينار لمن هو في داخل العراق و (١٥٠) دولار لمن هو خارج العراق، إذا كان البحث يقل عن (٣٠) صفحة، ويُستوفى مبلغ ٢٠٠٠ دينار عن كل صفحة زائدة عن العدد المذكور أعلاه لمن هو في داخل العراق ومبلغ واحد دولار لمن هو خارج العراق، إضافة الى مبلغ الاستتال البالغ (١٠٠٠٠) الاف دينار .
٤. المبلغ المدفوع لا يرد للباحث سواء قبل البحث أم لم يُقبل.
٥. تستوفى نصف أجور البحث ممن نشر في (Scopus) خلال العام نفسه.
٦. يلتزم الباحث في إجراء التعديلات والتصويبات التي اقترحها الخبراء أو هيئة التحرير .
٧. الالتزام عند تسليم البحث إلى إدارة التحرير أن يرفق معه البريد الإلكتروني ورقم الجوال مع صورة شخصية للباحث وذلك لنشر ملخص البحث مع تاريخ الباحث على وسائل التواصل الاجتماعي.
٨. تنشر نسخة من البحوث بشكلها الرقمي على موقع المجلات الأكاديمية العراقية، دائرة البحث والتطوير وزارة التعليم العالي. والبحث العلمي: <https://www.iasj.net> ، وأي موقع في الشبكة الدولية.
٩. يُرسل البحث إلى خبيرين اثنين لتقييمه ثم يعرض البحث على هيئة التحرير للبت بقبوله.
١٠. يُسلم البحث من داخل العراق الى مركز وعي للاستشارات وبناء القدرات.
١١. لا تعاد البحوث إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر.
١٢. ترتب البحوث في المجلة وفق التسلسل الهجائي لأسماء الباحثين.

للتواصل مع مجلة وعي

العراق - أربيل - حي العدالة - راستي

هاتف: 07728608484

ايميل: wai journal@gmail.com

الرسم المعتمد في الأخذ بآراء الأمام الأعظم وصاحبييه رحمهم الله في الفقه الحنفي واثره في

استقرار القضاء والفتوى ص ١٣ - ٣٦

أ.د صلاح عواد جمعة عبد الله الكبيسي

كلية الأمام الأعظم رحمه الله الجامعة

أزمة بناء الدولة في العراق بعد عام

أ.د. طه حميد حسن / كلية العلوم السياسية / الجامعة المستنصرية

أ.م. آمال وهاب عبد الله / كلية القانون والعلوم السياسية / جامعة كركوك

مشكل القرآن الكريم في تفسير ابن عاشور (التحرير والتنوير) سورة البقرة انموذجا

- دراسة موازنة

أ.د. حيدر علي نعمة

م.م. انور حسن شاراد

مشروع الشرق الأوسط الجديد دراسة في الجغرافية السياسية

أ.د . خليل اسماعيل محمد

التنظيم القانوني للعقود الإلكترونية

أ.د . نصر البلعاوي

واقع وأفاق الشمول المالي في العراق مع إشارة خاصة لإقليم كردستان - العراق

أ. د . م اوميد إبراهيم حسن

القرار الإداري المضاد لإنهاء القرار الإداري السليم

م.د. سمير صلاح الدين احمد حمدي

المواطنة اليابانية بين التقليد والحداثة

د. سيف عدنان ارحيم القيسي

Modern International sovereignty

Between assumption and reality

Dr. Ibrahim Ahmed Al-Samarrai

الرسم المعتمد في الأخذ بأراء الأمام الأعظم وصاحببيه رحمهم الله في الفقه
الحنفي وأثره في استقرار القضاء والفتوى

أ.د صلاح عواد جمعة عبدالله الكبيسي

كلية الأمام الأعظم رحمه الله الجامعة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسول الله وخاتم النبيين سيدنا محمد وعلى اله وازواجه واصحابه
الغر الميامين ومن تبعهم بإحسان الى يوم الدين

اما بعد

فلا يخفي ما لفن رسم المفتي – الذي اولاه الساده الحنفية عناية فائقة – من دور بارز في استقرار القضاء
والفتوى في الفقه الحنفي اذ ان اراء ائمه الحنفية المبتوثة في كتبهم لا بد لها من رسم يبين ما عليه الفتوى
منها ودليل يدل على المعتمد عندهم فيها

فكان في رسم المفتي الذي اولوه عناية كبيرة في كتبهم فترى في كثير من كتب ائمة الحنفية يعقدون فصلا
كاملا يبينون ذلك الرسم الذي يسير عليه المفتي الذي يدل على المعتمد في المذهب قضاء وافتاء

ولعل ابرز ما يلاحظه المتعلم للفقه الحنفي هي اراء الامام الاعظم ابي حنيفة النعمان بن ثابت وصاحبيه ابي
يوسف ومحمد رحمهم الله اذ يلاحظ طالب العلم في اول طلبه للعلم في الفقه الحنفي تلك الأراء في اول مختصر
يعالج حفظه ويطلب درسه الا وهو مختصر الامام القدوري^(١) ت ٤٢٨ رحمه الله والذي صنفه لجمع اراء
هؤلاء الائمة فلا تكاد صحيفة من صحائفه تخلو من ذكرهم وذكر آرائهم^(٢)

وهذه آرائهم هي بمجموعها مثلث ما اطلق عليه في الامة المذهب الحنفي ومع مجموع الآراء المثبتة في كتب
الفقه الحنفي كان لابد من رسم يدل على ما عليه القضاء والافتاء منها فينبثق هذا الفن فن رسم المفتي

والذي جمع اشتاتته وحرر ضوابطه خاتمة محققي الحنفية العلامة ابن عابدين (ت ١٢٥٢ هـ) رحمه الله^(٣) في
منظومته عقود رسم المفتي وشرحها واستقر العمل عليها والسير على ما فيها الى يومنا هذا للدلالة على
المعتمد المعمول والمقتي به في القضاء والافتاء فكان اللائحة التي يلزم لزومها الأخذ عنها والرسم الذي يجب
اتباعه والسير عليه لكل من القاضي والمفتي وكان البر الذي رست عليه واستقرت به راحة القضاء وراحة
الافتاء .

١. (القدوري) من اكثر الكتب تداولاً عند الحنفية ، و(الشرح مختصر الكرخي) ، و (التجريد) محي الدين الحنفي (ت ٧٧٥ هـ) عبد القادر
بن محمد بن نصر الله القرشي ، ابو محمد ، الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية ج ١ ص ٩٣ ط مير محمد كتب خانة كراتشي باكستان
تراجم الموسوعة الفقهية الكويتية ج ١ ص ٣٥٦ .
٢. فانظر مثلاً صحيفه ٤ ٦ ٥ ٨ وكذا الى اخره من هذا المختصر الميمون مختصر القدوري ط درسعادت عثمانية ١٣٠٩ هـ .
٣. ابن عابدين (ت ١٢٥٢ هـ) محمد امين بن عبد العزيز عابدين الدمشقي : فقيه الديار الشامية وامام الحنفية في عصره . مولده ووفاته في
دمشق له (رد المحتار على الدر المختار – ط) خمس مجلدات ، فقه حنفي ، يعرف بحاشية ابن عابدين ، ، وله غيرها كتب كثيرة وكلها
عظيمة النفع محققة لمسائلها ينظر الزركلي الاعلام ج ٦ ص ٤٢ وقد احال محقق الاعلام ترجمته الى حلية البشر خ و روض البشر
٢٢٠ وعقود اللالي ٢٣٢ والازهرية ٢ : ٢٥٤ ومعجم المطبوعات ١٥٠-١٥٤ والتيمورية ٣ : ١٨٧ وفهرس المؤلفين ٢٢٩ انظر
هامش الاعلام ج ٦ ص ٤٢ .

وقد كتبت هذه الكلمات في هذا البحث ادلو بها دلوي في بيان هذا الرسم الميمون واصوله ووسمت هذا البحث بـ (الرسم المعتمد في الاخذ باراء الامام الاعظم وصاحبيه رحمهم الله في الفقه الحنفي).

واعنى بمصطلح الرسم اللائحة الثابتة والعلامة الدالة التي تدل القاضي والمفتي على الراي الذي يعمل به او يفتى مما هو الراجح المعتمد بيه والمفتى به في المذهب والتي يلزم تقييد القاضي والمفتى بها حين تقليد هم منصب القضاء والافتاء فقد جاء في منظومة عقود رسم المفتي (لاسيما قضائنا اذ قيدوا) (براجح المذهب حين قلدوا)

لقد عجت المصنفات وانشغلت المؤلفات في بيان هذا الرسم وبيان حدوده وضوابطه في كتب الحنفيه ومنذ قرون طويلة فتجد عنها فصلا كاملا في اول الكتاب الموسوم فتاوى قاضيخان للامام الاوزجني ت ٥٩٢ هـ

وفصلا اخر في الكتاب الموسوم الفتاوى الاتاتارخانية للامام الاندريتي ٧٨٦ هـ وفصلا اخر في الكتاب الموسوم التصحيح والترجيح للامام ابن قطلوبغات ت ٨٧٩ هـ وفصلا اخر في الكتاب الموسوم رد المختار على الدر المختار حاشية ابن عابدين وفصلا في كتاب اصول الافتاء له ومنظومته الموسومة عقود رسم المفتي وشرحه لها ذلك الكتاب (النظم والشرح) الجامع المانع المحقق لاصول هذا الفن وضوابطه

وقد قسمت هذا البحث ووسمته كما قلت بـ الرسم المعتمد في الاخذ باراء الامام الاعظم وصاحبيه رحمهم الله في الفقه الحنفي واثره في استقرار القضاء والفتوى الى مقدمة وتمهيد وثلاثة مباحث وخاتمه والحمد لله رب العالمين .

التمهيد

المذهب الحنفي منذ بداية التأسيس الى كمال نضوجه وانتشاره بالامة في القرون الاولى منذ قرون الاسلام وفي عصر التابعين منها نبغ مجموعة كبيرة من حملة العلم وصلوا الى اسمى الدرجات المعرفية ونالوا اعلى المراتب العلمية مرتبة الاجتهاد المطلق واختط كل منهم طريقة سلكها في تعريف الاحكام الشرعية واستنباط القوانين الفقهية ليبيّنوا احكام الشريعة المطهرة فكان لكل واحد من هؤلاء الافخاذ مذهباً له اتباعه يحفظونه وينقلوه الى الناس ويخدموه بالتصنيف والتاليف والسير على منهاجه والعمل باحكامه

الا ان هذه المذاهب الكثيرة قد انقرض بعضها ولم يكن لاصحابها اتباع ف الليث بن سعد كان له مذهب ولا اتباع له الان وكذلك الامام ابن جرير الطبري صاحب التفسير الكبير كان له مذهب ولا اتباع له الان وغيرهما من المجتهدين الذين بلغوا مرتبة الاجتهاد المطلق ولم يكن لهم اتباع يتبعوهم على مذاهبهم

لكن في المقابل نرى الائمة الاربعة ابا حنيفة ومالك والشافعي و احمد المجتهدين المطلقين اصحاب المذاهب المتبوعة في الامة وجرى القضاء والافتاء على ما قرروه من الاحكام وخدمت خدمة عظيمة في التحرير والتنقيح والتحقيق والتصنيف والتاليف وعظم سالكوها وكثر متبوعها .

ولقد تشيد لكل مذهب من هذه المذاهب بناء عظيم له اصول رصينة وقواعد راسخة وعلماء كثر تمتد جذوره الى امامه وصاحب طريقته ومؤسس مذهبه

واولئك الائمة الموسسين ايضا اخذوا العلم عن سبقوهم وتربوا على علماء جهابذ اخذوا عنهم من ميراث النبوة ما حفظوه وبلغوه وسارو به على درب ائمتهم^(٤)

فامانا الاعظم ابو حنيفة النعمان بن ثابت حمل العلم عن سبقه من الائمة المجتهدين فاتم ما بدووه في الاستنباط واجتهد ايما اجتهاد حتى ظهر مذهبه ثم طوره تلامذة له ابرار ولذلك قالوا في جذور مذهبه زرعه ابن مسعود رضي الله عنه وسقاه علقمة وحصده ابراهيم النخعي وداسه حماد وطحنه ابو حنيفة وعجنه ابو يوسف وخبزه محمد فسائر الناس ياكلون من خبزه رحمهم الله جميعا^(٥)

لقد نشاء المذهب في الكوفة اذ اخذ الامام العلم عن فقيهاها حماد بن ابي سليمان وبلغ فيه مكانة عالية حتى تم اختياره خلفاً لشيخه بعد وفاته سنة عشرين ومائة من الهجرة فحمل الامانة حتى اقبل عليه طلاب العلم من كل حدب وصوب فسار بهم على طريقة فريدة هي طريقته تبادل الاراء بدلا من الاملاء المجرد فكان مجلسه مجلس شورى علمي رصين يناقشون فيه المسائل بأدلته حتى يستقروا على رأي راجح فيها^(٦)

٤ . الاشقر معاصر الدكتور عمر سليمان المدخل الى دراسة المدارس والمذاهب الفقهية ص ٤١ ط دار النفائس الاردن ١٤١٦ هـ

٥ . الحصكفي الدر المختار شرح تنوير الابصار وجمع البحار ج ١ ص ٤٩

٦ . الصيرمي ت ٤٣٦ هـ ابو عبد الله حسين بن علي اخبار ابي حنيفة واصحابه رحمهم الله ص ٨ ، ٦٦ - ط المعارف الشرقية حيدر اباد الهند لجنة احياء المعارف انعمانية عام ١٣٩٤ هـ - الكردي ت ٨٢٧ هـ محمد بن محمد بن شهاب مناقب الامام اب حنيفة رحمه الله ج ١ ص ٥١ ط مجلس دائرة المعارف العثمانية حيدر اباد الدكن الهند ١٣٢١ هـ

فنمت مواهب اولئك الطلاب على يد امامهم حتى ادرك ذلك فيهم ولمح نبوغهم فقال اصحابنا هؤلاء ستة وثلاثون رجلا منهم ثمانية وعشرون يصلحون للقضاء وستة يصلحون للفتوى واثنان يصلحان لتأديب القضاة وارباب الفتوى وعد منهما ابا يوسف رحمهم الله جميعا^(٧)

فكان هؤلاء خير عون لامامهم في مسيرته الفقهية الاجتهادية واستنباط الاحكام العملية^(٨) ثم جاء من بعدهم تلاميذهم وكانت ايضا لهم جهود كبيرة في التحرير والتنقيح في المذهب وعالجوا التخريج على اصول امامهم واستنباط الاحكام للنوازل والمسائل الجديدة وكل هذه المسائل بأكملها الاولى والمخرجه انضوت تحت مسمى الفقه الحنفي والمذهب الحنفي رحم الله رجاله ومتبعيه^(٩)

وللمذهب الحنفي انتشار واسع اليوم في الشام والعراق وفي بعض بلاد الحجاز واليمن ودول الجزيرة العربية وغلبه مطلقه في تركيا والبنانيا وبلاد البلقان (البوسنة والهرسك وكوسوفو) وافغانستان وتركستان والهند وبلاد القوقاز والبرازيل^(١٠) والحمد لله رب العالمين .

٧. المكي ت ٥٦٨ هـ ابو المويد الموفق بن احمد مناقب الامام ابي حنيفة النعمان رحمه الله ج ٢ ص ٢٤٦ ط مجلس دائرة المعارف العثمانية حيدر اباد الدكن الهند ١٣٢١ هـ

٨. النقيب معاصر احمد بن محمد المذهب الحنفي ج ١ ص ٨١ ط مكتبة الرشد الرياض ١٤٢٢ هـ

٩. ابو زهرة ت ١٣٩٤ هـ الامام محمد ابو زهرة ابو حنيفة حياته وعصره اراؤه وفقهه ص ٤٩٥ ط دار الفكر العربي

١٠. الموسوعة العربية العالمية ، عمل موسوعي ضخم شارك في انجاز اكثر من الف متخصص مادة : الحنفي ، المذهب

المبحث الاول

تراجم الانمة الثلاثة بإيجاز

١. الامام الاعظم ابو حنيفة رحمه الله

اسمه

النعمان بن ثابت بن زوطي الكوفي اصله من فارس وموطنه الاصلي من كابل وهي مدينة تقع بين الهند وسجستان ثم انتقل اجداده منها^(١)

ولد بالكوفة سنة ٨٠ هجرية ونشأ وعاش فيها اكثر حياته فحفظ القرآن الكريم منذ صغره وورث تجارة الخبز عن والده حتى قبيض الله له من اخذ بيده الى طلب العلم^(٢) ، كان ربه من الرجال وكان احسنهم منطقاً سمحاً سخياً كثير العبادة يقوم الليل ويكثر من قراءة القرآن الكريم عظيم الامانة شديد الحرج في كل ما تخالطه شبه اثم^(٣) .

وكان رحمه الله فطناً نكياً عالماً منقطعاً للعلم واهله عالي الهمة عازفاً عن الجاه الفاني .

انصرف الى طلب العلم واقبل عليه بكلية فاختار فيه حلقة فقيه العراق الامام حماد بن ابي سليمان مسلم الكوفي^(٤) ونبع عنده حتى قال فيه لا يجلس بحذائي غير ابي حنيفة .

١١ . راجع ترجمة موسوعه في الصيرمي ت ٤٣٦ هـ ابو عبد الله حسين بن علي اخبا ابي حنيفة واصحابه ص ١ ط معارف الشرقية حيدر اباد الهند ١٣٤٩ هـ الخطيب البغدادي ت ٤٣٦ هـ الحافظ ابو بكر احمد بن علي الخطيب تاريخ بغداد ج ١٣ ص ٣٢٤ ط دار الكتاب العربي بيروت

١٢ . الهيثمي المكي ت ٩٧٣ هـ احمد بن حجر الخيرات الحسان في مناقب الامام ابي حنيفة النعمان ص ٣٧ ط الكتب العلمية بيروت
١٣ . الصيرمي اخبار ابي حنيفة واصحابه ص ٢ الخطيب البغدادي تاريخ بغداد ج ١٣ ص ٣٣٠ - ٣٥٣ - ٣٥٨ ابن خلكان ت ٦٨١ احمد بن محمد بن ابي بكر وفيات الاعيان وانباء ابناء الزمان ج ص ٤١١ ط دار صادر بيروت ١٣٩٧ هـ المكي مناقب الامام ابي حنيفة ج ١ ص ٢٥٩ ط حيدر اباد الدكن الهند ١٣٢١ هـ

١٤ . حماد بن ابي سليمان مسلم الكوفي ت ١٢٠ هـ من التابعين اخذ الفقه عن ابراهيم النخعي وكان افقه اصحابه . قيل لابراهيم : من لنا بعدك ؟ قال : حماد رحمهم الله الشيرازي ت ٤٧٦ هـ ابو اسحاق ابراهيم بن علي طبقات الفقهاء ص ٨٣

جد هذا الامام واجتهد وصبر وثابر حتى نال المكانة العالية قال فيه الامام مالك لقد وفق لابي حنيفة الفقه حتى ما عليه فيه كبير مؤنة^(١٥) وقال الشافعي الناس في الفقه عيال على ابي حنيفة وقال مارايت احدا افقه من ابي حنيفة^(١٦)

وقال عنه الامام احمد ان ابا حنيفة من اهل الورع والزهد وفي اثاره الاخرة ولا يدركه احد^(١٧) كان له شيوخ كثير قدروا باربعة الاف شيخ وكان له تلاميذ كثير يصعب حصرهم يحظرون مجلسه ويسمعون منه رحمهم الله جميعا^(١٨)

وفاته رحمه الله

بعد عمر طويل في نشر العلم وتبيينه توفي الامام العظم رحمه الله في عام ١٥٠ هـ النبي محمد صلى اله عليه وسلم في شهر رجب في مدينه بغداد وقد بلغ السبعين عاما وقد صلى عليه خلق عظيم نحو من خمسين الف وبقي الناس يتواردون فصلى عليه مرات عديدة ومكثوا يصلون على قبره عشرين يوما ودفن في مقبرة الخيزران قال العلم الجهد شعبة بن الحجاج^(١٩) بعد ان استرجع لما علم بموته قال لقد طفئ ضوء نور العلم عن اهل الكوفة لا يرون مثله ابدا^(٢٠) .

-
- ١٥ . الخطيب البغدادي تأريخ بغداد ج ١٣ ص ٣٣٨
 - ١٦ . الخطيب البغدادي تأريخ بغداد ج ١٣ ص ٣٤٦ ابن كثير دمشقي ت ٧٧٤ هـ اسماعيل بن كثير البداية والنهاية ج ١٠ ص ٨٧ ط الكتب العلمية بيروت التميمي الطبقات السنية في تراجم الحنفية ج ١ ص ٢٩
 - ١٧ . الهيثمي المكي الخبرات الحسان في مناقب الامام ابي حنيفة النعمان ص ٤٦
 - ١٨ . المكي مناقب الامام ابيحنيفه النعمان ج ١ ص ٣٧ و ج ٢ ص ١٨٤
 - ١٩ . شعبة بن الحجاج الواسطي ثم البصري ، ابو بسطام (ت ١٦٠ هـ) : من انمة رجال الحديث ، حفظا ودراية وتثبتا . قال الشافعي لو لا شعبة ما عرف الحديث بالعراق وذكر محقق الاعلام له ترجمة في تهذيب التهذيب : ٤ : ٣٣٨ والمستطرفة ٨٥ وحلية الاولياء ٧ : ١٤٤ وذيل المذيل ١٠٤ وتاريخ بغداد ٩ : ٢٥٥ والمناوي ١ : ١٢٠ الزركاني الاعلام (١٦٤/٣) ورايت ترجمته عند الخطيب البغدادي تاريخ بغداد برقم ٤٨٣٠ ج ٩ ص ٢٥٥
 - ٢٠ . الصيرمي اخبار ابي حنيفة واصحابه ص ٧٢

٢. الامام ابو يوسف رحمه الله

يعقوب بن ابراهيم بن حبيب الانصاري ولد بالكوفة عام ١١٣ هجرية نشأ اول امره يتجه الى العمل مع والده لكن حبه للعلم واهله دفعه الى اختلاس الوقت والتسلل الى مجالس العلماء فيجيء الى مجلس الامام ابي حنيفة لكن ابويه يمنعانه ويعنفانه يريدان منه ان يعمل ليحصل للاسرة قوتها

فلما رأى الامام ذلك ورأى حب يعقوب للعلم صار يدفع اليه المال اعانه له على الانصراف للعلم^(٢١) .

واما ابو يوسف فما ان نال العلم وكمل امره فيه حتى لازم دبر كل صلاة يقول اللهم اغفر لي ولوالدي ولابي حنيفة^(٢٢) .

كان ابو يوسف ذو حفظ وذكاء وبديهيته وفطنة فاختره الخلفاء للقضاء فتولاه للمهدي والهادي والرشيدي^(٢٣) .

قال ابو يوسف في قضائه وليت هذا الحكم – القضاء – وارجو الله ان لا يسألني فيه عن جور ولا ميل لاحد^(٢٤) .

وكان يقول اللهم انك تعلم اني لم اجر في حكم حكمت به بين عبادك ولقد اجتهدت بما وافق كتابك وسنة نبيك صلى الله عليه وسلم وما اشكل علي جعلت بيني وبينك ابا حنيفة وكان عندي والله ممن يعرف امرك ولا يخرج عن الحق وهو يعلمه^(٢٥) .

وبسبب هذا اليقين كان لا يولى قاضيا الا ان يكون على مذهب الامام ابي حنيفة رحمه الله .

-
٢١. الصيرمي اخبار ابي حنيفة واصحابه ص ٩١ الخطيب البغدادي تأريخ بغداد ج ١٤ ص ٢٤٣ المكي مناقب الامام ابي حنيفة ج ٢ ص ٢٠٩ التونخي ت ٣٨٤ هـ الحسن بن ابي القاسم الفرج بعد الشدة ج ٢١ ٢١٨ ط مكتبة المثنى بغداد ١٣٧٥ هـ
٢٢. المكي مناقب الامام ابي حنيفة ج ٢ ص ٢٧٣
٢٣. الخطيب البغدادي تأريخ بغداد ج ١٤ ص ٢٤٢ ابن عبد البر ت ٤٦٣ هـ ابو عمر يوسف بن عبد الله النمري القرطبي الانتقاء في فضائل الثلاثة الانمة الفقهاء ص ١٧٣ ط مكتبة القدسي ١٣٥٠ هـ
٢٤. ابن كثير البداية والنهاية ج ١٠ ص ١٤٩
٢٥. الخطيب البغدادي تأريخ بغداد ج ١٤ ص ٢٥٤

لقد بلغ في العلم مبلغا كبيرا حتى قال امامه او حنيفه عنه حين مرض قال ان يموت هذا الفتى فانه اعلم من على الارض^(٢٦) .

اخذ العلم عن شيوخ كثير ولازم ابا حنيفة لا يفارقه واخذ عنه العلم تلامذه كثير تفقهوا على يده^(٢٧) .

وكان اول من وضع الكتب على مذهب ابي حنيفة وكتبه متداوله الى يومنا هذا ككتاب الاثار في ادلة الفقه رواها عن ابي حنيفة وكتاب الخراج في احكام الاموال وكتاب اختلاف ابي حنيفة وابن ابي ليلى انتصر فيه مع حجة لامامه والكتاب في الفقه المقارن وكتاب الرد على سير الازواعي في السير والجهاد واحكامه ابرز فيه مذهب الحنيفة^(٢٨) .

توفي رحمه الله سنة ١٨٢ هجرية عن تسع وستين سنة في بغداد وفجع الناس حتى قالوا ينبغي لاهل الاسلام ان يعزي بعضهم بعضا بأبي يوسف رحمه الله^(٢٩) .

٣. الامام محمد بن الحسن الشيباني

اسمه

ابو عبد الله محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني اصله من الجزيرة ثم ارتحل وا لده الى الكوفة واقام في واسط بين الكوفة والبصرة وفيها ولد الامام محمد^(٣٠) .

حرص والده على تعليمه منذ الصغر فقال حملني ابي الى الامام ابي حنيفة وانا ابن اربع عشر سنة ومن يومئذ لازمه بأخذ عنه حتى وفاته وكان محمد قبلها وفي سن التميز قد حفظ القرآن الكريم واخذ بعض دروس العلم^(٣١) .

-
٢٦. الخطيب البغدادي تاريخ بغداد ج ١٤ ص ٢٤٦
٢٧. الصيرمي اخبار ابي حنيفة واصحابه ص ٩٣
٢٨. اللكنوي الفوائد البهية في تراجم الحنفية ص ٢٢٥ ط دار الكتاب الاسلامي الكوثري حسن النقااضي في سيرة الامام ابي يوسف القاضي ص ٣٣ .
٢٩. الاتابكي ت ٨٧٤هـ يوسف بن تغري بردى النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ج ٢ ص ١٠٨ ط المؤسسة المصرية العامة للتأليف
٣٠. الصبر في اخبار ابي حنيفة واصحابه ص ١٢٠

كان من احسن الناس وجها ولباسا وفصيحا للسان جميل الخلق ذكيا شديد الذكاء ورعا شديد البعد عن الحرام زاهدا لا يتطلع الى دنيا قوالا للحق كثير التلاوة حزه ثلث القران كل يوم^(٣٢) .

نشأ الامام محمد بالكوفة حاضرة الدنيا انذ فآخذ من العلم بحظ وافر حتى كان له مجلس في مسجد الكوفة وهو ابن عشرين سنة قال عنه تلميذه وصاحبه الامام الشافعي لا اعلم بكتاب الله وناسخه ومنسوخه وخلالله وحراره منه انه كان يملا القلب والعين^(٣٣) .

طلب الفقه على يد الامام ابي حنيفة ولازمه حتى وفاته ثم اختلف الى ابي يوسف حتى تضرع عنه ورحل الى الحجاز وبقي عند الامام مالك ثلاث سنين ينهل عنه^(٣٤) .

ثم عاد الى العراق يعلم الناس وينشر الفقه ويبينه لطلبته حتى قال الامام الشافعي امن الناس علي ف الفقه محمد بن الحسن وقال لو انصف الناس الفقهاء لعلموا انهم لم يروا مثل محمد بن الحسن ما جالست فقيها قط افقه منه ولا فتق لساني بالفقه مثله^(٣٥) . وحين سئل الامام احمد بن حنبل عن ماخذه المسائل الدقيقة فقال من كتب محمد بن الحسن^(٣٦) .

اخذ العلم عن شيوخ كثر في الكوفة والبصرة وواسط والمدينة ومكة والشام وغيرها من الامصار الاسلامية العطرة المليئة بالعلم والمعارف واخذ عنه العلم شيوخ كثر من ابرزهم الامام الشافعي رحمه الله^(٣٧) .

-
- ٣١ . الكردي ت ٨٢٧ هـ محمد بن محمد مناقب الامام ابي حنيفة ج ٢ ص ١٥٥ ط دائرة المعارف العثمانية حيدر اباد الدكن ١٣٢١ هـ الكوثري بلوغ الاماني في سيرة الامام محمد بن الحسن الشيباني ص ٥ ط مكتبة الحانجي مصر ١٣٥٥ هـ
- ٣٢ . ابن كثير البداية والنهاية ج ١٠ ص ١٦٧ الصيرمي اخبار ابي حنيفة واصحابه ص ١٢٦ الكردي مناقب الامام ابي حنيفة ج ٢ ص ١٥٦
- ٣٣ . الصيرمي اخبار ابي حنيفة واصحابه ص ١٢٤ ابن كثير البداية والنهاية ج ١٠ ص ١٦٧ وينظر الخطيب البغدادي تاريخ بغداد ج ٢ ص ١٧٤
- ٣٤ . ابن خليكان وفيات الاعيان ج ٤ ص ١٨٤ الدهلوي ت ١١٧٦ هـ شاه ولي الله احمد بن عبد الرحيم الانصاف في بيان سبب الاختلاف ص ١٨ ط المطبعة السلفية القاهرة ١٣٩٨ هـ
- ٣٥ . الصيرمي اخبار ابي حنيفة واصحابه ص ١٢٤
- ٣٦ . ينظر الصيرمي اخبار ابي حنيفة واصحابه ص ١٢٥ الخطيب البغدادي تاريخ بغداد ج ٢ ص ١٧٧ ابن كثير البداية والنهاية ج ١٠ ص ١٦٨
- ٣٧ . الصيرمي اخبار ابي حنيفة واصحابه ص ١٢٥ الكوثري بلوغ الاماني في سيرة الامام محمد بن الحسن الشيباني ص ٧

دون الامام محمد فقه الحنفية ومن ابرز مدوناته كتبه التي سميت بظاهر الرواية التي رواها عنه الثقات

وكتب ظاهر الروايات اتت	ستا وبلاصول ايضا سميت
صنفها محمد الشيباني	حرر فيها المذهب النعماني
الجامع الصغير والكبير	والسير الكبير والصغير
ثم الزيادات مع المبسوط	تواترات بالسند المظبوط

واول هذه الكتب كتاب المبسوط ويسمى الاصل وهو اكبر واسبق تصانيفه تناول فيه عشرات الالوف في مسائل الحلال والحرام ومنها الجامع الصغير جمع فيه مارواه عن ابي يوسف عن ابي حنيفة تناول فيه اربعين كتابا من كتب الفقه وحوى ١٥٣٢ مسألة ومنها الجامع الكبير جمع فيه مارواه مباشرة عن ابي حنيفة

ومنها السير الكبير جمع فيه ما رواه عن ابي حنيفة في احكامن المغازي والحرب وقد شرحه شمس الاثمة السرخسي^(٣٨) وقد طبع في خمس اجزاء

وكتب ظاهر الرواية هذه قد جمعها الامام الحاكم الشهيد^(٣٩) في كتابه الكافي وشرح كتاب الكافي شمس الاثمة السرخسي ايضا في كتابه الجامع المانع المبسوط الذي طبع في ثلاثين مجلدا كبيرا^(٤٠) قال ابن عابدين .

٣٨ . السرخسي (ت ٤٨٣ هـ) شمس الاثمة ابو بكر محمد بن احمد بن سهل من كبار انمة المذهب الحنفي مجتهد من اهل سرخس في خراسان . اشهر كتبه (المبسوط) في الفقه الحنفي والمقارن ثلاثون جزءا كبيرا وطبع في احلى حلة وهو ضمن كتب المكتبة الشاملة الالكترونية ينظر الزركلي (ت ١٣٩٦ هـ) ، خير الدين بن محمود بن محمد الاعلام ط دار العلم للملايين بيروت الخامسة عشر ٢٠٠٢ واحال محقق الاعلام ترجمته الى الفوائد البهية ١٥٨ والجواهر المضية ٢: ٢٨٠ والفهرس التمهيدي ١٦٠ ومفتاح السعادة ٢: ٥٥ ينظر الاعلام ج ٥ ص ٣١٥ وله ايضا ترجمة في الموسوعة العربية العالمية مادة السرخسي .

٣٩ . الحاكم المزوزي (ت ٣٣٤ هـ) محمد بن احمد بن احمد ابو الفضل السلمي البلخي امام الحنفية في عصره من كتبه الكافي جمع فيه ظاهر الرواية ينظر الزركلي ، الاعلام ج ٧ ص ١٩ واحال محقق الاعلام ترجمته الى الجواهر المضية ٢: ١١٢ والفوائد البهية ١٥٨ وكشف الظنون ١٣٧٨ و ١٨٥١ وكتبخانة ٣: ١٠١ .

اقوى شروحه الذي كالشمس (مبسوط شمس الامة السرخسي) (معتمد النقول ليس يعمل) (بخلفه وليس عنه يعدل) (٤٢)

وللامام محمد كتاب الحجة على هل المدينة رد فيه على الامام مالك وغيره من فقهاء المدينة في مسائل خالفهم فيها

وله كتاب المةطا روى فيه موطا للامام مالك ثم ادمج فيه روايات اخرى لبيان مخالفة مذهبه معه وقد طبع مع تعليقات اللكوني في كتاب التعليق الممجد على موطا الامام محمد رحمه الله (٤٣).

وفاته

توفي سنة ١٨٩ هجرية عن ثمان وخمسين عاما في الري وفيه قد توافق موته مع موت الامام الكسائي (٤٤) في نفس اليوم فقال الخليفة هارون الرشيد (٤٥) دفنت اليوم اللغة والفقهاء جميعا (٤٦). رحم الله علماء الامة جميعا.

٤٠. انظر ابو سليمان معاصر الدكتور عبد الوهاب كتاب البحث العلمي ومصادر الدراسات الفقهية ج ١ ص ٢٦٢ ط دار الشروق جدة السعودية

٤١. تقرأ هكذا حسب التشكيل بحذف الهمزة الاولى (الامة) لغرض الوزن والاصل شمس الامة كما عرف بذلك الامام السرخسي

٤٢. ما في هذين البيتين من عقود رسم المفتي لابن عابدين

٤٣. اللكنوي التعليق الممجد على موطا الامام محمد مع مقدمة طويلة صافية للشيخ عبد الفتاح ابو غدة وتحقيق تقي الدين الندوي ط دار القلم دمشق

٤٤. الكسائي ، الامام (ت ١٨٩ هـ) علي بن حمزة الكوفي ، ابو الحسن الكسائي : احد القراء السبعة امام في اللغة والنحو والقراءة من اهل الكوفة ولد في احدى قرأها وتعلم بها وقرأ النحو بعد الكبر وتنقل في البادية وسكن بغداد وتوفي بالري عن سبعين عاما ، اتسبعة في القراءات (ص: ٧٨) وكان امام الناس في القراءة في عصره وكان يأخذ الناس عنه الفاظه بقراءته عليهم له تصانيف منها (معاني القران) و (المصادر) و (الحروف) و (الفرات) وغيرها .

٤٥. هارون الرشيد خليفة (ت ١٩٣ هـ) ، هارون الرشيد ابن محمد المهدي ابن المنصور العباسي ، ابو جعفر خامس خلفاء الدولة العباسية في العراق واشهرهم ولد بالري لما كان ابوه اميرا عليها وعلى خراسان ونشاء في دار الخلافة ببغداد وبويع بالخلافة بعد وفاة اخيه الهادي سنة ١٧٠ هـ فقام باعبانها وازدهرت الدولة في ايامه كان عالما بالادب واخبار العرب والحديث والفة فصيحاً له محاضرات مع علماء عصره شجاعاً كثير الغزوات حازماً كريماً متواضعاً يحج سنه ويغزو سنه لم ير خليفة اجود منه وكان يطوف اكثر الليالي متنكراً وفي ايامه كملت الخلافة بكرمه وعدله وتواضعه وزيارته العلماء في ديارهم له وقائع كثيرة مع ملوك الروم .

المبحث الثاني

طبقة الامامين ابي يوسف ومحمد في المذهب

معلوم ان المذهب الحنفي مسند في تسميته الى الامام الاعظم ابي حنيفة النعمان بن ثابت رحمه الله فهو امام المذهب ولا بد للمفتي والقاضي ان يعلم طبقة الامامين ابي يوسف ومحمد ودرجتهم في المذهب حتى تضيء له طريق الترجيع بين اقوالهم والذين اعتنوا بتقسيم طبقات فقهاء الحنفية اعتبروا الصحابيين في طبقة المجتهدين في المذهب وهي اعلى طبقة في المذهب بعد طبقة الامام الاولى فهي الطبقة الثانية القادرة على استخراج الاحكام من ادلتها على مقتضى قواعد امامهم واصوله^(٤٧)

وجعل اتلصاحبين في طبقة المجتهدين في المذهب اقره عدد من علماء الحنفية بينما ذهب بعضهم الى انتقاد هذا الاتجاه وجعلهما مجتهدين في المذهب بل هما مجتهدان مطلقان كمالك والشافعي لايقولون عنهما درجة وان الامامين ابا يوسف ومحمد قد بلغا هذه الدرجة درجة الاجتهاد المطلق وطبقتهما الطبقة الاولى كالائمة الاربعة^(٤٨) .

واخباره كثيرة جدا ، ولايته ٢٣ سنة وشهران وايام وتوفي في سناياذ من قرى طوس وبها قبره رحمه الله . الاعلام للزركلي (٦٢/٨) واحال محقق الاعلام ترجمته على ابن كثير البداية والنهاية ١٠: ٢١٣ والطبري ١٠: ٤٧، ١١٠، ٤٧ والخطيب الغدادي تأريخ بغداد ١٤: ٥

٤٦ . ابن كثير البداية والنهاية ج ١٠ ص ١٦٨

٤٧ . ابن كمال باشا ت ٩٤٠ هـ احمد بن سليمان طبقات المجتهدين ص ٢٧٧ الذخيرة من المصنفات الصغيرة السفر الاول ط ١٤٠٤ هـ التميمي ت ١٠٠٥ هـ تقي الدين بن عبد القادر الطبقات السنوية في التراجم الحنفية ج ١ ص ٣٢ ط دار الرفاعي الرياض السعودية ١٤٠٣ هـ ابن عابدين الحاشية ج ١ ص ٧٧ العثماني محمد تقي العثماني اصول الافتاء ج ١ ص ٢٥٧ مع شرحه المصباح ط مارية اكايمي كراتشي باكستان .

٤٨ . المرجاني ت ١٣٠٦ هـ هارون بن بهاء الدين ناظورة الحق في فرضية العشاء وان لم يغيب الشفق ص ١٩٢ ط دار الفتح الاردن ١٤٣٣ هـ ابو زهرة ابو حنيفة حياته وعصره ارواه وفقهه ص ٤٩٧

وللمحقق اللكنوي رحمه الله رأي آخر ةتقسيم لطبقات المجتهدين وهو الذي نعتمده وعلى النحو التالي

أ. مجتهد مطلق مستقل كالائمة الاربعة

ب. مجتهد مطلق منتسب ينتسب الى امام لكنه يمتلك الات الاجتهاد كاملة لا يقلد في فروع ولا اصول
كالصاحبين ابي يوسف ومحمد

ت. ومجتهد في المذهب لا يتجاوز اصول امامه وقواعده وبه اتصف كثيرون في المذهب الحنفي^(٤٩)
وهذا في الحقيقة تحسن التقاسيم وان صاحبين رحمهما الله بلغا الاجتهاد المطلق شأنهما شأن الائمة الاربعة
كما يعرف ذلك من طالع وصف اهل عصرهما لهما

نعم لم يستقل صاحبان بمذهب كالائمة الاربعة اذ ليس من شروط درجة الاجتهاد المطلق الاستقلال بمذهب
على ان اجلال صاحبين لامامهم ابي حنيفة رحمهم الله ومنزلته في نفوسهم جعلهم يحافظون على انتسابهم
هذا مع بلوغهم درجة الاجتهاد المطلق ثم انهم قد قامو بتدوين مذهبه وعملوا على جمع اقواله في مصنفاتهم
ونشرها في ارجاء المعمورة^(٥٠)

٤٩. اللكنوي ت ١٣٠٤ هـ ابو الحسنات عبد الحي النافع الكبير لمن يطالع الجامع الصغير ص ٧ ط ادارة القران والعلوم الاسلامية كراتشي
باكستان

٥٠. اللكنوي عمدة الرعاية في حل شرح الوقاية ص ٩ ط بهامش شرح الوقاية للمحبوبي الكوثري ت ١٣٦٨ هـ محمد زاهد حسن التقاضي في
سيرة الامام ابي يوسف القاضي ص ٢٣ ٢٦

المبحث الثالث

ما يعمل ويفتي به من اراء الائمة الثلاثة

قلنا ان كتب المذهب الحنفي وعلى رأسها مختصر القدوري الذي يطلق عليه اسم الكتاب في الفقه الحنفي يذكر اقوال الائمة رحمهم الله فيتفقون في ارائهم في الحكم على المسائل العملية المطروحة احيانا و احيانا اخرى يكون لاحدهم راي اخر فيختلفون في اصدار الحكم عليها ويمكن تقسيم ذلك الاتفاق والاختلاف على طرق اربعة وكما ياتي .:

الطريق الاول

اتفاق الامام الاعظم وصاحبيه رحمهم الله كثير من المسائل التي اتفقوا على احكامها هؤلاء الائمة الثلاثة فالعمل والفتوى على قولهم ويجب الالتزام في المذهب ولا يجوز بحال من الاحوال العدول عن ما اتفقوا عليه من حكم وما ذهبوا اليه من قول^(٥١)

هل يجوز العدول عن اتفاق هؤلاء الائمة الاثلاثة

الجواب قلنا ان الاصل وجوب العمل والفتوى على القول الذي اتفقوا عليه الا ان الحنفية ذكروا في كتبهم جواز العدول اذا كانت هناك ضرورة فأذا رجح المشايخ في المذهب قولاً عدلوا فيه عن هذا الاتفاق لانهم يرون ان هناك ضرورة في هذا العدول كالضعف في دليل او امسائل القائمة على الاختلاف في العصر والزمان او ما تغير من عرف الناس يؤخذ به لكنهم قيدوا ذلك بأن الامام الاعظم رحمه الله لو كان معهم في عصرهم لذهب الى ما ذهبوا اليه وقال بهذا القول فبهذه الطوابط يكون الافتاء على هذا القول الاخر^(٥٢)

٥١. الاوزجدي ت ٥٨٢ هـ الحسن بن المنصور قنأوى قاضيخان فصول في رسم المفتي ج ١ ص ٢ بهامش الفتاوى الهندية ط الثانية ببولاق مصر ١٣١٠ هـ

ابن عابدين محمد امين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي ت ١٢٥٢ هـ حاشية ابن عابدين رد المختار على الدر المختار ج ١ ص ٧٤ ط دار الفكر بيروت ١٤١٢ هـ ١٩٩٢ م ، ابن عابدين ت ١٢٥٢ هـ عقود رسم الفتى ص ٢٤ مجموعة رسائل عالم الكتب بيروت

٥٢. المصادر نفسها بالصحائف نفسها

مثال العدول للضرورة

الطاعات كلها كالأذان والاقامة وتعليم القران الكريم وما اشبهها الاصل فيها والمفتى به عند الائمة الثلاثة ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد رحمهم الله هو الحسبة وان الناس يقومون بها ايمانا واحتسابا ولقد اتفقت كلمتهم على الفتوى بعدم جواز الاسنجر عليها فلا يجوز اخذ الاجرة فيها الا ان المشايخ المجتهدين في المذهب الحنفي ذهبوا الى الجواز للضرورة وهي الحفاظ على هذه الطاعات والقيام بها بعد ان ظهر في الناس النواني في الامور الدينية^(٥٣)

الطريق الثاني

ان يكون للامام الاعظم قولاً ويكون للصاحبين قولاً اخر
قد نرى في كثير من المسائل قولاً للامام الاعظم ونرى لصاحبيه قولاً اخر فما رسم المفتي في هذه المسائل للفتوى وللعمل القضائي وللاجابة الدقيقة فيها توضيح امرين الامر الاول قد يكون سبب وجود القولين بين الامام والصاحبين الاختلاف الحاصل بسبب العصر والزمان وبما ان الصاحبان متأخرين عن امامهم عصراً وزماناً فان الفتوى تكون على قولهما وذلك لتغير الاحوال بين الناس^(٥٤)

مثال ذلك

حكم عقد المزارعة والمزارعة هية دفع الارض الى عامل يزرعها على ان ما يخرج منها من زرع بين مالك الارض والعامل على ما شرطاه من جزء معلوم مشاع كالنص و الربع وقد اتفقت جميع مصادر الفقه الحنفي ان المزارعة لا تصح و فاسدة

٥٣. ابن الهمام ت ٨٦١هـ كمال الدين محمد بن عبد الواحد فتح القدير شرح الهداية ج ٩ ص ٩٩ ط دار الفكر بيروت
عبد الله بن محمود بن مودود الموصل الحنفي ت ٦٨٣هـ الاختبار لتعليل المختار ج ٢ ص ٥٩ ط مطبعة الحلبي - القاهرة ابن عابدين عقود
رسم المفتي ص ٢٦

٥٤. الاوزحندي فتاوى قاضيخان ج ١ ص ٢

عند الامام الأعظم بينما اختار الصحابييين جواز المراجعة وجاء في تلك المصادر ان الفتوى على قول الصحابييين وعلوه بوجود الحاجة بالناس الى المزارعة^(٥٥)

الامر الثاني في مثل هذع المسائل التي يوجد غيرها قول للامام وقول لصاحبيه وسبب وجود القوليين ليس هو الاختلاف الحاصل بسبب اختلاف العصر والزمان وانما حصل اجتهادا فهنا يفتى بقول الامام مطلقا على قول بينما ذهب الثاني الى ان المفتي والقاضي يختار الراجح من اقوالهم حسب الدليل وقوته فيعمل او يفتى بقول الامام او الصحابييين على هذا الاساس لا يخرج عنها^(٥٦) وفي المسألة قول ثالث عند مشايخ الحنفية يعود الى تحصيل القاضي او المفتي فيقضي او يفتى على قول الامام مطلقا اذا لم يحصل على درجة الاجتهاد ويكون مخيرا اذا وصل اليها فيستطيع بها ان يميز بين الاقوال استنادا الى الدليل^(٥٧)

الطريق الثالث

اتفاق الامام وابي يوسف ويكون ل محمد قول اخر او اتفاق الامام و محمد ويكون لابي يوسف قولاً اخر اي اتفق الامام و احد الصحابييين ويكون للاخر قول ثان وفي الواقع فان كثيرا من المسائل على هذا المنوال فالمفتي او القاضي في هذه الحالة مما رسمه لهما علماء المذهب يعمل ويفتى على قول الامام ومن وافقه من الصحابييين ولايجوز العدول عن هذا القول بحال^(٥٨)

٥٥. ابن الهمام فتح القدير شرح الهداية ج ٩ ص ٤٧٣ الموصلي الاختيار لتعليل المختار ج ٣ ص ٧٤
٥٦. الاوزجندی فتاوى قاضيخان ج ١ ص ٢ الاندريتي ت ٧٨٦ هـ عالم بن العلاء الانصاري الدهلوي الفتاوى التتارخانية ج ١ ص ٨٢ ط ادارة القران والعلوم الاسلامية كراتشي باكستان ١٤١١ هـ ابن عابدين ج ١ ص ٧٠ ابن عابدين ، عقود رسم المفتي ص ٢٧
٥٧. المصادر نفسها بالصحائف نفسها
٥٨. الاوزجندی فتاوى قاضيخان ج ١ ص ٢ ابن عابدين ، عقود رسم المفتي ص ٢٦

الطريق الرابع

ان يكون للامام قول ولابي يوسف قول ول محمد قول
اي يكون لنا في المسألة الواحدة ثلاثة اقوال فالمفتي او القاضي يلزم بالافتاء والعمل بقول الامام فان
لم يوجد الامام في المسألة قول يكون العمل او الافتاء بقول ابي يوسف فان لم يوجد له في المسألة
قول يعمل بقول محمد رحمهم الله جميعا
الا ان علماء الحنفية ذكروا ان هذا البيان والتفصيل لمن لم يصل الى درجة الاجتهاد ولا يقدر على
ترجيح قول من الاقوال اما من وصل اليها فيتخير بناء على الدليل فيقضى او يفتى بما ترجح دليله^(٥٩)

ملاحظة على هذه الطرق الاربعة وبيان المذهب المعتمد
ذكر علماء هذا الفن رسم المفتي الذين اعتنوا به وقيده و ضبطوه ذكروا ان مشايخ المذهب المتأخرين
الذين بلغوا مرتبة الاجتهاد اذا صححوا قولاً في مسألة وجب العمل . قضاء وافتاء بما ذهبوا اليه
واعتمادا ما صححوه فيلزم القاضي والمفتي العمل والافتاء به ولا يصح العدول عنه بحال من الاحوال
وعليه يكون هذا هو المذهب وانه هو المعتمد فيه
وبذلك استقر المذهب الحنفي في القضاء والفتوى على ما رجحه المجتهدون المتأخرون من مشايخ
الحنفية وعليه يكون كما قلنا المذهب عند الحنفية^(٦٠)
وقد علل خاتمه محققي الحنفية العلامة ابن عابدين رحمه الله علل ذلك بانقطاع المفتي والقاضي
المجتهد في زماننا ولم يبق الا المقلد المحض وهذا لايجوز له العدول عما استقر عليه المذهب وهذا
الرأي المستقر الراجح يلزم تقييد القاضي والمفتي به عند تقليدهم منصب القضاء والافتاء^(٦١)

٥٩ . الحصكفي ت ١٠٨٨ هـ محمد بن علي بن محمد الحصني الحنفي الدر المختار شرح تنوير الابصار وجامع البحار ج ١ ص ٧١ مطبع مع
حاشيته لابن عابدين ابن عابدين الحاشية ج ١ ص ٧١ ابن عابدين عقود رسم المفتي ص ٢٧
٦٠ . ابن عابدين الحاشية ج ١ ص ٧١ ابن عابدين عقود رسم المفتي ص ٢٧ على معاصر الدكتور محمد ابراهيم دراسات في الفقه الاسلامي
ص ٨٧ ط جامعه ام القرى - مكة المكرمة
٦١ . ابن عابدين عقود رسم المفتي ص ٢٨ قال في هذه المنظومة الميمونة (لاسيما قضائنا اذ قيدوا) (براجح المذهب حين قلدوا) مما يفيد
ان المنظومة للقاضي والمفتي معا وان كان اسمها رسم المفتي ابن عابدين شرح المنظومة تحقيق حامد العليمي ص ٤٦ دار النور كراتشي

ضوابط اغلبية استنبطت من استقراء كتب الفقه الحنفي

ذكر محققوا المذهب الحنفي ضوابط اغلبية عليها القضاء والافتاء في المسائل المطروحة وبينوها كما يأتي :-

أ. في الغالب في مسائل العبادات يكون العمل والفتوى على قول الامام رحمه الله
ب. وفي الغالب في مسائل القضاء يكون العمل والفتوى على قول ابي يوسف رحمه الله لانه مارس القضاء عمليا

ت. وفي الغالب في مسائل توريث ذوي الارحام يكون العمل والفتاوي على قول محمد رحمة الله(٦٢)

٦٢. ابن عابدين الحاشية ج ١ ص ٧١ ابن عابدين عقود رسم المفتي ص ٣٥

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسول الله وخاتم النبيين سيدنا محمد وعلى اله وصحبه اجمعين وبعد فبعد هذا المشوار المبارك في هذا البحث الميمون نكون قد توصلنا الى ما ياتي .:

١. اهتمام ائمة الحنفية بفن رسم المفتي منذ قرون طويلة وجعلوا لهذا الرسم فصولا كاملة لتحديد هويته رسمه في دواوينهم ومصنفاتهم منذ استقرار نشر آراء ائمتهم واجتهادهم في استنباط الاحكام للمسائل العملية وبثه في كتبهم
٢. قد كان لهذا الرسم المعتمد دور مشاهد واثر كبير عبر تلك القرون في استقرار القضاء والافتاء فلم يتركوا القاضي والمفتي في حيرة او تخبط مع تلك الآراء المبتوثة
٣. المذهب الحنفي نتاج سلسلة مباركة من الائمة المجتهدين ابتدأت بالصحابي الجليل عبد الله بن مسعود رضي الله عنه مرورا بعلمه وابراهيم النخعي وحمام بن ابي سليمان ائمة الفقه في الكوفة حتى استقر عند امامنا الاعظم وصاحببيه ابي يوسف وحمد ثم فاض بين الناس
٤. كان لهؤلاء الاعلام تلاميذ افاضوا على اصولهم فكان لهم جهود كبيرة في استنباط الاحكام للنوازل والمسائل المستجدة فانضوت جهودهم مع جهود ائمتهم تحت مسمى المذهب الحنفي والفقه الحنفي
٥. نال امامنا الاعظم ثناء العلماء عليه فما الفقه الا شعبة منه والناس عيال عليه
٦. ثقة ابي يوسف وبقينه العالي بامامه حتى جعله بينه وبين الله عز وجل حين يقضي في حقوق الناس ولهذا اليقين جعله لا ينصب قاضيا في الناس الا ان يكون على مذهب ابي حنيفة رحمه الله
٧. تدوين الامام محمد بن الحسن فقه امامه الى جانب فقه الصحاحين وبثه ونشره فكانت كتبه اصول مؤلفات هذا المذهب الواسع الانتشار في ارجاء المعمورة
٨. الحق ان الامامين صاحبين قد بلغا مرتبة الاجتهاد المطلق يعرف ذلك من طالع وصف الائمة المجتهدين لهما لكنهم حافظوا على انتسابهم الى امامهم في مذهبه ولم يستقلوا بمذهب خاص لاجلالهم له ومنزلته في قلوبهم
٩. اقتضت الرسوم المعتمده في الفقه الحنفي انه لايجوز العدول عن قول اتفق عليه الامام الاعظم والصاحبين الا لضرورة ملحة
١٠. واقتضى ذلك الرسم الميمون انه اذا كان للامام قول وللصاحبين قول اخر انه يقضى بقول الامام مطلقا الا ان يكون القاضي او المفتي من اهل الاجتهاد فيختار بحسب الدليل او يكون سبب الاختلاف بين الامام والصاحبين الاختلاف الحاصل بسبب العصر والزمان فيقضى على قولهما لانهما متأخران عصرا وزمانا
١١. ان يكون للامام قول ومعه احد الصاحبين وللآخر قول اخر فالعمل على ما اتفق من قول الامام وصاحبه ولايجوز العدول عنه
١٢. اذا كان في المسألة اقوال ثلاث فيقضى بقول الامام ان كان له فيها قول والا فيقول ابي يوسف فان لم يجد فيقضى بقول محمد وهنا ايضا اذا بلغ القاضي او المفتي درجة الاجتهاد يجتهد في هذه الفقرة ويرجح بالدليل في اختيار احد الاقوال الثلاثة

١٣. استقر الرسم الميمون على ان ما صححه المجتهدون المتأخرون في المذهب وسطروه في كتبهم يلزم الاخذ به ولايجوز العدول عنه فلا اجتهاد في مسائل لهم فيها قول ويلزم تقييد القاضي والمفتي به عند تقليدهم منصب القضاء والافتاء في العصور المتأخرة وذلك لانقطاع المفتي المجتهد فلم يبق الا المقلد المحض وبذلك الاستقرار يكون المذهب عند الحنفية والله اعلم

المصادر

١. الاتابكي ت ٨٧٤ هـ يوسف بن تغري بردي النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ط المؤسسة المصرية العامة للتأليف
٢. الاشقر معاصر الدكتور عمر سليمان المدخل الى دراسة المدارس والمذاهب الفقهية ط دار النفائس الاردن ١٤١٦ هـ
٣. ابو زهرة ت ١٣٩٤ هـ محمد ابو زهرة ابو حنيفة حياته وعصره ارواءه وفقهه ط دار الفكر العربي
٤. ابو سليمان معاصر الدكتور عبد الوهاب كتاب البحث العلمي ومصادر الدراسات الفقهية ط دار الشروق جده السعودية
٥. ابن عبد البر ت ٤٦٣ هـ ابو عمر يوسف بن عبد الله النمري القرطبي الانتقاء في فصول الثلاثة الاثمة الفقهاء ص ١٧٣ ط مكتبة القدسي ١٣٥٠ هـ
٦. ابن كثير دمشقي ت ٧٧٤ هـ اسماعيل بن كثير البداية والنهاية ط الكتب العلمية بيروت
٧. ابن مجاهد ت ٣٢٤ هـ ابو بكر احمد بن موسى الخدادي السبعة في القراءات تحقيق : شوقي ضيف ط دار المعارف - مصر ط ١٤٠٠ هـ
٨. ابن خلكان ت ٦٨١ هـ احمد بن محمد بن ابي بكر وفيات الاعيان وانباء وانباء الزمان ط دار صادر بيروت ١٣٩٧ هـ
٩. التونخي ت ٣٨٤ هـ الحسن بن ابي القاسم الفرج بعد الشدة ج ١ ص ٢١٨ هـ ط مكتبة المتنبي بغداد ١٣٧٥ هـ
١٠. الخطيب البغدادي ت ٤٦٣ هـ الحافظ ابو بكر احمد بن علي الخطيب تأريخ بغداد ط دار الكتب العربي بيروت
١١. الشيرازي ت ٤٧٦ هـ ابو اسحاق ابراهيم بن علي طبقات الفقهاء ط دار الرائد العربي بيروت
١٢. الصيرمي ت ٤٣٦ هـ ابو عبد الله حسين بن علي اخبار ابي حنيفة واصحابه رحمهم الله - ط المعارف الشرقية حيدر اباد الهند لجنة احياء المعارف النعمانية عام ١٣٩٤ هـ
١٣. القدوري ت ٤٢٨ هـ ابو الحسين احمد بن محمد مختصر القدوري ط دار سعادت مطبعة عثمانية ١٣٠٩ هـ
١٤. الكردي ت ٨٢٧ هـ محمد بن محمد بن شهاب مناقب الامام ابي حنيفة رحمه الله ط مجلس دائرة المعارف العثمانية حيدر اباد الدكن الهند ١٣٢١ هـ
١٥. ابن كمال باشا ت ٩٤٠ هـ احمد بن سليمان طبقات المجتهدين الذخيرة من المصنفات الصغيرة السفر الاول ط ١٤٠٤ هـ
١٦. التميمي ت ١٠٠٥ هـ تقي الدين بن عبد القادر الطبقات السنوية في تراجم الحنفية ط دار الرفاعي الرياض السعودية ١٤٠٣ هـ
١٧. العثماني محمد تقي العثماني اصول الافتاء مع شرحه المصباح ط مارية اكاديمي كراتشي باكستان

١٨. المرجاني ت ١٣٠٦ هـ هارون بن بهاء الدين ناظورة الحق في فرضية العشاء وان لم يرغب الشفق ط دار الفتح الاردن ١٤٣٣ هـ
١٩. محي الدين الحنفي ت ٧٧٥ هـ عبد القادر بن محمد بن نصر الله القرشي ابو محمد الجواهر المضية في طبقات الحنفية ط مير محمد كتب خانه كراتشي باكستان
٢٠. مجموعه من المؤلفين الموسوعة الفقهية الكويتية وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية - الكويت عدد الاجزاء ٤٦ جزاء ط ١٤٠٤ هـ - ١٤٢٧ هـ
٢١. الزركلي ت ١٣٩٦ هـ الدمشقي خير الدين بن محمود الاعلام ط دار العلم للملايين الخامسة عشر ٢٠٠٢ م
٢٢. المكي ت ٥٦٨ هـ ابو المؤيد الموفق بن احمد مناقب الامام ابي حنيفة رحمه الله ط مجلس دائرة المعارف العثمانية حيدر اباد الدكن الهند ١٣٢١ هـ
٢٣. النقيب (معاصر) احمد بن محمد المذهب الحنفي ط مكتبة الرشد الرياض ١٤٢٢ هـ
٢٤. مجموعه من المؤلفين الموسوعة العربية العالمية عمل موسوعي ضخم شارك في انجازه اكثر من الف متخصص مادة : الحنفي ، المذهب ضمن كتب المكتبة الشاملة الالكترونية
٢٥. الهيثمي المكي ت ٩٧٣ هـ احمد بن حجر الخيرات الحسان في مناقب الامام ابي حنيفة النعمان ط الكتب العلمية بيروت
٢٦. الكردي ت ٨٢٧ هـ محمد بن محمد مناقب الامام ابي حنيفة ط دائرة المعارف العثمانية حيدر اباد الدكن ١٣٢١ هـ
٢٧. الدهلوي ت ١١٧٦ هـ شاه ولي الله احمد بن عبد الرحيم الانصاف في بيان سبب الاختلاف ص ١٨ طالمطبعة السلفية القاهرة ١٣٩٨ هـ
٢٨. اللكنوي ت ١٣٠٤ هـ ابو الحسنات عبد الحي النافع اكبير لمن بطالع الجامع الصغير ط ادارة القرآن العلوم الاسلامية كراتشي باكستان
٢٩. التعليق الممجد على موطأ الامام محمد مع تقدمه طويلة صافية للشيخ عبد الفتاح ابو غدة وتحقيق تقي الدين الندوي ط دار القلم دمشق
٣٠. عمدة الرعاية في حل شرح الوقاية ط بهامش شرح الوقاية للمحبوبي
٣١. الفوائد البهية في تراجم الحنفية ط دار الكتب الاسلامي
٣٢. الكوثري ت ١٣٦٨ هـ محمد زاهد حسن التقاضي في سيرة الامام ابي يوسف القاضي
٣٣. بلوغ الاماني في سيرة الامام محمد بن حسن الشيباني ط مكتبة الخانجي مصر ١٣٥٥ هـ
٣٤. الاوزجندي ت ٥٩٢ هـ الحسن بن منصور فتاوى قاضيخان فصل في رسم المفتي بهامش الفتاوى الهندية ط الثانية ببولاق مصر ١٣١٠ هـ
٣٥. ابن عابدين ، محمد امين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي ت ١٢٥٢ هـ حاشية ابن عابدين (رد المختار على الدر المختار) دار الفكر - بيروت ط الثانية ١٤١٢ هـ -- ١٩٩٢ م
٣٦. عقود رسم المفتي مجموعة رسائل عالم الكتب بيروت
٣٧. شرح المنظومة تحقيق حامد العليمي دار النور كراتشي ١٤٣٦ هـ

٣٨. ابن الهمام ت ٨٦١هـ كمال الدين محمد بن عبد الواحد فتح القدير شرح الهداية ط دار الفكر بيروت
٣٩. عبد الله بن محمود بن مودود الموصللي الحنفي ت ٦٨٣هـ الاختيار لتعليل المختار ط مطبعة الحلبي - القاهرة
٤٠. الاندربتي ت ٧٨٦هـ عالم بن علاء الانصاري الدهلوي الفتاوى التاترخانية ط ادارة القران والعلوم الاسلامية كراتشي باكستان ١٤١١هـ
٤١. الحصكفي ت ١٠٨٨هـ محمد بن علي بن محمد الحصني الحنفي الدر الختار شرح تنوير الابصار وجامع البحار مطبوع مع حاشيته لابن عابدين
٤٢. علي (معاصر) الدكتور محمد ابراهيم دراسات في الفقه الاسلامي ط جامعه ام القرى - مكة المكرمة

والحمد لله رب العالمين

أزمة بناء الدولة في العراق بعد عام ٢٠٠٣

أ.د. طه حميد حسن / كلية العلوم السياسية / الجامعة المستنصرية

أ.م. آمال وهاب عبد الله / كلية القانون والعلوم السياسية / جامعة كركوك

المقدمة

الدولة المعاصرة هي بمثابة كيان قانوني - سياسي، مما يعني أن عملية بناء الدولة ينبغي أن تتم على أسس دستورية وقانونية، وتلك الأسس تحدد الإطار البنوي والوظيفي لمؤسسات الدولة الأساسية ألا وهي: المؤسسة التشريعية والتنفيذية والقضائية، أما الإطار البنوي فيتحدد من خلال بيان الآليات التي تتشكل على أساسها كل مؤسسة، وصولاً إلى تشكيل الهيكل التنظيمي لتلك المؤسسات، لذا فكلما كانت الأخيرة مبنية على أسس سليمة، كلما كانت متماسكة وقوية، الأمر الذي يفضي إلى أن يكون أداء تلك المؤسسات - أي إطارها الوظيفي - أداءً فاعلاً ومنتجاً، والعكس صحيح.

وتتأثر عملية بناء الدولة بالمجتمع الذي تتولد منه من أجل خدمته، فكلما كانت الثقافة السائدة في أوساط المجتمع ثقافة مشاركة وترتكز على الإرادة الواعية والحرّة، كلما كان هذا المجتمع قادر على إنتاج مؤسسات متماسكة وقوية وفاعلة تدير شؤونها النخب الكفوءة والنزيهة التي تجسد تلك الإرادة.

وتواجه عملية بناء الدولة جدلاً فلسفياً أفرز اتجاهين رئيسيين هما: - (1)

- **الاتجاه الأول:** يرى أن بناء الدولة يحتل الأولوية وأن الدولة ذات السيادة هي التي تبني الأمة، وهكذا فإن مؤسسة السلطة السياسية تتطلب شيئاً جوهرياً يتعلق بعملية تمايز البنى السياسية عن البنى الاجتماعية عبر إبطال سلطة النخب التقليدية وتحرير الأفراد من هيمنتها، وتعامل الدولة بشكل مباشر مع المواطنين وفرض سيادة الدولة وسلطتها على كامل إقليمها، أو على أي جماعة من سكانها، ويرى هذا الاتجاه أن المواطنين لهم الحق في اختيار حكاهم وهذا هو مفهوم الديمقراطية.

- **الاتجاه الثاني:** يؤمن بأن الأولوية هي لعملية بناء الأمة، إذ أن عملية بناء الدولة تحتاج إلى تحولات وتغييرات ثقافية عن طريق التحول من المجتمع التقليدي إلى المجتمع المدني المؤسس على أساس المصلحة المشتركة وهنا تؤدي فكرة الديمقراطية دوراً مهماً في تأكيد المشاركة السياسية والحقوق السياسية المدنية والسياسية للأفراد وحققهم بالمشاركة في القرارات التي تتعلق بهم.

ومنطقياً ينبغي أن تجري عملية بناء الدولة وبناء المجتمع (بناء الأمة) بشكل متوازي بل ومتكامل، مما يعني أن بناء الدولة يفترض وجود قواعد دستورية وقانونية تصيغ كيان الدولة القانوني، وتلك القواعد

تستدعي وجود مجتمع ناضج وراشد تكون لأصواته في الانتخابات الكلمة الفصل في اختيار من ينوب عنه في ممارسة السلطة وإدارة مؤسسات الدولة، ومع مرور الوقت واستمرار تلك العملية تتطور مؤسسات الدولة حتى ترتقي إلى مستوى الرشادة.

المبحث الأول:- مراجعة نظرية إشكالية الأسس البنائية للدولة

تشغل أدبيات دراسة بناء الدولة حيزاً كبيراً ضمن السياسة المقارنة، ذلك ما نلاحظه في توفر إنتاج معرفي غزير على مستوى الأطر المفاهيمية والنظرية التي تحكم الحقل حول عملية بناء الدولة، فقد تم الاستعانة بالاقتراب المنهجي لكل من المؤسسي - الدستوري، و البنائية - الوظيفية لدراسة مرتكزات مفهوم وفواعل عملية بناء الدولة .

والجدير بالذكر، أن عملية بناء الدولة لا تتفرد بنموذج خاص بل تتعدد في هذا المجال النماذج والخبرات باختلاف المنطلقات والأهداف حيث تبرز أهمية المداخل النظرية لمعالجة إشكالية بناء الدولة وفق المتغير الإبيستيمولوجي في الدراسة المنفصلة التي تسمح بالكشف عن النماذج المعرفية المتنافسة والأطر النظرية المرتبطة بعملية الدولة، ولما كانت الدراسة الإبيستيمولوجية تقتضي نقد المعرفة وافترضايتها ونتائجها بهدف كشف تحيزاتها وواقعيتها،(2) فإن المبحث جاء ليعرض أدبيات السياسة المقارنة المهمة بإشكالية بناء الدولة وفق قراءة نقدية تطويرية مقارنة لبيان دور المدارس الفكرية المتنافسة الثلاثة في تفسير إشكالية بناء الدولة والمتمثلة بالمدارس الليبرالية- الديمقراطية، الماركسية- الشيوعية، والمدرسة الإسلامية. بالتركيز على أهم النماذج الفكرية والعلمية السائدة في كل مدرسة ودراسة فرضياتها ومسلماتها وإسقاط أهم المقاربات الابستمولوجية على تطور معرفتها السياسية حول بناء الدولة.

المطلب الأول :- المدرسة الليبرالية-الديمقراطية، تستند المدرسة الليبرالية على نظرية العقد الاجتماعي باعتبارها جذر معرفي تستمد منه قدرتها التفسيرية للظواهر، أيضاً لارتباط القضايا العقدية بما ركزت عليه المداخل الليبرالية في حقل السياسة المقارنة من مواضيع كال دستور، الشرعية، السلطة السياسية، البناء المؤسساتي، وعملية بناء الدولة من خلال الفرد والمجتمع. وعليه ينطلق منظري العقد الاجتماعي "توماس هوبز وجون لوك وجان جاك روسو" من أن العقد Contract هو أصل نشأة الدولة، وحالة الطبيعة سابقة على المجتمع المدني والسياسي لكن الاختلافات الجذرية بين فلاسفة العقد كانت حول ميزات المجتمعين الطبيعي والسياسي. (3)

والجدير بالذكر أن إشكالية بناء الدولة وفق المدرسة الليبرالية بدأت تتحول من أدبيات النظرية السياسية إلى مدارس السياسة المقارنة ومنها: - (4)

1- المدرسة القانونية والدستورية الكلاسيكية, ترجع فكرة دولة القانون في الحضارات الشرقية إلى المدن الزراعية التي قدست القانون, فالتنظيم البشري لم يستقم في تلك المدن دون ناموس أو شريعة لذل وجدت أولى التشريعات البشرية في بلاد ما بين النهرين بدءاً بشريعة أويمو (2113 ق.م), ليبت عشتار (1900 ق.م) إلى شرائع حمو رابي الشهيرة (1892 ق.م) ثم امتدت الفكرة إلى الفيلسوف الإغريقي أفلاطون (429 ق.م) وهذا حسب براتران بادي القائل في كتابه الدولتان أن مدينة أفلاطون هي مدينة القانون /النوموس وكان يقصد بذلك أثينا الإغريقية التي وصفت بأنها دولة المدينة, ويؤكد الفيلسوف الأمريكي أرنست كاسير أن المؤسس والمدافع الأول عن فكرة الدولة القانونية هو أفلاطون من حيث أن العدالة تظهر من خلال التناسب الهندسي بين الطبقات المختلفة عندما يضطلع كل قسم من المجتمع بمهمته ويتعاون في توطيد النظام العام.(5)

فجوهر تأسيس دولة القانون يشترط فيه خضوع الهيئات الحاكمة فيها للقانون, ويخضع الحاكم والمحكوم لقواعد قانونية معروفة سلفاً وبذلك تتحدد مراكزهم القانونية على نحو واضح وتكون السيادة والكلمة العليا في الجماعة للقانون وليست لإدارة الحاكم, ومن شروط تأسيس دولة القانون وجود دستور أو وثيقة قانونية تحدد السلطات العامة ومؤسساتها وتقرر دور وحدود وصلاحيات كل منها وعلاقتها ببعضها البعض.(6) إن تحليلات المدخل القانوني وإن كانت تولي اهتماماً كبيراً بالمؤسسات الرسمية للدولة فإنها تقتصر عادة على وصف هذه المؤسسات دون اهتمام يذكر بالبحث في كيفية أدائها الوظيفي ومن هنا كان التركيز أساساً على الجوانب الشكلية والستاتيكية للنظام السياسي وليس ككيان دينامي متفاعل, يضاف إلى هذا أنه يضيق من حيز الدراسات حينما يحصر موضوعها في الدولة وأجهزتها الرسمية كما أنه يهمل الاعتبارات غير القانونية.(7)

2- المدرسة السلوكية, وفق رؤية ووليين "Wallen" أن افتراضات ومعايير الإطار الفكري المرجعي الذي يوجه الدراسات السلوكية في علم السياسة مشتقة من الإطار الفكري والعملي المسيطر للنظام الليبرالي وليست مشتقة من نظرية عامة, بناء على هذا الرأي فإن السلوكية تندرج ضمن النماذج المعرفية الليبرالية وعليه ترى السلوكية بأن موضوع الدراسة هو التفاعلات التي تتم في إطار النظام السياسي والتي تمثل الدولة أحد أشكاله وذلك يتم في إطار العملية السياسية التي تضبط تفاعلات النظام ليصل بها في النتيجة إلى الهدف المطلوب "بناء الدولة".(8)

وانطلق ديفيد أيستن من فرضية أن بناء الدولة في جوهرها هي عملية سياسية لأن النظام السياسي في حالة حركة دائمة يأخذ من البيئة ويعطيها. فإذا انخفضت مدخلات النسق إلى الصفر، فلنتوقع بأن هذا النسق في طريقه إلى التفكك والانهيار، وإذا تضخمت المطالب الضاغطة ولم يتمكن النظام من تحويلها إلى قرارات وأفعال فإن النظام يكون معرضاً للانحلال. (9)

3- المدرسة المؤسسية "النيوليبرالية", ركز صاموئيل هنتغتون على عملية المؤسسة "Institutionalization" في النظام السياسي, حيث لاحظ أنه لا يمكن للنظام السياسي أن يكون فاعلاً أو قابلاً للاستمرار إلا إذا أتمت بدرجة عالية من المؤسسة, (10) وهذا يعني أن تكون التنظيمات والإجراءات متعددة ومستقرة وفاعلة وتقيم من قبل الجمهور الذي تعينه, فالمؤسسات ضرورية لحماية المجتمع ومنع تفككه ولتسوية مختلف النزاعات التي تخترقه ولضمان نجاح السياسات بما يتفق والصالح العام, (11) ولن يتمأسس أي نظام سياسي إلا إذا كانت له القدرة على التكيف ومواجهة التحول والحفاظ والتجديد عبر مختلف الحقب التاريخية, والنظام المؤسس كذلك هو الذي يتسم بدرجة عالية من التعدد في الهياكل, وتفترض المؤسسة أيضاً: - استقلالية معينة للهياكل السياسية, بمعنى استقلالية الدولة إزاء القوى الاجتماعية والاقتصادية, واستقلالية الأحزاب السياسية في مواجهة طبقاتهم الاجتماعية المنتمية إليها, وتفترض من جهة أخرى درجة معينة من تماسك التنظيمات والإجراءات السياسية وهذا لا يحدث إلا إذا شكلت هذه الإجراءات والتنظيمات موضوعاً للإجماع. (12)

المطلب الثاني:- المدرسة الماركسية, تفترض النظريات الماركسية للدولة أن هذه الأخيرة أداة تسمح لأصحاب الملكية الحفاظ على سلطاتهم على السواد الأعظم من الطبقة العاملة. وحسب الماركسية هناك علاقة بين الرأسمالية وبناء لدولة, فالدولة هي الوسيلة التي يتخذها الرأسماليون للسيطرة على الطبقات الأخرى والتحكم فيها داخل المجتمع من أجل تأمين مصالحهم الخاصة. (13)

إن الدولة الاشتراكية من منظور ماركسي تمر بمرحلتين:- (14)

الأولى, هي الديكتاتورية البروليتارية وهي ديكتاتورية الأغلبية المتمثلة بالطبقة العاملة ضد الأقلية المتمثلة بالبرجوازية والمصالح الرأسمالية وهذا ما يشير إلى أن ماركس قد ميز بين ديكتاتورية الطبقة العاملة وديكتاتورية الطبقة الرأسمالية من خلال الأقلية والأغلبية في إدارة الدولة الاشتراكية دون أن يبرر سمات أخرى تعد من الناحية السياسية جوانب تأسيسية في بناء الدولة الاشتراكية الجديدة.

الثانية، هي الشيوعية الكاملة والتي تركز أساساً على زوال مفهوم الدولة في المحصلة، حين يتحقق التوزيع العادل للإنتاج في المجتمع البروليتاري، فضلاً عن زوال الحاجة للطبقات فلم يبق من ضرورة لوجود الدولة.

هذا ما يشير إلى التنظير الماركسي لمسألة انهيار ذلك من خلال تصفية الطبقات الأخرى المختلفة عن الطبقة البروليتارية لإقامة مجتمع خالي من الطبقات، والسبيل في ذلك هو الثورة البروليتارية مما سيحدث تطابق بين السلطة والإدارة الاجتماعية مما يجعل المجتمع في غنى عن جهاز الدولة.(15) ولكن على صعيد الممارسة فإن الأفكار الماركسية قد أخفقت في تحقيق ما كانت قد انتقدت الدولة والمجتمع الرأسمالي عليه، ذلك أن التجارب في الدول والمجتمعات التي أخذت بالنظرية الماركسية، لم تستطع الوصول إلى المجتمع الذي تنتهي فيه الفوارق الطبقيّة والقادر على قيادة نفسه وتنظيم مجتمعه دون الحاجة إلى تلك المؤسسة السياسية الكبرى "الدولة" ، وشهدت تلك التجارب إخفاقات خطيرة أدت إلى انهيارها.(16)

وتجدر الإشارة، إلى أن المدخل الماركسي أو كما يطلق عليه في بعض الكتابات المدخل البنيوي- الماركسي يضم كلاً من الاتجاه التقليدي الرسمي والاتجاه الماركسي الجديد "النيو ماركسية/البنيوية" Structuralism أو ما تسمى بمدرسة التبعية والتي ظهرت كرد فعل على ثلاث أزمات بلورت الإطار المرجعي والخلفية المعرفية لها في دراسة مواضيع إشكالية بناء الدولة وهذه الأزمات هي:- (17)

1- أزمة الماركسية في فهم البناء الاجتماعي السياسي لمجتمعات العالم الثالث فقد انصب الفكر الماركسي أساساً على مجتمعات أوروبا الغربية في القرن التاسع عشر ولم يهتم كارل ماركس بمجتمعات العالم الثالث.

2- الأزمة المنهجية الايدولوجية لمدرسة التحديث فلقد تم تطوير اتجاه التحديث من قبل القائمين على النظام الرأسمالي موهمين الدول المتخلفة أن هذا الاتجاه هو السبيل الوحيد للخروج من الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولكن تلك النظرية لم تؤدي إلا إلى مزيد من التخلف والتبعية من هنا جاءت نظرية التبعية لدحض نظريات التحديث.

3- أزمة التبعية يؤكد الباحثون في نقاشهم النظري على عملية بناء الدولة التابعة من خلال دراسة الارتباط الوثيق بين نظام الدولة والبناء الاجتماعي، فنظام الدولة هو انعكاس لبناء اجتماعي تابع يخضع لنظام تقسيم العمل الدولي، ولذلك فإن خصائصها ترتبط بطبيعة هذا البناء التابع من ناحية وبظروف تقسيم العمل الدولي من ناحية أخرى.

المطلب الثالث:- المدرسة الإسلامية,

أن مفردة الدولة استخدمت في القرآن الكريم بمعناها اللغوي وليس الاصطلاحي حيث ذكر عز وجل في كتابه الكريم ((كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم))(18) أي أن لا يكون المال متداولاً ومتناقلاً بين الأغنياء فقط دون باقي أفراد المجتمع, كما قال تعالى ((وتلك الأيام نداولها بين الناس)) (19) وتعني أن الله عز وجل أظهر نبيه محمد ((صل الله عليه وآله وصحبه وسلم)) وأصحابه على المشركين يوم بدر أي نصره, وأظهر على المسلمين عدوهم يوم أحد, وقد يدال الكافر من المؤمن, ويبتلي المؤمن بالكافر, ليعلم الله من يطيعه ممن يعصيه, ويعلم الصادق من الكاذب.(20)

إن عدم ذكر الدولة في القرآن الكريم بمعناها المعروف اليوم لا يعني أنه خلا من الإشارة إلى الدولة ولكن بصورة غير مباشرة, كذكره لبعض الألفاظ التي تدل على عناصر الدولة ومنها السلطة السياسية كلفظ الملك كما ورد في الآية الكريمة ((وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا)) (21) وآية أخرى يقول الله عز وجل ((إن الملوك إذا دخلوا قرية أفسدوها وجعلوا أعزة أهلها أذلة))(22) هذا بالإضافة إلى ذكره لألفاظ أخرى تدل على السلطة السياسية كألفاظ الخليفة وأولي الأمر, فالقرآن الكريم أشار إلى الجزء وهي السلطة للدلالة على الكل التي هي الدولة, إلى جانب ذكره للعديد من الألفاظ التي تدل بحسب بعض المفكرين الإسلاميين على الدولة كلفظة القرية والبلد, فضلاً عن تعرض القرآن الكريم إلى بعض الدول التي أقامها الأنبياء كما في قصة النبي يوسف والنبي داود والنبي سليمان "عليهم السلام", إضافة إلى ذكره بعض دول الظلم والضلالة كدولة فرعون وأصحاب الكهف وغيرهم.

أما الدولة في الأحاديث الشريفة فقد وردت في بعض الأحاديث كما في قوله "صل الله عليه وآله وصحبه وسلم" ((إن للحق دولة وللباطل دولة))(23), وهي هنا تحمل المعنى اللغوي والاصطلاحي, كما جاءت في حديث الإمام علي "عليه السلام" ((دولة الكريم تظهر مناقبه ودولة اللئيم تكشف مساوئه ومعائبه)) وقوله "عليه السلام" أيضاً ((يستدل على إدبار الدول بأربع:- تضييع الأصول والتمسك بالفروع, وتقديم الأراذل وتأخير الأفاضل))(24).

ويؤمن المفكرون الإسلاميون المعاصرون بضرورة الدولة أي وجودها من عدة زوايا أهمها:- (24)
1- تعد الدولة ضرورة فطرية للمجتمع البشري, وهذه الضرورة ناشئة من حاجة المجتمع إلى الأمن والعيش بسلام, تأمين الضرورات الحيوية التي تتكون بها حياة الإنسان والأخرى الكمالية التي يتوقف عليها كماله.

- 2- ضرورة اجتماعية نابغة من الوظائف التي يؤمن بها، حيث يرون أن الدولة هي أداة لتحقيق العدالة عبر المساهمة في تهيئة فرص متكافئة لأفراد المجتمع، كما أنها تعمل على إعادة توزيع الثروة وفق الضوابط الإسلامية، إضافة إلى قيامها بمهمة المحافظة على السلم الأهلي والاجتماعي عن طريق إزالة التوترات الاجتماعي والمساهمة في حل المشكلة الاجتماعية.
- 3- أن الدولة تمثل ضرورة حضارية، لأنها المنهج الوحيد الذي يمكنه تفجير طاقات الإنسان في العالم الإسلامي والارتقاء به إلى مركزه الطبيعي على صعيد الحضارة الإنسانية.
- 4- تعد الدولة عند الكثير من المفكرين الإسلاميين المعاصرين ضرورة دينية استناداً إلى قاعدة ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، فالدولة لا تتراد لذاتها بل واجبة بالغير، فهي أداة لتنفيذ بعض الأحكام الإسلامية ذات البعد الجمعي والمجتمعي.

من كلما سبق وعلى ضوء المقاربات المنهجية المقارنة سابقة الذكر والمتعلقة بمراجعة نظريات إشكالية الأسس البنائية للدولة، كيف يمكننا دراسة وتحليل مسارات بناء دولة العراق بعد 2003، وكيف يتم هذا العمل؟

المبحث الثاني: معوقات بناء الدولة في العراق بعد عام ٢٠٠٣:

واجه العراق - منذ لحظة الإطاحة بنظام الحكم التسلطي في ٩/٤/٢٠٠٣م على يد قوات التحالف الذي كانت تقوده الولايات المتحدة الأمريكية- جملة من التحديات، كان في مقدمتها غياب المؤسسات الوطنية، ووسطوة القوات المحتلة^(١)، التي لم تكتفِ بإلحاق أضرار فادحة بالأموال والممتلكات العامة والخاصة فحسب، بل استباحت دماء الآلاف من العراقيين، فضلاً عن استمرار حالة الفوضى وتردي الأوضاع الأمنية التي أحالت معظم مناطق العراق إلى ساحة للنشاطات الإرهابية وتصفية الحسابات بين الكثير من القوى والشخصيات المحلية المدعومة معظمها من قبل قوى ومخابرات دولية وإقليمية^(٢)، وتحت مسميات وشعارات شتى، وكل ذلك دفع فاتورته الشعب العراقي بكل انتماءاته.

^١- أصدر مجلس الأمن الدولي قراره المرقم ١٤٨٣ في ٢٢ أيار عام ٢٠٠٣م أقر بموجبه بأن الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة دولتان محتلتان ويتحملان مسؤولية إدارة شؤون العراق على وفق القانون الدولي http://www.diplomatie.gouv.fr/ar/IMG/pdf/Resolution_1483_cle01784e.pdf.

^٢- هناك من تنبأ بأن تتجه الأوضاع في العراق في ظل الاحتلال الأميركي-البريطاني أما نحو تأسيس نظام ديمقراطي يستوعب التعددية الاجتماعية والسياسية في العراق، أو نحو مزيد من التدهور الذي قد يصل بالبلاد إلى حالة الحرب الأهلية، وكلا الاحتمالين سيكون له تداعياته على الدول المجاورة على وجه الخصوص والدول العربية على وجه العموم، وهذا الواقع هو الذي

وإذا تجاوزنا تلك المرحلة العصبية من تاريخ العراق، إذ يمكن عدها بأنها مرحلة مؤقتة، مهدت السبيل إلى المرحلة الانتقالية التي كان من المفترض أن تجري فيها عملية الإعداد لبناء مؤسسات الدولة الدائمة، وتلك هي الخطوة الأساسية لبناء الدولة المدنية، وبالرغم من أن تلك المرحلة كانت قد شهدت صياغة الدستور الدائم الذي جرت المصادقة عليه من قبل الناخبين العراقيين في الاستفتاء الذي جرى في يوم ١٥/١٠/٢٠٠٥^٣، وبالرغم من أن تلك الوثيقة تعد جواز سفر للشروع في عملية البناء تلك، إلا أن تلك العملية واجهت تحديات جمة مازالت لغاية الآن - منتصف العام ٢٠١٦- تعرقل هذا المسعى، لذا سنتعرض لأبرز تلك التحديات تباعاً في المطالب الآتية:

المطلب الأول: بناء مؤسسات الدولة ومستوى أدائها:

بالرغم من إنجاز ثلاث عمليات انتخابية خاصة بتشكيل مؤسسات الدولة الدائمة - بعد دخول الدستور الدائم حيز التنفيذ- وهي على التوالي: عام ٢٠٠٥، وعام ٢٠١٠، وعام ٢٠١٤، إلا أن تلك المؤسسات مازالت تعاني خللاً بنيوياً أصاب أدائها بالشلل شبه التام، ويعود ذلك لعوامل عدة منها:

أولاً- الثقافة السائدة: انقلب واقع المجتمع العراقي مباشرة - منذ لحظة سقوط النظام السابق - من واقع التسلط والخوف والصهر والدمج القسري إلى التشتت والانفلات والفوضى باسم الحرية والديمقراطية، وكل ذلك جرى بفعل غياب القانون وانهايار سلطة الدولة مع تدني مستوى الوعي الثقافي والسياسي وتفتيت المنظومة الأخلاقية، وبذلك سادت في العراق ثقافة منحرفة: هدامة وضالة، وهي عبارة عن خليط من ثقافة العنف والتخندق والتهميش والإقصاء والجهل والتعصب والطمع والنهب والسلب والرشوة وتغليب المصالح الضيقة (الطائفية والعرقية والعشائرية والحزبية والمناطقية والشخصية) على حساب المصلحة الوطنية، وعلى ذلك لم يعد هناك أي هامش لثقافة الحوار وقبول الآخر والتسامح والتصالح والتعايش والبناء والإصلاح، بل وصل الأمر إلى حد إن من يحاول إشاعة تلك القيم توجه له أصابع الاتهام بالجبن والاستسلام والخيانة وربما تتم تصفيته أو على الأقل تهجيده.

دفع تلك الدول لدعم ما يسمى بـ (المقاومة) التي أجمت بالنتيجة الصراع الطائفي على وجه الخصوص وساهمت في تصاعد أعمال العنف التي امتدت لتتطال معظم أرجاء العراق، ينظر: د.حسنين توفيق إبراهيم: النظم السياسية العربية - الاتجاهات الحديثة في دراستها، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥، ص ٣٣٨-٣٣٩، وينظر كذلك: فرانسيس فوكوياما: بناء الدولة، تعريب: مجابا لإمام، الرياض، العبيكان للنشر، ٢٠٠٧، ص ١٧٧ وما بعدها.

^٣ - تمت عملية إقرار دستور جمهورية العراق النافذ في ١٥/١٠/٢٠٠٥م عبر عرضه على الاستفتاء الشعبي إذ بلغت نسبة المصوتين بنعم (٧٨,٥٩٪) وكانت نسبة المشاركة ٦٣٪ من مجموع الناخبين، وقد دخل حيز النافذ بعد نشره في جريدة الوقائع العراقية بالعدد ٤٠١٢ والصادر في ٢٨/١٢/٢٠٠٥م.

وقد أثبتت الأحداث والظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية التي مر بها العراق وعلى مدى أكثر من (١٨) عاماً (٢٠٠٣م-٢٠١٢م) تدني مستوى الشعور الوطني بفعل ضعف الولاء للوطن وغلبة الولاءات الفرعية سواء على مستوى العوام، أم على مستوى النخبة وعلى وجه الخصوص النخبة السياسية (صناع القرار)، وقد تجسد ذلك بصورة جلية في السلوك الاجتماعي والسياسي على وجه الجملة، وبالمحصلة فإن التحول الديمقراطي المأمول في العراق مازال يواجه عقبة كأداء، ألا وهي سيادة ثقافة الخضوع وغياب ثقافة المشاركة التي تعد عماد هذا التحول، لذا فإن الناخبين يصوتون للمرشحين من أبناء طائفتهم بل ولذين ينتمون لحزب معين أو لأشخاص بعينهم من تلك الطائفة من الذين يمارسون أساليب الترغيب والترهيب للضغط والتأثير في ناخبهم بغية كسب أصواتهم لهم، وعلى ذلك لا تكون خيارات الناخبين بمحض إرادتهم، ومن ثم لا يقوم الاختيار على أساس الكفاءة، وهذا الواقع ينسحب بدوره على أعضاء مجلس النواب، وذلك بفعل ولأنهم لرئيس الحزب أو الكتلة التي ينتمون لها، ومن ثم فإن سلوكهم داخل المجلس مرهون برأي وإرادة رؤساء كتلتهم وأحزابهم فحسب.

ثانياً- النظام الانتخابي: بالرغم إجراء عدة تعديلات على النظام الانتخابي الذي تم اعتماده في كل دورة من الدورات النيابية الأربعة السابقة، إلا إن مخرجات هذا النظام الذي ظل يدور في فلك نظام الانتخاب بالتمثيل النسبي والذي تتنافس في ظله القوائم الحزبية، وبالمحصلة لم نشهد تغييراً واضحاً في الإطار البنوي لمجلس النواب الذي يعد المؤسسة الأم، إذ تنبثق عنه جل مؤسسات الدولة الأخرى، إذ نلاحظ صعود نفس الشخصيات وذات الأحزاب والكتل إلى تلك المؤسسات على مدى تلك الدورات النيابية، إلى الحد يمكن أن نطلق على الدولة العراقية بأنها: (دولة وقفية)، أي أن السلطة وفقاً على تلك الشخصيات والأحزاب والكتل، ويأتي ذلك بفعل أن مخرجات النظام الانتخابي وعلى أساس احتساب قواسم انتخابية بعينها واعتماد طرائق محددة لتوزيع المقاعد تصب بالمحصلة في صالح الأحزاب الكبيرة والشخصيات المتنفذة والمالية دون غيرهم، وعلى ذلك لم يفسح هذا الواقع المجال لصعود أصحاب الكفاءات إلى مؤسسات الدولة، وظلت الأخيرة خاضعة لسيطرة الشخصيات والأحزاب والكتل التي تتنافس وتتصارع بل وتتفاهم على اقتسام (الكعكة)، كما اعترف بعض السياسيين البارزين^٥.

ومع تبني نظام انتخابي جديد يقوم على أساس الدوائر المتوسطة وبنظام الصوت غير المتحول والفوز بأكثرية الأصوات في الدائرة، ومع ما يحمله هذا النظام من مزايا كثيرة، إلا إن تدني نسبة المشاركة في

^٤- هذه التسمية تعود لفرانسيس فوكوياما: مصدر سابق، ص ٦١.

^٥- ينظر: تصريح النائبة حنان الفتلاوي متاح على الموقع الإلكتروني: <https://www.youtube.com/watch?v=BOF7xaZ7gf>

انتخابات ١٠-١٠-٢٠٢١ لم تكن مخرجاته بمستوى الطموح، فضلاً عن التشكيك بنتائج تلك الانتخابات من قبل قوى سياسية عديدة أدخل العراق في دوامة جديدة، قد تنعكس سلباً على بناء مؤسسات الدولة.

ثالثاً- المحاصصة: بفعل سياسة المحاصصة - التي تم إقرارها منذ تشكيل مجلس الحكم حتى غدت بمثابة عرف دستوري- تم توزيع المناصب والأدوار على أساس طائفي وعرقي داخل كل مؤسسات ودوائر الدولة لتبدأ من أعلى منصب حتى تصل إلى مستوى المستخدم، إذ أن المؤسسة الأم- مجلس النواب- تشكلت على هذا الأساس على مدى الدورات النيابية الثلاث، وذلك بدءاً من منصب الرئيس ونوابه وانتهاءً برئاسة اللجان وأعضائها، وينسحب هذا الواقع على المؤسسة التنفيذية بفرعها: رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء، وهذا هو حال المؤسسة القضائية والهيئات المستقلة وكل الوزارات والدوائر المرتبطة حتى يمتد هذا الداء ليصل إلى إدارات المدارس.

رابعاً- الفساد السياسي: تجسد الفساد السياسي - وبفعل العوامل السالفة الذكر- في تركيز النخبة السياسية على إحلال المصالح الخاصة محل المصلحة العامة، وذلك من خلال استغلال المنصب والنفوذ من قبل النواب أو الوزراء ومن هم على شاكلتهم، لتقريب العناصر الموالية، وتعيين الأقارب في المواقع الحساسة، والعمل على إبعاد العناصر الكفوءة، والمسؤولين في الدولة، ومن ثم حماية الفاسدين والمفسدين وعدم محاسبتهم، الأفواه بين ممثلي الأحزاب المختلفة والمسؤولين في الدولة، وقد عبر عن ذلك بوضوح الكثير من النواب أنفسهم ومن ذلك ما ورد على لسان النائب عن ائتلاف الوطنية (عدنان الدنبوس) حينما قال: (إن معظم السياسيين لم يفكروا بالعراق بل يفكروا بمصالحهم ومصالح أحزابهم ومكوناتهم)^٦.

والأهم من كل ذلك فإن اقل ما يتركه هذا الواقع من آثار سلبية هو فقدان الأمل من قبل المواطنين في تحقيق الاستقرار والخضوع لتفاعلات الأمر الواقع وعدم الثقة بالنخبة الحاكمة كونها تحكم بشعارات ديمقراطية، كان من المفترض أن تقدم بديلاً أكثر صلاحاً من النظام الديكتاتوري السابق.

- لقاء النائب عن ائتلاف الوطنية (عدنان الدنبوس) مع قناة الفيحاء الفضائية في الساعة ١٠ من مساء يوم الجمعة المصادف ٢٧/١١/٢٠١٥م.

وعلى ذلك لم يكن أداء مجلس النواب التشريعي - على مدى الدورتين النيابيتين السابقتين وينسحب نفس الحكم على الدورة الحالية- ليرتق إلى أدنى مستويات طموح الشعب العراقي^٧، كما ينسحب هذا الحكم على الأداء الرقابي للمجلس بل وسائر الاختصاصات الأخرى^٨.

أما عن أداء الحكومة- مجلس الوزراء - لوظائفها في ذات المرحلة فلم يكن أفضل حالاً من مجلس النواب^٩، وعلى ذلك كانت الحكومتان السابقتان والحكومة الحالية ائتلافية ولكن ليس على وفق التقاليد المعمول بها في النظم البرلمانية المعاصرة بل على الطريقة العراقية- أي حكومة محاصصة تحت شعار التوافقية- إذ طغت على تلك المؤسسة حالة عدم الانسجام ومن ثم غياب التنسيق والتكامل، والأدهى من ذلك يقوم كل وزير بتسخير وزارته لصالح حزبه أو كتلته وأحياناً لصالح رئيس الحزب أو الكتلة التي ينتمي لها الوزير، ومما زاد الأمور سوءاً غياب الرقابة البرلمانية - كما أسلفنا القول- على أداء الحكومة ووزرائها، وقد انسحب هذا الواقع على سائر دوائر الدولة المرتبطة بتلك الوزارات، وكل ذلك وفر بيئة خصبة لإشاعة الفساد في كل مفاصل الدولة.

على ذلك تتحمل الحكومة مسؤولية كبيرة في تعثر العملية التشريعية- كونها هي التي تتولى مهمة اقتراح القوانين ومن ثم العمل على تنفيذها بعد إقرارها والمصادقة عليها- سواء في مرحلة صياغتها وإرسالها إلى البرلمان (مجلس النواب) الذي يقوم بإعادتها إليها مرات عدة- مثال ذلك ما حصل مع إعداد معظم الموازنات- أو في مرحلة تنفيذها التي تواجه تعثراً وتتأخر التشريعات الصادرة من مجلس النواب سنوات عدة بفعل العقبات الكثيرة التي تقف في مقدمتها: البيروقراطية والروتين العقيم والاختلاف في التفسير على مستوى التطبيق ما يستدعي صدور تعليمات بهذا الخصوص، هذا فضلاً عن محاولات الكثير من موظفي الإدارة

- للمزيد حول تفاصيل عدد ونوع وأهمية التشريعات راجع كل من: بحثنا المشترك مع د.حنان محمد القيسي الموسوم: الاحتلال⁷ الأمريكي وإشكالية الدستور والقوانين ضمن كتاب مع مجموعة باحثين: (بصمات الفوضى- إرث الاحتلال الأمريكي في العراق)، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بيروت، دار المحجة البيضاء، ٢٠١٣م، ص ٦٩-١٠٤، وكذلك: صباح صادق جعفر، دليل التشريع العراقي للأعوام ٢٠٠٣-٢٠١٤، ط ٣، د. م. د. ٢٠١٤، ص ٣١-١٤١.

- للمزيد راجع نص المادة (٦١) من الدستور وقارن مع واقع التجربة النيابية طيلة المدة موضوع البحث، وراجع كذلك: بحثنا⁸ الموسوم: إشكالية العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية الاتحاديتين وفق الدستور العراقي النافذ، المنشور في كتاب مشترك لمجموعة باحثين الصادر عن (سكول) العلوم السياسية/جمجمال/جامعة السليمانية ٢٠١٢، ص ٣٥٤ وما بعدها، وكذلك: كتابنا الموسوم: النظم السياسية والدستورية، أسسها ومكوناتها وتصنيفاتها، بغداد، مكتب الغفران للخدمات الطباعة، طبعة ثانية منقحة، ٢٠١٥م، ص ٧٦ وما بعدها.

- نصت المادة (٧٨) من الدستور العراقي النافذ على إن رئيس الوزراء هو: (المسئول التنفيذي المباشر عن السياسة العامة 9 للدولة...)، وكما نصت المادة (٨٠) على إن مجلس الوزراء يتولى: (تخطيط وتنفيذ السياسة العامة للدولة...).

العامّة بعرقلة عملية التنفيذ كونهم غير مستفيدين من التشريع أو أن بعضهم يخشى العقوبة في حال ارتكب خطأ في هذا الإطار، أو إنه يستغل الأمر كي يكون فرصة للفساد عن طريق مساومة المستفيدين ما يفضي إلى حرمان المستهدفين بالتشريع وإفادة غير المستهدفين، وكل ذلك تتحملة الحكومة التي ينبغي أن تتولى مهمة متابعة إجراءات التنفيذ ومحاسبة المقصرين والفاستدين لضمان نجاح عملية التنفيذ ومن ثم تقوم الحكومة بمراجعة العملية برمتها لتلافي أوجه الخلل والقصور ومعالجتها في عملية التغذية الراجعة بالتنسيق والتكامل مع المؤسسات الأخرى وفي مقدمتها مجلس النواب، وهذا ما لم نتلمسه على مستوى الواقع.

وبالمحصلة مازالت تهيمن على أداء مؤسسات الدولة عناصر الإخفاق والفشل في معظم المجالات: السياسة الخارجية، والسياسة الاقتصادية، والسياسة الاجتماعية والسياسة الأمنية وما إلى ذلك، فمازال العراق يعاني من الصراعات السياسية كما يفتقد إلى القدرات الدبلوماسية والثوابت الوطنية التي تؤهله لإقامة علاقات متوازنة وحكيمة مع العالم الخارجي وعلى وجه الخصوص مع دول الجوار الإقليمي وينتقل من كونه محط أطماع ومصالح وتدخلات تلك الدول غير المشروعة في شؤونه وهي المتغير الفاعل الأساس في استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي والتهديدات الأمنية إلى قوة إقليمية فاعلة ومؤثرة وتمتلك مقومات الردع لكل من يحاول بل ويفكر في النيل من سيادته واستقراره، كما إن المشاكل الاقتصادية كالتضخم وضعف القدرة الشرائية لشرائح اجتماعية واسعة واستمرار انخفاض قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية وعدم أهلية القطاع الخاص ودوره السلبي في الاقتصاد العراقي، والأهم من كل ذلك إن الفجوة بين المجتمع والدولة مازالت قائمة بفعل عدم قدرة الحكومة على تجاوز أزمات التوزيع والاندماج وبناء الأمة¹⁰، لاسيما مع استمرار المشاكل والمعاناة ومن ذلك النقص الفاضح في الخدمات.

المطلب الثاني: استئراء الفساد: مثل إسقاط نظام صدام- في ٩/٤/٢٠٠٣- والطريقة التي هوى فيها فرصة مواتية لينشط فيروس الفساد ويتحول من حالة الكمون أو الخمول إلى حالة الفعالية أو النشاط الكامل ليتحول إلى وباء شامل ينشط بطرائق أخطبوطية وبمدى يصعب التحكم والسيطرة عليه أو تحديد سقف له، وقد وفرت الظروف السياسية ما بعد السقوط وطريقة أداء الحكم بيئة صالحة لنشاط فيروس الفساد ليلتف بدوره حول

١٠- فعلى سبيل المثال لا الحصر بلغت نسبة حرمان اجتماعية عراقية من التعليم ٢٨.٥٪ سنة ٢٠٠٧، والحرمان من الرعاية الصحية ٣٤٪ والسكن ٢٤.٤٪ والبنى التحتية ٤٧.٩٪ لنفس السنة المذكورة، للمزيد راجع: التقرير الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء في وزارة التخطيط العراقية وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١١، ص ٢٥ وما بعدها، كما أكد وزير العمل والشؤون الاجتماعية (محمد شياح السوداني) على أن نسبة البطالة بلغت ٢٥٪ عام ٢٠١٤م، كما أكدت وزارة التخطيط على بلوغ مستوى الفقر نسبة الـ (٣٠٪) في العام ٢٠١٥م، جاء ذلك في جريدة الصباح الجديد (بغدادية) بالعدد الصادر في ٢٩/١١/٢٠١٥م، كما وصلت نسبة الأمية إلى (١٨٪) عام ٢٠١٥م، ورد ذلك على لسان المتحدث باسم الوزارة عبد الزهرة الهنداوي في حديث لـ السومرية نيوز <http://www.alsumaria.tv/news>.

السياسة ويضربها في الصميم ويعيد بعث ظاهرة الفساد السياسي المتمثلة بالاستئثار بالسلطة واستغلال النفوذ السياسي وتكريس قيم الحزب الواحد عند الكثير من الكيانات السياسية، ولعل المثل الصيني القائل: (رُب شرارة أحرقت السهل كله) يلقي مصداقية كبيرة في تفسير ظاهرة الفساد في العراق^(١١).

ولا جرم كانت المحاصصة بمختلف مظاهرها سبباً في شيوع الفساد الإداري والمالي، وكانت بمثابة الحاضنة الأمانة له، فلم يتم اختيار أفراد السلطة ولا الوظائف العامة على أساس النزاهة والكفاءة والمهنية والتخصص، وإنما جرى ذلك وفقاً لتوافقات سياسية واستحقاقات غير متوازنة ولا معقولة، كما وفرت المحاصصة غطاءً لسارقي المال العام وللمفسدين بصورة عامة، هذا فضلاً عن غياب الإجراءات العقابية الرادعة وضعف مؤسسات الدولة لاسيما أجهزتها الرقابية وقلة خبرة موظفيها في الدوائر أو خشيتهم من العقاب والتصفية، وهناك من يرى أن السبب الرئيسي للفساد في العراق المادة (١٣٦ ب) من قانون المحاكمة الجزائية رقم ٢٣ لسنة ١٩٧١ التي تعطي الحق لمرجع المتهم بالفساد إلى عدم الموافقة على قرار الإحالة إلى المحاكم، ما يعد بمثابة الغطاء القانوني للمفسد، وكذلك الروتين في التحقيق الإداري، وتراكم الملفات في المحاكم وعدم حسمها، والتسويق في تشكيل اللجان المتابعة لهذه القضايا^(١٢).

كل ذلك - وعوامل أخرى - قد ساعد في وصول الفساد في العراق في السنوات الأخيرة إلى حالة مَرَضِيَّة مستعصية أضحت من الصعب معالجتها، ومع الإقرار بالدور الذي قامت به هيئة النزاهة لاسيما في عامي - ٢٠٠٩ / ٢٠١٠^(١٣) - إلا إن حجم هذا الفساد قد تفاقم، إلى حد جعله يحتل المركز (١٧٥) من تصنيف (١٧٨) دولة بالعالم حسب تقرير منظمة الشفافية العالمية للعام ٢٠١٠، أي بفارق (٣) مراكز عن المركز الأخير للدول الأكثر فساداً، ومع أن هناك تحسن طفيف قد طرأ على واقع الفساد في العراق، وذلك لأنه في الأعوام السابقة كان قد احتل المركز قبل الأخير بين الدول الأكثر فساداً^(١٤)، وبالمحصلة ما يزال الفساد في العراق يعد بمثابة آفة تهدد بهلاك الحرث والنسل وتفتك بالزرع والضرع.

^{١١} - عامر صالح: مصدر سابق، ص ٤.

^{١٢} - www.iraqhurr.org - مجلة الرائد العدد (٦٦) بغداد بتاريخ : ٢٠١١/٠٥/٣٠، ص ٢٦، وكذلك الموقع: ^{١٣}

- من هذه الجهود - حسب تقارير هيئة النزاهة - الحملة الوطنية لمكافحة الرشوة التي أدت إلى انخفاض مستوى الرشوة في الدوائر والمؤسسات الحكومية من ٢١٪ في حزيران/يونيو ٢٠٠٩ إلى ٦.٥٪ في أيار/مايو ٢٠١٠. واستهدفت آليات الحملة الوطنية لمكافحة الرشوة بالدرجة الأساس تطوير أداء مؤسسات الدولة وتحسين تقديم الخدمات للعراقيين، من خلال استخدام الحاسوب في إنجاز معاملات مراجعي دوائر الدولة وفتح مكتب في كل دائرة لتسلم المعاملات من المواطنين والتأكد من كفاية الأوراق الرسمية، إلى جانب إصدار مطبوعات ونشرات تعريفية بالمستندات المطلوبة، وللزيد حول تلك الجهود راجع: رحيم العكلي: التفريق بين قياس الفساد وقياس جهود مكافحته وقياس التقدم في الحرب ضده، على موقع هيئة النزاهة، في ٢٠/١/٢٠١١.

- عبد الملك محمود: مافيات الفساد .. إرهاب العراق الجديد، مجلة الرائد، العدد ٦٦ - بغداد بتاريخ : ٢٠١١/٠٥/٣٠، ص ٢٣. ^{١٤}

وفي ضوء سوء تعامل المؤسسات التشريعية والتنفيذية في العراق مع ملفات الفساد، نكتشف العلة، إذ أكدت هيئة النزاهة العراقية في أكثر من مناسبة على أن الصراع السياسي يحول دون إقرار حزمة قوانين من شأنها القضاء على الفساد، ولا جرم أن هذا الواقع له تداعياته وآثاره على كل الأصعدة، فعلى الصعيد الاقتصادي أفضى ذلك إلى ضعف الاستثمار وهروب الأموال خارج البلد ومن ثم قلة فرص العمل وزيادة البطالة والفقر فضلاً على تفاقم مشكلة التضخم - إذ وصلت نسبة البطالة في سنة ٢٠١٠ إلى ٣٩٪ ونسبة الفقر ٤٠٪ ونسبة التضخم ٥.٢٪ - ، وكان آخر تأكيد من قبل وزارة التخطيط في العام ٢٠٢١ على أن نسبة الفقر تجاوزت الـ ٣٠٪ والأهم من كل ذلك سبب الفساد ضياع أموال الدولة، وإزاء هذا الواقع المرير يتساءل المرء عن المصير الذي ستؤول إليه الأموال العراقية في السنوات القادمة لاسيما بعد أن أعلن مجلس الوزراء أن موازنة عام ٢٠١٢ حددت بـ ١١١ مليار دولار أي بما يعادل ١٣١ تريليون دينار عراقي^(١٥)، ومثل هذه الأرقام العالية تعادل ميزانيات أربع دول في محيط العراق الإقليمي هي سوريا ولبنان والأردن ومصر، ومما يؤكد هذه المؤشرات ما ورد في تقرير ديوان الرقابة المالية الصادر عام ٢٠١٣ حيث ورد في الفصل الأول منه بعنوان "الملاحظات الرقابية المشتركة" ما يؤكد على وجود مؤشرات كثيرة على سوء الإدارة، والفساد المالي، وإصرار الكثير من التشكيلات الإدارية للدولة على عدم تطبيق القوانين المرعية، وقد سجل التقرير العديد من الملاحظات منها: (المبالغة في وضع الكلفة التخمينية للمشاريع، ضعف أو غياب المتابعة والتدقيق والرقابة، وهمية الشركات أو عدم رصانتها، العقود الوهمية، تدني نسب التنفيذ لفقرات الموازنة الجارية عن التخصيص المرصد، فعلى سبيل أكديت وزارة التخطيط في مقدمتها عن موازنة عام ٢٠١٤، بأن هناك أكثر من ٦٠٠٠ مشروع لم يتم إنجازها، بلغت تكلفتها أكثر من ٢٢٨ تريليون دينار، وأن هناك ٧٠ تريليون دينار، سلف مسحوبة من قبل مختلف تشكيلات الدولة، لم يتم تسويتها^(١٦)، خلاصة القول أن الأموال المنهوبة من العراق أضحت مبالغ مهولة حتى قدرها أحد المسؤولين العراقيين بـ (١٤ تريليون و١٤ مليون دولار)^(١٧).

كل ذلك يدل على أن جوهر المشكلة في العراق ليس بعدم توفر الأموال أو قلتها وإنما في طرق وأساليب وأبواب إنفاقها، فمثلاً يذكر المرحوم (أحمد الجلي) إن ما يقارب ثلاثين مليار دولار أنفقت على قطاع الكهرباء خلال سبعة أعوام، دون أن يطرأ أي تحسن حقيقي، وفي ذات الوقت تتداول وسائل الإعلام وأوساط سياسية وهيئات رسمية، الحديث عن أرقام الأموال الكبيرة التي جرت عملية نهبها وتهريبها خارج العراق حتى قدرها

^{١٥} - إذاعة (صوت العراق) - ٢٨-٠٩-٢٠١١ .

^{١٦} - د. ماجد الصوري الفساد الإداري والمالي: الأسباب والمظاهر - شبكة الاقتصاديين العراقيين: <http://iraqueconomists.net>

^{١٧} - جاء ذلك في حديث (محمد علي) مدير عام دائرة استرداد الأموال في هيئة المسائلة والعدالة لقناة السومرية نيوز .

أحد المسؤولين العراقيين — (تريليون و ١٤ مليون دولار)^{١٨}، ومما عقد المشهد أكثر فأكثر تقادم الأزمة الاقتصادية أثر تراجع أسعار الثروة النفطية كونها تمثل المورد الأساس للدولة العراقية -حتى تصل إلى أكثر من ٩٠٪-، وكل ذلك يجري مع استمرار عجز الأجهزة الحكومية عن الحد منها أو على الأقل التخفيف من حدتها، وكل ذلك دفع شرائح واسعة من الشعب العراقي وفي عموم محافظات العراق إلى الخروج إلى الساحات العامة للتظاهر والاحتجاج على تردي الأوضاع وتفاقم ظاهرة الفساد منذ بداية صيف عام ٢٠١٥م. ومع كل المحاولات الرامية للحد من ظاهرة الفساد لكنها لم تجد نفعاً، إذ مازالت الأموال تسرق بأساليب ووسائل مختلفة بعيدة كل البعد عن الأخلاق والدين والوطنية ومن قبل مسئولين كبار في الدولة، وخير دليل على ذلك ما حصل في جلسة مجلس النواب المنعقدة في يوم ٢٠١٦/٨/١، من خلال ما طرحه وزير الدفاع (خالد العبيدي)، من حالات المساومة والابتزاز ومن قبل رئيس مجلس النواب ونواب آخرين من ذات الكتلة التي ينتمي لها الوزير، وقد يكون ما تم كشفه وما تتداوله الأوساط الإعلامية عن الفساد قطرة من بحر ونزر يسير من الواقع الكلي، وأرشيف مؤسسات وجهات مثل هيئة النزاهة العامة ولجنة النزاهة البرلمانية وديوان الرقابة المالية ومكاتب بعض المفتشين العامين تحفل بكميات هائلة من الحقائق والوثائق والأرقام عن ذلك^(١٩).

المطلب الثالث: التحديات الأمنية: مازال العراق - منذ عام ٢٠٠٣ - يواجه تحديات أمنية جمة، راح ضحيتها الآلاف من أبناء الشعب العراقي بين شهيد وجريح، وقد بلغت تلك التحديات ذروتها، مع وقوع حادثة تفجير الإمامين العسكريين (عليهما السلام) في شهر شباط سنة ٢٠٠٦، إذ كانت تلك الحادثة بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير، والشرارة التي أشعلت فتيل الحرب الطائفية التي استمرت على مدى أكثر من سنتين، ما أفضى إلى انهيار الوضع الأمني بشكل شبه مطلق.

وقد عاش المجتمع العراقي في تلك المرحلة حالة من التخندق والافتتال الطائفي، وقد تزامن ذلك مع ضعف الأجهزة الأمنية التي كانت حديثة التشكيل ولم تكن مدربة بشكل كافٍ، كما إن إمكانياتها في التسليح كانت متدنية، إذ ما كانت تمتلكه القوى الإرهابية والجماعات المسلحة يفوق كثيراً ما تمتلكه تلك الأجهزة، والأدهى

١٨ - جاء ذلك في حديث (محمد علي) مدير عام دائرة استرداد الأموال في هيئة المسائلة والعدالة لقناة السومرية نيوز، وللمزيد حول الآثار التي ترتبت على ظاهرة الفساد ونهب الأموال ينظر كل من: د. بلاسم جميل خلف: أبعاد جريمة غسيل الأموال وانعكاساتها على الاقتصاد العراقي، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ص ١٢، وكذلك: أحمد صبحي جميل، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة غسيل الأموال ودور المصارف في مكافحتها، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد السابع، ص ٩٥-٩٦، وكذلك: ابتهاج محمد رضا: الفساد الإداري وآثاره السياسية والاقتصادية مع إشارة خاصة إلى 2011 والعشرون، ص ٧٣. تجربة العراق في الفساد، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية/جامعة بغداد، العدد الثامن والأربعون، ١٩ - نفس المصدر السابق.

والأمر كان لظاهرة المحاصصة الطائفية التي تم تكريسها في العملية السياسية انعكاسات واضحة وبالغة الخطورة على المجتمع العراقي، لذا أضحت معظم المدن العراقية على شكل مناطق نفوذ يخضع بعضها للقوى الإرهابية أما البعض الآخر فإنه يخضع للمليشيات والجماعات المسلحة، والأكثر من ذلك هناك مدن بعينها جرى تقسيمها على جبهتين بين الفريقين المتقاتلين، وعلى ذلك جرت عملية تمزيق للنسيج الاجتماعي في العراق، لاسيما بعد أن أضحت عمليات القتل تجري على الهوية والاسم، ما دفع الكثير من الأسر العراقية للهجرة القسرية أو الطوعية داخل وخارج البلاد، حتى وصل عدد المهاجرين والمهجرين داخل وخارج القطر في تلك المرحلة ما يقارب الـ (٤) ملايين مواطن عراقي.

ومع التحسن النسبي الذي تحقق نهاية عام ٢٠٠٧ وبداية عام ٢٠٠٨، وذلك أثر شروع الحكومة آنذاك في تطبيق خطة فرض القانون بعد أن تنامت قدرات أجهزتها الأمنية القتالية والاستخبارية، فضلاً على تزايد التأكيد والاهتمام الدولي والمحلي، والرسمي والشعبي، بعملية المصالحة الوطنية بين أبناء الشعب العراقي، وعلى ذلك بادرت أوساط شعبية واسعة وفي مقدمتها العشائر العراقية في بذل مساعيها من أجل تجسيد المصالحة على أرض الواقع، وبالمحصلة نجحت تلك الجهود مجتمعة في إنهاء صفحة الاقتتال الطائفي، وتخفيض نسبة العنف والقتل بدرجة كبيرة جداً، حتى عاد الأمن والسلام إلى معظم المدن العراقية ومن ثم عاد إليها الكثير من أبناءها المهجرين والمهاجرين.

ومع أن الأوضاع على وجه الجملة كانت قد تحسنت بدرجة كبيرة بفعل تلك الإجراءات، ولكن ظلت مشاعر الضغينة والأحقاد وربما روح الانتقام عالقة في نفوس الكثيرين من أبناء الشعب العراقي ممن تضرروا من أعمال العنف الطائفية، لاسيما وأن الكثير من الأطراف والقوى الخارجية والداخلية مازالت تغذي هذه التوجه بشتى الوسائل المادية والإعلامية وغيرها بغية تأجيج الأوضاع والعمل على إعادة العراق إلى حالة الاقتتال والعنف والعنف المضاد وصولاً إلى العمل على هدم العملية السياسية وإعادة البلد إلى نقطة الصفر أي حالة الفوضى والصراع والعنف الطائفي.

ومرة أخرى عادت التحديات الأمنية لتبلغ ذروتها مع وقوع مناطق واسعة من العراق في قبضة التنظيمات الإرهابية (داعش) بعد أن احتلتها في ١٠/٦/٢٠١٤م^{٢٠}، وقد تمخض عن هذا الواقع نزوح أكثر من (٣) ثلاثة

- يعود السبب سيطرة (داعش) على أراضي عراقية واسعة إلى سيطرة العناصر الفاسدة والمفسدة على المواقع القيادية²⁰ والمفاصل الحيوية في المؤسسات الأمنية مقابل إبعاد أو تهميش العناصر القيادية الكفوءة، ويجري ذلك أحياناً بالتواطؤ مع بعض الزعماء السياسيين، هذا فضلاً عن أن الأموال الطائلة المخصصة لأغراض التدريب والتسليح والأجهزة والمعدات اللازمة لتطوير القدرات الأمنية عرضة للنهب من قبل هؤلاء وخير دليل على ذلك الشبهات التي طالت الكثير من صفقات التسليح، وكانت النتيجة شراء أجهزة ومعدات ذات كفاءة محدودة أو رديئة، وكل ذلك خلق حالة من الإحباط وعدم الثقة والعجز أمام التحديات لدى العناصر الأمنية وكذا المواطنين لذا حلت عملية انهيار مذهلة للقطعات العسكرية وانسحابها أمام أعداد محدودة من

ملايين مواطن عراقي مازال معظمهم يعيش حالة مزرية، فضلاً عن استمرار أعمال العنف والقتل والخطف التي مازال يدفع ثمنها أبناء الشعب العراقي بكل انتماءاته.

المطلب الرابع: تعثر الانتقال إلى الحياة المدنية: مازالت هناك تحديات عدة تعرقل عملية انتقال الحياة الاجتماعية والسياسية في العراق إلى حالة التمدن، فبالرغم من ظهور عدد كبير مما يمكن تسميته بمؤسسات المجتمع المدني ومنذ عام ٢٠٠٣، لكن تلك المؤسسات بعضها مازالت تعاني من خلل بنيوي وقصور وظيفي، والبعض الآخر تدور حوله شبكات فيما يتعلق بارتباطاته الخارجية ونواياه وأهدافه، وهناك مؤشرات على أن هناك عدد كبير من القائمين على إدارة شؤون تلك المؤسسات أنهم تمكنوا من الإثراء الشخصي، ولإنصاف هناك مؤسسات أخرى ذات أهداف نبيلة ولكنها مازالت تواجه معوقات وتحديات كثيرة تعرقل نشاطها المدني والإنساني، وبالمحصلة - وعلى وجه الجملة - مازال عمل تلك المؤسسات دون المستوى الذي يؤهلها للارتقاء بالمجتمع والدولة العراقيين إلى مستوى التمدن والمدنية.

بالمقابل مازالت التقاليد والعادات العشائرية والقبلية هي المتسيدة في المجتمع العراقي لاسيما مع ضعف مؤسسات الدولة وعدم قدرتها على فرض القانون وتطبيق العدالة، ولا ينكر ما للأولى من دور تؤوليه في حل الكثير من المشاكل الاجتماعية، ولكن هناك الكثير من الوقائع التي تتدل

على أن ما يسمى بـ (الفصل العشائري أو الكوامة والدية) أضحى موضع مساومات بين من أستغل هذا الواقع لتحقيق منافع شخصية، وبالمحصلة أضحى المواطن يخشى الرادع العشائري أكثر من عقوبة القانون.

و لا يفوتنا أن نذكر إن الواقع السياسي يؤكد محاولة الكثير ممن ركب موجة الإسلام السياسي - منذ عام ٢٠٠٣ - لتحقيق أهداف سياسية أو حزبية أو شخصية، في الوقت الذي كان من المفترض أن يتولى رجال الدين مهمة تقديم النصح والإرشاد للسياسيين وعدم الانخراط في العمل السياسي، وهذا ما تصدت له المرجعية الدينية التي يقف على رأسها السيد (علي السيستاني) التي كانت بمثابة الموجه والمرشد للساسة وللمجتمع دون أن تزج نفسها في التفاصيل، لأنه كما قال الشيخ الدكتور المرحوم (أحمد الوائلي): (إن تدخل الدين في السياسة فسدت السياسة وخرب الدين)، وهذا تفسير جلي للواقع العراقي.

من خلال كل ما تقدم ذكره يمكن القول أن العراق ليس فقط مازال بعيداً عن بناء الدولة المدنية وذلك بفعل التحديات المتفاقمة والمتقدمة التي يواجهها في هذا المسار، بل إن استمرار التقاعس أمام وضع الحلول المناسبة والسريعة من قبل المعنيين لتلك التحديات سيؤدي إلى تفاقمها إلى الحد الذي يهدد مستقبل الدولة والمجتمع ككل.

الإرهابيين، ما يعني إن الكثير من القادة العسكريين وكذا المراتب لم تكن تتحلى بالروح الوطنية التي تؤهلها للثبات والدفاع عن الوطن ومقدراته.

مما سبق نستنتج، أن عملية بناء الدولة في العراق منذ عام ٢٠٠٣ وإلى الآن ٢٠١٨ تواجه صعوبات وتحديات جمة، وفي مقدمة تلك الصعوبات والتحديات ما يأتي:-

١- أزمة الاستعصاء الديمقراطي والتداول السلمي للسلطات لعراق ما قبل ٢٠٠٣:

عانى العراق من حالة استعصاء الديمقراطية منذ تأسيس الدولة بإرادة بريطانية عام ١٩٢١، واستمرت تلك الحالة على مدى العقود المنصرمة الماضية، ومما عمق من تلك الحالة الحروب والأزمات المتوالية، الأمر الذي نتج عنه حالة استعصاء التداول السلمي للسلطة، حتى انتهى الأمر إلى ترسيخ سلطة نظام الحكم الديكتاتوري للمدة ((١٩٧٩-٢٠٠٣))، وعليه فإن التحولات التي شهدتها العراق ما بعد ٢٠٠٣ عانت من آثار ثقافة العنف وقهر الآخر وقمعه وهدره وجودياً ومكانياً لما قبل ٢٠٠٣، وهذا مما ساهم في تجليات وتباين التناقض السياسي والمذهبي من جانب ومقدمات الانفجار الاجتماعي بأشكال ومستويات متعددة من جانب آخر، فالسلطة الحاكمة لما قبل ٢٠٠٣ كانت تعيد إنتاج ذاتها بالقوة والقمع وفق أشكال ومستويات متباينة مما ساهم في ترسيخ ثقافة ولغة العنف والتي هيمنت في ذات الإنسان ووعيه، وبات التخلص منها صعباً وقد شكلت بالوقت نفسه حواضن لجماعات متطرفة تفتقد للعقلانية السياسية وحاملة لأفكار مدمرة اجتماعياً وتفتقر المقومات في احتواء الآخر وهو مما ساهم في الوقت نفسه أزمة التعايش السلمي وإشكالية الآخر على الأبعاد السياسية والدينية والاجتماعية.

٢- أزمة الحكم الرشيد لعراق ما بعد ٢٠٠٣:

أن حداثة التركيب و البنى الاقتصادية والاجتماعية وتقليدية الأنظمة والمؤسسات المتوقع منها أن تدير الدولة وتضطلع بوظائفها قد أفرز هذا التفاوت معضلة الحوكمة ليس فقط بمعنى غياب الحكم الرشيد بل أيضاً تراجع القدرة الأساسية للحكم على صناعة وتطبيق السياسة العامة وهو مما ولد أزمات رئيسة تمثلت بالآتي:-

- **أزمة العلاقة مع المجتمع**, أن الدولة تمثل مشروع سياسي واقتصادي واجتماعي وهي هوية يعرف بها الإنسان نفسه وبالوقت ذاته هي مشروع سياسي موجه نحو الخارج يستطيع الفرد " المواطن " خلالها العيش في كنف مؤسسات تضمن سلامته وتضمن غده إلا أن وجود إرادات سياسية ترسم وتتقف وتعبئ الطوائف في مرحلة خوض الانتخابات وعلى المستويات الطائفية والقبلية والعرقية.....الخ والتي باتت مجال استثمار وحقل عمل مؤسسي يوظف عبرها الدين والمذهب والقومية والأثنية في نظام مصالح وشبكات ولاء ومنظومة زعامات تؤدي فيها المحسوبية والمنسوبية الدور الأساس في إعادة الولاء والانتماء إلى الطائفة والحزب بدلاً من الولاء الوطني، مما

انعكس سلباً على مؤسسات الدولة، فعلى سبيل تم تسييس القضاء والتعليم والجهاز الأمني على نحو بات لا يفرق بين الدولة والكيان الشخصي، فغياب الوطنية والتذرع بالانتماءات الأولية والظاهرة في البرامج الوطنية لجميع الكيانات السياسية تشكل عائق كبير في بناء دولة تقوم على المؤسسات والمصالح الوطنية المشتركة.

- **أزمة العنف وتداعياته على الاستقرار الأمني والسياسي**, أن الاستقرار الأمني ينعكس على الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، والإشكالية الأمنية تشكل عائقاً كبيراً في وجه الحكومة العراقية خصوصاً إذا ما علمنا من وجود قوى سياسية مؤثرة هي نفسها تدير الملفات الأمنية بقصد الربح السياسي من غياب الأمن وإثارة العنف وهذا الأمر يحدث تكرار وفي أضخم حضور في العراق ألا وهو بغداد.

- **التدخل الخارجي**: أدى التدخل الخارجي في شؤون العراق إلى عملية تقويض المقومات الضامنة للنسيج الاجتماعي، كما أدى إلى القضاء على أمكانية توليد آليات مناسبة لمعالجة النزاعات الطائفية والعرقية والقومية الكامنة في المجتمع العراقي، وقد بات التدخل الخارجي والذي يعد المعضلة الكبرى في بناء الدولة والذي ساهم بالوقت نفسه من حالة عدم الاستقرار السياسي، بسبب استمرار حالة عدم الثقة بين السياسيين واتكأهم على القوى الخارجية للاستقواء بها على خصومها ومن أجل تحقيق المكاسب السياسية والمادية، مما جعل العراق ساحة خصبة سهلت أمكانية التدخل الخارجي على حساب أرض وشعب العراق.

- **أزمة الفساد الإداري والمالي وتداعياته على التنمية الاقتصادية**, تعد التنمية الاقتصادية المحرك الأول للتنمية الشاملة وأهم وسيلة لعلاج الفقر وبحسب بيانات البنك الدولي فإن زيادة قدرها ١٪ في متوسط دخل دولة ما ينتج عنها انخفاض قدره ٢,٤٪ في مستوى الفقر، ويرتبط الفقر كذلك بعلاقة طردية مع مستويات التفاوت في الدخل لأنه كلما كان توزيع الدخل أكثر عدالة زاد نصيب الفرد. غير أن استنزاف وهدر الأموال العامة وفشل السياسات التنموية بفعل الفساد الإداري والمالي وتداعياته على مؤسسات الدولة التي أصابها الشلل والخلل الوظيفي ناهيك عن التهديدات الموجهة لمصادر الثروة الطبيعية "آبار النفط وأزمة المياه" كل هذه العوامل وما شابها مثلت عقبات أمام بناء الدولة لعراق ما بعد ٢٠٠٣.

- **أزمة المحاصصة "الديمقراطية التوافقية"** يتفق العديد من الباحثين إن الديمقراطية التوافقية هي التي شقت الشعب العراقي عرقياً عرباً وأكراداً وشقته طائفيًا سنة وشيعة وشقته مناطقيًا شمال وجنوب وغربي، وشقته إسلام ومسيح وأيزيد وغيرها وشقته طبقيًا أغنياء وفقراء وهذا ما أوصل بنا

إلى القول إن ما يحدث في العراق من نظام سياسي هو ليس ديمقراطية توافقية بل هو ديمقراطية تنافرية، تباعدية، تقسيمية، وتمزقية لوحدة الصف والكلمة وتماسك كيان الدولة والأمة وبهذا فإن الديمقراطية أصبحت تساوي اليوم في المجتمع العراقي المعاصر فقدان الديمقراطية، لأنها عملية حسابية أو معادلة رياضية فإن الناتج المحصل لها هو طائفية مقيبة " أي ناتج سلبي ". فالديمقراطية التوافقية ببلورتها عراقياً شكلت مدخلاً ناجزاً للدخول في عالم الطائفية ونظامها العصبوي والمذهبي والقبلي والتي مثلت بالوقت ذاته معضلة لبناء الدولة، وعلى أثر ذلك شوهدت مضامين الديمقراطية التوافقية من عملية توازن سياسي واجتماعي إلى عملية محاصصة سياسية وتفكك وتنافر اجتماعي-اجتماعي وتهديد نسيج المجتمع العراقي.

التوصيات

تعد المؤسسات السياسية مرتكزاً أساسياً من مرتكزات عملية بناء الدولة، ذلك أنها تعطى طابعها الدائم وتمكينها من أداء مختلف وظائفها، ولا يمكن الحديث عن دولة مستقرة دون مؤسسات فاعلة ورشيحة تحظى بقدر معتبر من الشرعية، تمكنها من كسب دعم المواطنين وتأييدهم لسياساتها. وفي هذا الاتجاه وظفت هذه الدراسة الاقتراب المؤسسي والذي في جوهرها عملية بناء مؤسسات تعكس قيم الفاعلين وتصوراتهم، وهي بدورها كذلك تشكل مضامين السياسات وتترك تأثيراتها في مجمل العمليات، وعليه توصي الدراسة بتبني إستراتيجية متعددة الفواعل لدعم بناء الدولة وكالاتي:-

1- بناء الدولة من منظور المؤسسة الدستورية، أن عملية بناء الدولة وفق فاعل المؤسسة الدستورية تحتاج أولاً إلى بناء الدستور القائم على فلسفة وخصوصية المجتمع العراقي وهذا بدوره سيفرض على الدولة إصلاحات سياسية وقانونية تمكن من تجسيد دولة الحق والقانون التي تبحث عن إطار متوازن للتوفيق بين ضرورات السلطة وضمانات الحقوق والحريات العامة وعدم تقييدها إلا بالقدر الكافي واللازم لتأمين مقتضيات الأمن والاستقرار بما يؤمن حسن ممارسة هذه الحقوق والحريات ويوفر المناخ اللازم لعملية التنمية الشاملة وفق مفهوم الحكم الرشيد، وهذا يتم وفق الشروط الآتية:-

- ضرورة مراعاة الخصوصية الحضارية والهوية الذاتية للدولة، خصوصاً إذا ما علمنا أن دستور العراق لعام 2005 مثل في أغلب فقراته استقطاعات دستورية متباينة ومن نظم سياسية مختلفة أدت إلى تهجينه من جانب وعدم تكيفه مع الخصوصية الثقافية لتركيبه المجتمع العراقي، وعليه

فإن المنظور البيئي الحضاري يجمع في هذه المحاولة بين مراعاة خصوصية عملية بناء الدولة وأبعادها التاريخية والثقافية وبين التواصل والاستفادة من المداخل المعرفية "النظرية والمنهجية" التي سادت الأدبيات الغربية دون الوقوع في تحيزاتها.

- العمل بمبدأ سيادة القانون, وهو يعني ببساطة تطبيق القانون على الجميع دون استثناء وبلغة أخرى حصر السلاح بيد الدولة وتجريم حمل السلاح الغير مرخص والدكة العشائرية.
- مراجعة وتصفية الهياكل القانونية والتشريعية المتراكمة عبر فترات ممتدة من الزمن فالمطلوب هو عدد أقل من القوانين وفاعلية أكبر في تطبيقها لكن بدون إهمال بعض القضايا الأساسية التي تعد من الوظائف الرئيسية للدولة كتوفير الأمن والاستقرار في إطار القوانين العادية أو القوانين الاستثنائية بشرط أن يحدد بشكل صارم نطاق تطبيقها.
- تطوير عملية صنع القوانين والتشريعات - السياسية التشريعية - وإعدادها كعملية فنية ومناقشتها وإقرارها كعملية قانونية سياسية, فتدني مستوى السياسة التشريعية يجعل القوانين مليئة بالثغرات التي تفتح أبواب التحايل عليها والعبث فيها.

2- التوازن في أداء أدوار الجهاز البيروقراطي, يشير ماكس فيبر بأن البيروقراطية هي ظاهرة اجتماعية صاحبت ظهور الدولة الحديثة التي مثلت الصورة الحقيقية لسيادة القانون, ولكن المعضلة الأساسية التي تعترض هذا الدور هي ظاهرة برقرطة الحياة السياسية وهو ما يستدعي ضرورة توفير استراتيجيات لإعادة التوازن في أداء ادوار الجهاز البيروقراطي وعملية بناء مؤسسات الدولة وهذا يعني أن تتطلق عملية المأسسة وفق خصائص التكيف والاستقلال الذاتي والترابط خصوصاً إذا ما علمنا بإمكانية الوظيفة البيروقراطية في اتخاذ القرارات باعتبارها أهم آلية من آليات النظام السياسي. فضلاً عن مساهمتها في اتخاذ القرارات المختلفة وصياغة السياسة العامة للدولة وتوجيه الوزراء باتخاذ قرار محدد كونها تحتكر المعلومات الدقيقة المرتبطة بمختلف الموضوعات.

3- ومن دعائم بناء الدولة تبني استراتيجيات الرفاه أو سياسة الخيار الاجتماعي, والذي يعني مجموعة البرامج التي تلتزم بها الدولة لتوفير الحد الأدنى من متطلبات الحياة لضمان مستوى معيشي للمواطنين. وتشمل هذه السياسات والبرامج توفير الخدمات التالية, التعليم العام, الرعاية

الصحية, فرص العمل, ضمان حد أدنى من الدخل في حالة البطالة, المسكن المناسب, وضمن الرعاية الكاملة.

4- الحد من الفساد وترسيخ ثقافة الإصلاح, أن السلوك الفاسد بطبيعته يمثل انتهاكا لدعائم ومقومات الأمن الوطني كما وتتقاطع الأسباب المؤدية لانتشار الفساد بتلك العوامل المؤدية لانتهيار الأمن الوطني مثل غياب دور المؤسسات, وضعف القوانين وتجاوزها, والخلل في العلاقة بين السلطات الثلاث, وضعف المحاسبة والمسائلة وغيرها من الأسباب والعوامل. كما أن هشاشة الأمن الوطني تؤدي إلى نتائج قريبة من تلك النتائج التي يؤدي إليها الفساد سواء على البعدين القيمي والمادي كانتشار الخوف وغياب المبادرة الشخصية والطوعية وانتهيار القيم الاجتماعية وانتشار الغش والعنف والخوارق الأمنية ناهيك عن التهديدات والتحديات التي تواجه المنظومة الاقتصادية..... الخ, كل هذه العوامل المتداخلة من شأنها أن تخلق بيئة مثقلة بممارسة الفساد ومهددة لانتهيار الأمن الوطني. وهو مما يتطلب توفير العامل السياسي في الإصلاح أي وجود سلطة سياسية قوية تؤمن بالإصلاح لأنه غالباً ما تصطدم مقترحات الإصلاح بقوى معادية من داخل الإدارة نفسها بحيث تفقدها إمكانية التحقيق, وهذه القوى المعادية هي فئة التكنوقراطيين والبيروقراطيين والتي تسعى دوماً إلى إبقاء الوضع كما هو دون تغيير نفوذها " أما بالتجميد والركود" أو من خلال إعادة وتدوير النخب السياسية والقيادات البيروقراطية والإدارية, ومن هنا فأن غياب هذا العنصر الهام يبقى كمشكلة مطروحة في أزمة بناء دولة العراق.

5- تمكين المواطن وتعزيز الهوية الوطنية العراقية لتحقيق الوحدة في النسيج الاجتماعي
يتطلب أولاً بناء الفرد الإنسان العراقي الذي يعتبر محور العملية البنائية للدولة وجعله مركز هندسة الحكم في الدولة, والتمكين الحقوقي للنوع, وخلق هياكل صنع قرار قادرة على الاستجابة العادلة للجنسين في مجالي السياسة والمجتمع, وهو ما يتطلب من تبني مفهوم جديد للحكم يرتكز في إدارته على بناء هياكل لتحقيق التغلغل في المجتمع ودعم ثقافة الولاء الوطني وتحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الثروات. وهذا الدور لا يكون حكرًا على مؤسسات الدولة الرسمية فحسب بل والشعبية منها أو غير الرسمية والمتمثلة بالأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام والاتصالات وهو ما يتطلب البحث عن القواسم المشتركة لثقافة وخصوصية شرائح المجتمع العراقي ونشر هذه الثقافة فكلما شعر أعضاء المجتمع بهذا المشترك الثقافي زاد توحدهم

وزدادت قدرتهم على اتخاذ القرارات التي تحقق المصلحة العامة، وهنا يستوجب إطلاق وتبني إستراتيجية ترسيخ ثقافة الوسطية وإصدار معجم لغوي ومن قبل الباحثين والإكاديميين " لمفردات ومصطلحات الاعتدال" في مختلف الاختصاصات الإنسانية والاجتماعية لدعم الخطب الدينية والمحاضرات التربوية والتعليمية والتحليلات السياسية والإعلامية لترسيخ ثقافة التسامح والتفاوض السياسي - السياسي والاجتماعي - الاجتماعي والسياسي - الاجتماعي للحد من إشكالية الآخر.

6- دعم الركائز الإستراتيجية للمنظومة العلمية، أي الحفاظ على استمرار وتنامي التفوق النوعي فامتلاك مفاتيح العلم والتقدم التكنولوجي في أي دولة هو المدخل لإنجاز المشروعات، فالمخترعين والأكاديميين هم بحق الذين أحسنوا للبشرية فكل انجاز اجتماعي - إنساني - تكنولوجي في عصرنا هذا أو العصر القادم ينبغي توظيفه لبناء ودعم الدولة العراقية وكل اختراع ذي قيمة كان موجوداً الآن أو سيوجد في المستقبل ينبغي توظيفه لديمومة بقاء الدولة.

الخاتمة:

أن إستراتيجية احتواء أزمة بناء الدولة في العراق ما بعد ٢٠٠٣ ينبغي أن تستند على الاستحقاقات والفوائد التي تستهدف بناء الشرعية للدولة، وتمكين مؤسسات النظام السياسي لوظيفتي الانجاز والإصلاح، واحتواء أزمة عدم الاندماج، ودعم الهوية الوطنية. وتأسيساً على ذلك نلاحظ أن هناك أبعاد وغايات متعددة ينبغي أن تتميز بها عملية بناء الدولة في العراق ما بعد ٢٠٠٣ من منظور مقارنة القصد منه تحديد المتغيرات التفسيرية للأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

فعلى الصعيد السياسي، فلا بد من تأمين ولاء المواطنين واحتواء نزاعات الهويات العرقية والمذهبية والقومية من خلال تنظيم التسوية الطبقية والقضاء على المنافسة الأناثية للانتماءات الفرعية وتقليل تواتر الإضرابات وتقويض الفصائل التقليدية لدى المواطنين وخصوصاً العشائرية والقبلية والقومية التي باتت المهدد الأكبر لسيادة وشرعية الدولة والخضوع للدستور.

أما على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، فيتطلب حماية أعلى ضد مخاطر الفقر واحتواء اللا مساواة فضلاً عن إمكانية الدولة بالحيلولة دون تحويل الأزمات الاقتصادية إلى أزمات سياسية وإبعاد الميول الشاذة المساهمة في خلق أنواع جديدة من العوق الاجتماعي والمتمثلة بسياسات الإقصاء والاستبعاد الاجتماعي الناتجة من عوامل البطالة وعبء الكلفة وغياب حوافز توفير ودعم اليد العاملة والتحديث التكنولوجي وهو مما أدى إلى عدم فاعلية أو عدم كفاءة السياسة الاجتماعية العامة وإعاقة القدرة على التكيف في الاقتصاد وتنامي هجرة الشباب والكفاءات إلى اقتصاد الظل.

ومن خلال دراستنا لواقع العراق ما بعد ٢٠٠٣ فإن الإشكالية الحقيقية في هذا الوقت بالتحديد لا تتحمل التأجيل ولا المناورة في حلها, وهي تتطلب وقفة جديدة من جميع القوى السياسية لتطهير الذات من أجل وضع حد لهذه الإشكالية التي تهدد مستقبل الدولة العراقية برمتها, وهي وقفة لتصحيح مسار الدولة بما يؤهلها للارتقاء إلى مستوى طموح المواطن العراقي.

الهوامش

- 1- شيرزاد أحمد النجار, أزمة بناء الدولة في العراق... إلى أين؟ مجلة المستقبل العربي, العدد(452), مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, تشرين الأول/أكتوبر 2016, ص(15).
- 2- محمد زاهي بشير المغيربي, قراءات في السياسة المقارنة قضايا منهجية ومداخل نظرية, الطبعة الثانية, منشورات جامعة قارونوس, بنغازي, (بلا تاريخ), 1998, ص294.
- 3- المصدر نفسه, ص 298.
- 4- صموئيل هنتغتون, النظام السياسي في المجتمعات المتغيرة, ترجمة سمية فلو عبود, دار الساق, بيروت, 1968, ص194 .
- 5- المصدر نفسه, ص ١٩٥.
- 6- عبد القادر بو عرفة, مقدمات في السياسة المدنية, الطبعة الأولى, رياض العلوم للنشر والتوزيع, الجزائر, (بلا تاريخ), ص 63.
- 7- محمد زاهي بشير المغيربي, مصدر سبق ذكره, ص 98.
- 8- المصدر نفسه, ص 99.
- 9- برتراند بادي, التنمية السياسية, ترجمة محمد نوري المهدي, الطبعة الأولى, دار تالة للطباعة والنشر, 2001, ص 85.
- 10- روبيرت ماكيفر, تكوين الدولة, ترجمة حسن صعب, الطبعة الثانية, دار العلم للملايين, بيروت, 1984, ص85.
- 11- المصدر نفسه, ص87.
- 12- برتراند بادي, مصدر سبق ذكره, ص88.
- 13- عبد الغفار رشاد القصبي, التطور السياسي والتحول الديمقراطي : التنمية السياسية وبناء الأمة, الطبعة الثانية, كلية الاقتصاد والعلوم السياسية, القاهرة, 2006, ص 333.
- 14- المصدر نفسه, ص 334.
- 15- المصدر نفسه, ص 337.

- 16- احمد سليمان أبو زيد, علم الاجتماع السياسي : الأسس والقضايا من منظور نقدي, دار المعرفة الجامعية, الإسكندرية, 2003, ص 110.
- 17- احمد زايد, الدولة بين نظريات التحديث والتبعية, الطبعة الأولى, نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع, القاهرة, 2008, ص 45.
- 18- سورة الحشر, الآية(7).
- 19- سورة آل عمران, الآية (140).
- 20- أبو عبد الله محمد القرطبي, الجامع لأحكام القرآن, الطبعة الثانية, دار الكتب المصرية, القاهرة, 1384هجري - 1964م, ص 7911.
- 21- سورة الكهف, الآية (79).
- 22- سورة النحل, (34).
- 23- بتول حسين, مفهوم الدولة وأركانها في الفكر الإسلامي المعاصر, مجلة العلوم السياسية, العدد(43), كلية العلوم السياسية, جامعة بغداد,, ص 151.
- 24- حسن السيد عز الدين بحر العلوم, جدلية الثيوقراطية والديمقراطية : مقارنة في ضوء الحكم على ضوء الفكر الأمامي, دار الرافدين, لندن, 2006, ص 339.

مشكل القرآن الكريم في تفسير ابن عاشور (التحرير والتنوير) سورة البقرة انموذجا - دراسة

موازنة

ا.د.حيدر علي نعمة

م.م.انور حسن شارد

الجامعة العراقية/ كلية الاداب/ قسم علوم القرآن

noor.h.shared@aliraqia.edu.iq

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد واله وصحبه اجمعين ، اما بعد...
أعظم علم رفت اليه الهمم اذ انه كلام الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، والمعجز بلفظه ،
والمتعبد بتلاوته .

الا انه قد التصق بالعلم شيء من الجهل وخالطه اليقين شيء من الوهم ، فأختلفت مدارك الناس وافهامهم
وارائهم في فهم مراد الله من آيات كتابه الكريم ، ولهذا كان في القرآن آيات ليست بالقليل يستشكلها كثير من
الناس بل وتوهم من نظر في القرآن نظرة قاصرة ان في القرآن الكريم تناقضا وحاشاه ان يكون فيه شيء من
ذلك، انما سبب ذلك قلة العلم غالبا، وسوء النية والمعتقد احيانا . فهياً الله تعالى لخدمة كتابه العزيز طائفة
من العلماء يفسرونه ويؤولنه ويدفعون شبهات الطاعنين عنه ويزيلون الاشكالات في فهم آياته التي علقت في
اذهان الكثير من الناس فصنفوا في ذلك مصنفات قيمة ومتنوعة دفعت الاشكال عن آيات القرآن .

ولا يخفى على أهل العلم ان تفسير (التحرير المعنى السديد ، وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد)
للامام الطاهر ابن عاشور (رحمه الله) من اهم تلك التفاسير التي عالجت مُشكل القرآن ، اذ نهل من منهل
جهود العلماء الذين سبقوه في هذا المضمار ، ولذلك استطاع ان يتميز ويضيف في هذا العلم الذي نحن
بصدده و بيانه في هذا البحث ، فكانت خطة بحثي هي: مقدمة ومبحثين وخاتمة ، ففي المبحث الاول
تناولت مفهوم مُشكل القرآن الكريم وفيه مطلبين: المطلب اولاً (تعريف القرآن الكريم)

والمطلب الثاني : (تعريف مُشكل القرآن الكريم)

اما المبحث الثاني : (ضوابط وانواع المُشكل القرآني في تفسير ابن عاشور)

ويتكون من مطلبين: المطلب الاول (ضوابط ايراد مُشكل القرآن في تفسير ابن عاشور)

والمطلب الثاني : (انواع الاشكال الذي يطراً على الآيات القرآنية في سورة البقرة)

اما الخاتمة ففيها اهم النتائج التي توصلت اليها في بحثي .

والحمد لله رب العالمين .

المبحث الأول: تعريف مشكل القرآن الكريم

المطلب الأول : تعريف القرآن الكريم

القران لغة : كما جاء في مقاييس اللغة والقرو : حوض ومنه القران كانه سمي بذلك لجمعه ما فيه من الاحكام والقصص وغير ذلك^(٢١) .

وجاء في لسان العرب : قرأه يقرؤه ويقرؤه قرء أ وقراءة وقرآنا فهو مقروء ، وسمي كلام الله قرآنا لأنه يجمع السور فيضمها. ^(٢٢)

فقد ايد القرآن الكريم معاجم اللغة لما وردت من تعاريف في قوله تعالى (فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ) ^(٢٣)

القرآن اصطلاحاً : عرفه تقي الدين السبكي (هو الكلام المنزل للاعجاز بسورة منه) ^(٢٤)

وعرفه الشوكاني : هو الكلام المنزل على النبي محمد صلى الله عليه وسلم المكتوب في المصاحف المنقول اليها نقلاً متواتراً. ^(٢٥)

^(٢١) مقاييس اللغة ، احمد ابن فارس ٧٩/٥ .

^(٢٢) لسان العرب ، ابن منظور ١٢٨/١ .

^(٢٣) سورة النحل : ٩٨ .

^(٢٤) الابهاج في شرح المنهاج ، تقي الدين السبكي ١٩٠/١ .

^(٢٥) ارشاد الفحول الى تحقيق الحق من علم الاصول ، محمد الشوكاني ٨٥/١ .

المطلب الثاني : تعريف مُشكل القران الكريم

أولاً: المشكل لغة

ذكر اللغويون معاني متعددة للفظ المشكل ومن معانيه ما يأتي :-

- ورد في مقاييس اللغة بأن الشين والكاف واللام معظم بابه المماثلة ، تقول : هذا اشكل هذا أي مثله ، ومن ذلك يقال : امر مشكل ، كما يقال : أمر مشتبه أي هذا شابه هذا وهذا دخل في شكل هذا^(٢٦).

- ورد في أساس البلاغة بأن المشكل من شكل ويقال : هذا شكله أي مثله ، وقلت اشكاله وهذه الأشياء اشكال وشكول ، وهذا من شكل ذاك : من جنسه .^(٢٧)

- ورد في لسان العرب بأن المشكل مشتق من فعل اشكل ويعني التبس ، وامور اشكال أي ملتبسة^(٢٨).

- ورد في القاموس المحيط بأن المشكل من الشكل وهو التشبيه والمثل ، ويستعمل للأمر المختلفة المشكلة ، وصورة الشيء المحسوس والمتوهمة^(٢٩).

وبذلك نقول : ان المعنى اللغوي للمشكل حافلاً بالمعاني الاتية :

المماثلة ، الاشتباه ، الاختلاط ، الالتباس ، الادخال ، والاختفاء .

^(٢٦) ينظر : مقاييس اللغة ، ابن فارس ، ٢٠٤/٣ .

^(٢٧) ينظر : اساس البلاغة ، الزمخشري ٥٧١/١ .

^(٢٨) ينظر : لسان العرب، ابن منظور ٥٠٥/١٣ .

^(٢٩) ينظر : القاموس المحيط ، الفيروز ابادي ١٠١٩/١ .

ثانياً: المشكل في الاصطلاح

المشكل عند المفسرين : هو الالتباس والاختلاط بين آيتين متقاربتين في المعنى بحيث يصعب التوفيق بينهما دون الامعان في النظر^(٣٠) .

وما اشتهبه المراد منه على وجه لا يعرف تأويله الابدليل يتميز به من باقي سائر الأشياء المختلفة .^(٣١)

ومن تأمل في هذا التعريف يرى ان المفسرين جعلوا مشكل القران فيما يوهم التعارض والتناقض والاختلاف حتى وصفه بعض علماء علوم القران تحت العنوان (في مشكله وموهم الاختلاف والتناقض).^(٣٢)

ومن الأمثلة التي توضح التعريف قوله تعالى (وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا)^(٣٣) ظاهر الآية يدل على غسل ظاهر البدن لا باطنه ، ولكن وقع الاشكال في غسل الفم والانف في الجنابة وكلاهما باطل في الوجه ، ومن يعتمد الوجه الأول يقول بعدم وجوب غسلهما في الجنابة ، ومن يعتمد الوجه الاخر يقول بوجوب غسلهما فيه .^(٣٤)

^(٣٠) ينظر: تيجان البيان في مشكلات القران ، محمد امين العمري ص ٤ .

^(٣١) ينظر: معجم علوم القران ، ابراهيم محمد الجرحي ص ٢٧٩ .

^(٣٢) الاتقان في علوم القران ، السيوطي ص ٤٧٥ .

^(٣٣) سورة المائدة: ٦ .

^(٣٤) ينظر : اسرار الوصل والفصل في البلاغة القرانية ، صباح عبيد ص ٥٩ .

المُشكَل عند المحدثين : هو الحديث الذي خفي فيه المعنى واحتاج الى شرح الغريب منه . (٣٥)

ومن الامثلة التي توضح التعريف قوله صلى الله عليه وسلم (لا يدخل احد منكم الجنة عمله) . (٣٦)

هذا حديث يسبب التعارض لقوله تعالى في الآية (ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ) . (٣٧)

ويمكن ان نضع تعريفا (للمُشكَل القرآن الكريم) شاملاً جامعاً مفهوماً محدداً دقيقاً من خلال التفاسير

مُشكَل القرآن الكريم: هو كل ما يطرأ على بعض العلماء من المفسرين وغيرهم من التباس في بعض الفاظ

آيات القرآن الكريم وخفاء في معانيها ، يأتي سبب من أسباب المشكل بحيث لا يعرف المراد منها الا بعد

البحث ، والطلب ، أو التفكير ، أو الاستقراء سواء في اللفظ ام في المعنى ، ام في توهم التعارض ، ام في

الاعراب ، ام في القراءات ، فلم يقيدوه بنوع دون اخر . (٣٨)

(٣٥) ينظر : معاجم غريب الحديث والاثر والاستشهاد بالحديث في اللغة والنحو ، السيد الشرقاوي ص ٧٥ .

(٣٦) صحيح مسلم-كتاب صفة القيامة والجنة والنار - باب لن يدخل احد الجنة عمله بل برحمة الله تعالى برقم (٢٨١٧)

٢١٧١/٤ .

(٣٧) سورة النحل : ٣٢ .

(٣٨) حيث نجد هذه الشمولية في مصطلح المشكل من خلال الكتب المؤلفة قصداً لجمع الايات التي اشكلت على المفسرين مثل

كتاب (تأويل مشكل القرآن) لابي محمد عبد الله بن قتيبة وكتابي (التفسير المُشكَل من غريب القرآن) و(مُشكَل

اعراب القرآن) لمكي بن ابي طالب وكتاب (نظم الاسئلة التي تتعلق ببعض المشكلات في القراءات العشر) لعلي

الطرابلسي وكتاب (دفع ايهام الاضطراب عن آي الكتاب) لمحمد الامين الشنقيطي .

المبحث الثاني : ضوابط وأنواع المشكل القراني في تفسير ابن عاشور
المطلب الأول : ضوابط ايراد مشكل القران في تفسير ابن عاشور

لقد تبين من خلال استقراء تفسير التحرير والتنوير ، ان ورود المشكل في القران عند ابن عاشور يكون وفق ضوابط تحدد اوجود لمشكل خلال تفسيره للآيات ، فلا يكون مشكلاً وهي كالاتي :

الضابط الأول : " التنصيص "

ونجد ان ابن عاشور قد سلك هذا الضابط منهجين :

الأول : انه ينص صراحة على المشكل عند المفسرين

ومثاله : يقول ابن عاشور : "موضع اشكال عند جميع المفسرين " ^(٣٩) (١)

الثاني : انه ينقل مانص عليه احد المفسرين أو بعضهم من استشكال في الآية :

فنجده ينقل عن القرطبي فيقول : " قال القرطبي : وهي من اشكل ما في السورة " ^(٤٠) (٢)

الضابط الثاني : " الحيرة في الاختلاف "

ان يختلف المفسرون اختلاف تضاد ، حيث يصل المتأمل الى حيرة عند النظر في اقوالهم ، فبسبب ذلك يراه

-رحمه الله - اشكالاً في الآية فيورده ، ومن امثلة ذلك : يقول ابن عاشور مبينا حيرة المفسرين : " وتردد

المفسرين في تأويلها تردداً دل على الحيرة في تقويم معناها " ^(٤١) (٣)

الضابط الثالث : " عدم الاقناع "

^(٣٩) التحرير والتنوير: ابن عاشور ٧١/٨.

^(٤٠) ينظر: المصدر نفسه ٢٦/٢٣؛ الجامع لاحكام القران ، القرطبي ٣٤/١٥.

^(٤١) التحرير والتنوير ١٢٦/٢٢.

ان يأتي المفسرون بتوجيه فيرى - رحمه الله - انه لا ينشرح له الصدر ، أو يترتب عليه اشكال أو عدم اهتمامهم باشكالها، فيعتبره اشكالاً ثم يورده ، على سبيل المثال يقول ابن عاشور في هذا الضابط : " وقد تحير المفسرون وذكروا وجوها لا ينشرح لها الصدر " .

الضابط الخامس : "مايوهم ظاهره التعارض " ان يكون بين الايات ما يوهم ظاهرها ايهاً يدعو الى التامل والنظر .

الضابط السادس : " حالات اشكال القراءات المتواترة " (٤٢)

يورد - رحمه الله - الاشكال اذا كانت هناك قراءة متواترة مردودة من قبل عالم معتبر ، او مضغفة او لحن من قرأ بها ، او يوجد حيرة في توجيهها.

المطلب الثاني :أنواع الاشكال الذي يطرأ على الايات القرانية في سورة البقرة

اولاً: منهج ابن عاشور في التعامل مع مشكل اللغة في سورة البقرة

١ - تحديد المشكل :

وذلك في قوله تعالى : (فَدَبَّحُوْهَا وَمَا كَادُوْا يَفْعَلُوْنَ) (٤٣) .

حدد ابن عاشور المشكل في الاية بالنص عليه بعد بيان تأويلها قائلاً : ان قوله تعالى (وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ)

يقتضي بحسب الوضع نفي مدلول كاد ، فأن مدلولها المقاربة عدم وقوعه بالاولى.

فيقال : انى يجتمع ذلك مع وقوعه ذبحها يقول : (فَدَبَّحُوْهَا) فما الوجه القانع للاشكال ؟ (٤٤)

(٤٢) المصدر نفسه ٢٠/١١ .

(٤٣) سورة البقرة : ٧١ .

(٤٤) التحرير والتنوير : ٥٥٧/١ .

٢- تحرير المشكل

ان (كاد) كما قال النحويون - من افعال المقاربة ، وضع لدنو الخبر حصولاً ، وهو بمعنى :هم ولم يفعل .
فقولهم: كاد يفعل ، قار الفعل ولم يفعل وان معنى "ما كاد يفعل" ماقارب الفعل ، فخيرها منفي دائماً اما اذا
كانت منفية فواضح ، لانه اذا انتفت مقاربة الفعل انتفى عقلاً حصول ذلك الفعل ، ودليله قوله تعالى : (إِذَا
أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكْذِبْهَا) (٤٥) ، هو ابلغ من نفي رؤية من لم يراها ، لان من لم يرَ قد يقارب الرؤية ، بخلاف
من لم يرَ ولم يقارب .

٣- جواب المشكل

قال الطاهر : (وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ) يقتضي بحسب الوضع نفي مدلول كاد ، فأن مدلولها
المقاربة ونفي مقاربة الفعل يقتضي عدم وقوعه بالاولى ، فيقال : انى يجتمع ذلك مع وقوع ذبحها بقوله
:(فذبوها) (٤٦)

وقال الطاهر :عندي ان هذا هو الحق ، وهو ان نفيها في معنى الاثبات ، وذلك لانهم لما وجدوها في حالة
الاثبات مفيدة معنى النفي جعلوا نفيها بالعكس ، كما فعلوا في (لو) و(لولا) ويشهد لذلك مواضع استعمال

(٤٥) سورة النور: ٤٠ .

(٤٦) ينظر: التحرير والتنوير ٥٥٧ .

نفيتها فانك تجد جميعها بمعنى مقاربة النفي ، لا نفي المقاربة ، ولعل ذلك من قبيل القلب المطرد ، فيكون قولهم : (وما كَادُوا يَفْعَلُونَ) ولم (لم يكذب يفعل) بمعنى : كاد مايفعل . (٤٧)

٤- الترجيح

قال الطاهر : (فاما على وجه الاستئناف فيمكن الجواب بأن نفي مقاربة الفعل كان قيل الذبح حين كرروا السؤال واطهروا المطال ، ثم وقع الذبح بعد ذلك وقد أجاب بمثل هذا جماعة ، يعنون : كأن الفعل وقع فجأة بعد ان كانوا بمعزل عنه ، على انه مبني على جعل الواو استئنافا وقد علمتم بعده.) (٤٨)
وهذا ماذهب اليه ابن مالك في (الكافية) (٤٩)

ثانيا : المشكل في اللغة في قوله تعالى (لئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا) (٥٠)

(٤٧) المصدر نفسه ٥٥٩ .

(٤٨) المصدر نفسه ٥٥٧ .

(٤٩) شرح الكافية الشافية ، ابن مالك ٤٦٦/١ .

(٥٠) سورة البقرة : ١٥٠ .

١- تحديد المشكل

قال الطاهر : اشكل عليهم الاستثناء ، لان المستثنى محكوم عليه بنقيض حكم المستثنى منه عند قاطبة اهل اللسان والعلماء الا خلافا لا يلتقن اليه في علم الأصول ، فصار هذا الاستثناء مقتضياً ان الذين ظلموا لهم عليكم حُجة . (٥١)

٢- تحرير المشكل

قال الطاهر : " محكوم عليه بنقيض حكم المستثنى منه عند قاطبة اهل اللسان والعلماء " وقد اشكل على المفسرين والمعربين الاستثناء في الاية قوله تعالى (**إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا**) اخراج من الناس ، وهو بدل على المختار ، والمعنى عند القائلين بأن الاستثناء من النفي اثبات : لئلا يكون لاحد من الناس عليكم حجة الا الذين ظلموا بالعناد فان لهم عليكم حجة . (٥٢)

٣- جواب المشكل

تعددت اقوال المفسرين في نوع (الا) في الاية وفيه قولان : أولاً منهم من ذكر انها أداة استثناء وفيه رأيان : استثناء متصل ومنقطع ، وقولاً اخر : انها ليست إدارة استثناء ثم اختلفوا الى رأيين ايضاً : او لا انها بمعنى (الواو) وثانيهم انها بمعنى (بعد) (٥٣)

وقال أيضاً : في قوله تعالى (لئلا يكون للناس عليكم حجة علة) لقوله : فولوا الدال على الطلب للفعل وامثاله ، أي شرعت لكم ذلك لندحض حجة الأمم عليكم ، وشأن تعليل صيغ الطلب ان يكون التعليل للطلب

(٥١) التحرير والتنوير ٤٦/٢ .

(٥٢) ينظر : التحرير والتنوير ، ٤٦/٢ .

(٥٣) ينظر : تفسير الطبري ٢٠٦/٣ .

هو باعتبار الاتيان بالفعل المطلوب ، فان مدلول صيغة الطلب هو إيجاد الفعل او الترك لا الاعلام يكون الطالب طالب والا لما وجب الامتثال للامر فيكتفي بحصول سماع الطالب لكن ذلك ليس مقصوداً. (٥٤)

٤- الترجيح

فان القول بأنه استثناء متصل هو الراجح على اختلاف توجيهات العلماء بمعنى الاية وهي من باب اختلاف التنوع . (قال السمين الحلبي : وهو اظهر الاقوال وهو اختيار الطبري ، وبدأ به ابن عطية ، ولم يذكر الزمخشري غيره انه استثناء متصل). (٥٥)

ثالثا : المشكل في اللغة في الاية (وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهَدُ اللَّهُ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ) (٥٦)

١- تحديد المشكل

قال الطاهر : (إضافة ألد) للخصام اشكال لانه معناه يصبح شديد الخصام من جهة الخصام . (٥٧)

٢- تحرير المشكل

ان كلمة (ألد) في الاية اختلفوا فيها بين ان تكون صفة مشبهة او اسم تفضيل . وكذلك (الخصام) بين ان يكون مصدر (خاصم) مثل كعب وكعاب ، وكلاب وبحر وبحار .

(٥٤) المصدر نفسه ٤٦/٢

(٥٥) الدر المصون ، السمين الحلبي ١٧٨/٢ .

(٥٦) سورة البقرة: ٢٠٤ .

(٥٧) التحرير والتتوير ٢٦٧/٢ .

ففي الآية اشكالان الأول: ان كان (ألد) صفة مشبهة و(الخصام) مصدر فيكون التقدير : وهو شديد الخصام من جهة الخصام ، فيكون في الآية تكرار يأباه النظم القرآني وهذا الاشكال الذي أورده الطاهر بن عاشور .
(٥٨)

والاشكال الاخر : ان كان (ألد) اسم تفضيل و(الخصام) مصدر مضافا الى الخبر (ألد) فأن المصدر لا يكون خبراً عن الجثة - أي : الذات ، فلا يقال مثلاً : زيد اشد القتال أو افصح الكلام أو فرح سعادة ومثله (وَهُوَ أَلْدُ الْخِصَامِ) الجثة : أي الذات والمراد بنفسه ويقابله العرض وهو ما لا يقوم بنفسه . (٥٩)

٣- جوب المشكل

اختلف العلماء في فهمهم للأشكال الى قولين :

القول الأول : ان (الخصام) في الآية مصدر خاصم : يقال خاصم خصاماً، نحو : قاتل قتالاً قاله الخليل وأبو عبيدة . (٦٠)

القول الثاني: بالإضافة على معنى (في) ، أي : وهو شديد الخصام في الخصام ، أي : في حال الخصام او كقولهم ثبت القدر . (٦١)

٤- الترجيح

(٥٨) المصدر نفسه ٢٢٥/١٣ .

(٥٩) ينظر: النحو الوافي، عباس حسن ٤٨١/١ .

(٦٠) البحر المحيط ، ابو حيان الاندلسي ١٢٣/٢ .

(٦١) ينظر : مفاتيح الغيب ، الرازي ٢١٦/٥ ؛ الكاشف ، الزمخشري ٤١٦/١ .

قال ابن عاشور من ان (ألد) بمعنى شديد الخصومة وان إضافة (الخصام) اليها مشكل ، فتأتي (ألد) على

معاني منها بمعنى : . أعوج ، وتأتي بمعنى ذي جدال . (٦٢) (٧)

فيقال : (ألد) مشتق من اللديدين وهما صفحتا العنق ، وسمي الخصم (ألد) لاعماله ليدية الخصومة ، وهما

جانبا الفم . (٦٣)

رابعا : المشكل في اللغة في الاية (فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ) (٦٤)

١ - تحديد المشكل

قال الطاهر : " اشكل المراد من هذا الطرف على الذين تصدوا لتأويل القران " (٦٥)

٢ - تحرير المشكل

لقد تضمنت الاية الكريمة والتي بعدها أنواعا من الفصاحة وضروبا من البيان والبلاغة كالكناية ، وذلك في

قوله تعالى (فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ)

يقول الطاهر بن عاشور : قد اشكل المراد من هذا الطرف على الذين تصدوا لتأويل القران ، وما أرى سبب

اشكاله الا ان المعنى قد اعتاد العرب في التعبير عنه سلوك طريق الكناية والاعماض ، وكان فهمه موكولا

الى فظنهم ومعتاد تعبيرهم ، لاجل ذلك اصبح كل واحد منهم يعبر عن الاية بما فهمه من اسلوبها. (٦٦)

٣ - جواب المشكل

(٦٢) معاني القران ، الزجاج ١/٢٧٧ .

(٦٣) التحرير والتتوير ٢/٢٦٧ .

(٦٤) سورة البقرة: ٢٢٢ .

(٦٥) التحرير والتتوير ٢/٢٦٩ .

(٦٦) المصدر نفسه ٢/٣٦٩ .

قال الطاهر : ان المعنى من الفة التي امركم الله ، وهي الطهر ، فحيث مجاز في الحال او السبب. (٦٧)

٤- الترجيح

رجح الطاهر بقوله "(حيث) مجاز في الحال او السبب ، والذين اراه ان (حيث) مستعملة في التعليل مجازاً تخييلياً، أي : لان الله امركم بأن تأتوهن عند انتهاء غاية النهي بالتطهير ، او المراد بأمر الله امره الله الذي به اباح التمتع بالنساء ، وهو عقد النكاح فحرف (من) للتعليل والسببية و(حيث) مستعار للمكان المجازي وهو حالة الاباحة التي قبل النهي ، كأنهم كانوا محجوزين عن استعمال الاباحة ، او حجر عليهم الانتفاع بما ، ثم اذن لهم باستعمالها ، فشبهت حالتهم بحالة من حبس عند مكان ثم اطلق سراحه فهو يأتي منه الى حيث يريد وعلى هذين المعنيين لا يكون في الاية ما يؤذن بقصد تحديد الاتيان بأن يكون في مكان النسل.

(٦٨)

ثانياً: منهج ابن عاشور في التعامل مع موهم الاختلاف والتناقض في سورة البقرة

١- تحديد المشكل

في الاية (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى) (٦٩)

قال الطاهر : قد تحير الناظرون (٧٠) في قوله تعالى (مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ) (٧١)

٢- تحرير المشكل

(٦٧) المصدر نفسه ٣٧٠/٢.

(٦٨) التحرير والتتوير ٣٧٠/٢.

(٦٩) سورة البقرة : ٦٢.

(٧٠) التحرير والتتوير ٢١٩/٦.

(٧١) سورة المائدة: ٦٩.

اشكل ذكر قوله تعالى (مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ) بعد قوله (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا) لانهم جملة المذكورين في قوله : (الذين ءامنوا) فقال الطاهر : (قد تحير الناظرين في الاخبار عن جميع المذكورين) بقوله: (مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ)اذ من جملة المذكورين المؤمنون وهل الايمان الا بالله واليوم الاخر ؟ (٧٢)

٣- جواب المشكل

يرى الطاهر - رحمه الله - في جواب الاشكال ان المراد ب(الذين ءامنوا) هم المسلمون ، وقوله (من ءامن بالله واليوم الاخر) شرط اليهود والنصارى والصابئين ، فيكون خبر (ان الذين ءامنوا) على هذا القول محذوفاً يدل على خبر ما يذكر بعده وهو قوله تعالى: (ولاخوف عليهم) ويكون قوله : (والذين هادوا) عطف جمل وهي في محل رفع مبتدأ ، وقوله (من ءامن بالله) مبتدأ ثان وتكون (من) موصولة والرابط للجملة بالتي قبلها محذوف ، أي : من أمن منهم وجملة (فلهم اجرهم عند ربهم) خبراً عن (من) الموصولة واقترانها بالفاء لان الموصول شبيهه بالشرط . (٧٣)

٤- الترجيح

الذي يظهر ان قوله تعالى : (ان الذين ءامنوا) يعني : من امة محمد صلى الله عليه وسلم ، لانهم هم الذين يستخوف الوصف بالايمان المطلق حيث امنوا بجميع الكتب والرسل واكثر العلماء رجحوا هذا القول ، لان لفظ المؤمن لا يتناول عند الاطلاق الا المسلمين . (٧٤)

(٧٢) المصدر نفسه ٦/٢٢٠ .

(٧٣) التحرير والتنوير ٦/٢٦٩ .

(٧٤) مفاتيح الغيب ٣/٥٣٦؛ البحر المحيط ٤/٩٨ .

ثانياً: مشكل موهم التناقض في الآية (وَمَا أُنزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ...) (٧٥)

١- تحديد المشكل

قال الطاهر : (وعلى ظاهر هذه الآية مشكل) (٧٦)

٢- تحرير المشكل

ذكر الطاهر : اربع إشكالات في الآية كل واحد منها ظاهره التعارض مع ادلة الكتاب والسنة وحاصل هذه الإشكالات ان السحر كفر والملائكة عباد مكرمون منزهون عن الخطأ فما بالك بما هو اعظم من ذلك. وهو ان الله انزل عليهم السحر ثم يرتكبون ما هو كفر في الحقيقة وهو تعليم السحر ، ويجتمعان بين تعليم الناس السحر والتحذير من الكفر والوقوع فيه، وما الحكمة في تصديهما لذلك قال رحمه الله :- فيها اربع إشكالات وهي كالآتي:

أولهما: كون السحر منزلاً ان حمل الانزال على المعروف منه وهو الانزال من الله.

ثانيهما: كون المباشر لذلك ملكين من الملائكة على القراءة المتواترة.

ثالثهما: كيف يجمع الملكان بين قولهما (انما نحن فتنة) وقولهما (فلا تكفر) فكيف يجتمع قصد الفتنة مع التحذير من الموقوع فيها .

رابعهما: كيف حصرا حالهما في الاتصاف بانهما فتنة فما هي الحكمة في تصديهما لذلك ، لانهما ان كانا

ملكين - بكسر اللام - فهما قد علما مضرة الكفر بدليل انهما تورطا في هذه الحالة . (٧٧)

(٧٥) سورة البقرة: ١٠٢.

(٧٦) التحرير والتنوير ١/٦٤٠.

(٧٧) التحرير والتنوير ١/٦٤٠.

قال القاسمي: (اعلم ان للعلماء في هذه الاية وجوها كثيرة واقوالاً عديدة فمنهم من ذهب فيها مذهب الاخبار بين نقله الغث والسمين ، ومنهم من وقف مع ظاهرها البحت، ومنهم من تحمل قولاً المعنى الصحيح في غنى عنه ومنهم من ادعى فيها التقديم والتاخير ورد اخرها على أولها بما جعلها اشبه بالالغاز والمقيمات التي يتنزه منها بيان ابلغ كلام الى غير ذلك مما يراه المتتبع لما كتب فيها .^(٧٨))

٣- جواب المشكل

بقول الطاهر في دفع هذا الاشكال في قراءة ابن عباس والحسن (الملكين) بكسر اللام وهي قراءة صحيحة فمعنى ذلك ان ملكين كانا يملكان ببابل قد علما علم السحر وعلى قراءة فتح اللام فالظاهر في تاويله انه استعارة وانهما رجلان صالحان كان حكما مدينة بابل اوهما وضعا اصله ولم يكن فيه كفر فادخل عليه الناس الكفر بعد ذلك .^(٧٩)

٤- الترجيح

قيل : انهما ملكان انزلهما الله تعالى تشكلا للناس يعلمانهم السحر لكشف اسرار السحرة.^(٨٠)
ثالثا: مشكل موهم التناقض في الاية (وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَقٍ...) ^(٨١)

١- تحديد المشكل

^(٧٨) ينظر : محاسن التاويل ، القاسمي ١/٣٦٥ .

^(٧٩) التحرير والتتوير ١/٦٤١ .

^(٨٠) المصدر نفسه ١/٦٤٢ .

^(٨١) سورة البقرة: ١٠٢ .

تحديد النص المشكل قال الطاهر : (ولهم في الجواب عن دفع الاشكال وحوه)^(٨٢)

٢- تحرير المشكل

الاشكال في الاية هو ان الله اثبت لهم العلم اولاً في قوله تعالى (ولقد علموا) ثم نفاه عنهم بطريق (لو) الامتناعية في قوله (لو كانوا يعلمون) يقول الطبري : (فكيف يكونون عالمين بأن من تعلم السحر خلاف له وهم يجهلون انهم بئس ما شروا بالسحر انفسهم .^(٨٣)

٣- جواب المشكل

ان المتأمل في اقوال المفسرين في دفعهم للاشكال يجدها مبينة على اختلافهم في مرجع ضمير (ولقد علموا) وضمير (لو كانوا يعلمون) فهل الضمير في العلم المنفي في قولهم(لو كانوا يعلمون) يعود الى مرجع الضمير نفسه في العلم المثبت في قوله:(ولقد علموا لمن اشتراه) او ان مرجع الضمير مختلف وهؤلاء الذين يقولون ان مرجع الضمير في الاية مختلف لا يرون في الاية اشكالا أصلاً فتأويل هؤلاء : ان الضمير في قوله (ولقد علموا) راجع الى الجن او الشياطين الذين يعلمون السحر وضمير(لو كانوا يعلمون) راجعان الى الانس من اليهود الذين تعلموا السحر وشروا به انفسهم .^(٨٤) ولذلك صار الذين اثبت لهم العلم غير الذين نفي عنهم فلا اشكال حينئذ لا خلاف المسند اليه العلم.^(٨٥)

٤- الترجيح

^(٨٢) المصدر نفسه ٦٤٧/١ .

^(٨٣) ينظر : تفسير الطبري ، ٣٦٩/٢ ؛

^(٨٤) تفسير القرطبي ٥٦/٢ ؛ مفاتيح الغيب ٦٣٣/٣ .

^(٨٥) ينظر : تفسير البغوي ١٣٢/١ ؛ البحر المحيط ٥٣٦/١ ؛ التحرير والتنوير ٦٤٨/١ .

ماذهب اليه الطبري في القول الراجح قول حسن، ويتمشى مع سياق الآية ، وهو ان الله تعالى ذم فعل المتعلمين من الملكين التفريق بين المرء وزوجه ، وقد علموا انه لا خلاق لهم في الآخرة ، واخبر الله تعالى عنهم انهم بئس ما باعوا انفسهم برضاهم بالسحر عوضاً عن دينهم الذي به نجاة انفسهم من الهلكة جهلاً منهم بسوء عاقبة فعلهم وخسارة صفقة بيعهم اذ كان قد يتعلم ذلك منهما من لا يعرف الله ولا يعرف حاله وحرامه وامره ونهيهِ .^(٨٦)

ثالثاً: منهج ابن عاشور في التعامل مع المشكل بالمعنى في سورة البقرة

١ - تحديد المشكل

مشكل المعنى في الآية (الم)^(٨٧)

^(٨٦) تفسير القرطبي ٣٧٠/٢.

^(٨٧) سورة البقرة : ١.

يقول الطاهر : (تحرير المفسرون في هاته الحروف الواقعة في اول هاته السور ، وفي فواتح سور أخرى عدة جميعها تسع وعشرون سورة ومعظمها في السور المكية ، وكان بعضها في ثاني سورة نزلت وهي (ن والقلم) ، واختلف بها ان تكون مثار حيرة ومصدر اقوال متعددة وابحاث كثيرة .^(٨٨)

يقول أبو حيان بعدما سرد الاقوال في ذلك (فأنظر الى هذا الاختلاف المنشز الذي لا يكاد ينضب في تفسير هذه الحروف والكلام عليها).^(٨٩)

٢- تحرير المشكل

قال جماعة من العلماء بل يجب ان نتكلم فيها ونلتمس الفوائد التي تحتها والمعاني التي تتخرج عليها.^(٩٠)

قال الشوكاني : "ان كان تفسيره لها بما فسرها به راجعاً الى لغة العرب وعلومها فهو كذب بحت ، فإن العرب لم يتكلموا بشيء من ذلك.^(٩١)

قال ابن كثير : " والمسألة مختلف فيها، وليس فيها اجماع حتى يحكم به).^(٩٢)

٣- جواب المشكل

هذه الاحرف تسمى عند العلماء التفسير بالحروف المقطعة او حروف التهجي ، وعدة جميعها تسعة وعشرون موضعاً، وهي لا تكون الا في بداية السور المكية ، الا في موضعين وردت فيهما في بداية سورتين مدنيتين وهما: البقرة وآل عمران.

^(٨٨) التحرير والتنوير ٢٠٦/١.

^(٨٩) البحر المحيط ٢٨/١.

^(٩٠) المصدر نفسه ٢٩/١؛ فتح القدير ، الشوكاني ٥٠/١.

^(٩١) المصدر نفسه ٥٢/١.

^(٩٢) تفسير ابن كثير ١٥٩/١.

وقد ذكر الطاهر واحداً وعشرين قولاً ، ارجعها الى ثلاثة أنواع وهي كالتالي :

النوع الأول : يرجع الى انها رموز اقتضت من كلم او جمل فكانت اسراراً يفتح غلقها اهل المعرفة.

النوع الثاني : يجمع الاقوال الراجعة الى ان هاته الحروف وضعت بتلك الهيئات أسماء او افعالاً.

النوع الثالث: تتدرج فيه الاقوال الراجعة الى ان هاته الحروف حروف هجاء مقصودة بأسمائها لأغراض

داعية لذلك. (٩٣)

وقال الطاهر : (ونسب هذا القول الى الخلفاء الأربعة في روايات ضعيفة) ومما يؤكد عدم صحة القول

عنهم انهم يقول عنهم نجد جملة من الصحابة والتابعين ممن نقله عنهم انهم يقول بأنها من المتشابه قد

تناولوا ذلك بالبيان وبتأويل هذه الاحرف وكذلك غيرهم من أئمة السلف ، كما ذكر ذلك ابن جرير الطبري

في تفسيره بالاسانيد المتصلة عنهم . (٩٤)

والشواهد في هذا كثيرة ، فليس كونها في القران مما تنكره العرب في لغتها ، فينبغي اذا كان من معهود كلام

العرب ان يطلب تأويله ويلتمس وجهه. (٩٥)

٤ - الترجيح

ان الراجح هو انها حروف هجاء دالة على اسم من أسماء الله . (٩٦)

او تدل على قسم اقسام الله بها بنفسه سبحانه وتعالى وهي اسم للسورة التي وردت فيها ، كما سمي بذلك

الرسول صلى الله عليه وسلم والصحابة بعض السور بالحروف المقطعة ، وقد افتتح الله بها في بعض سور

(٩٣) التحرير والتنوير ٢١٢/١ .

(٩٤) تفسير الطبري ٢٠٩/١ .

(٩٥) المحرر الوجيز ، ابن عطية ٢٨/١ .

(٩٦) تفسير ابن كثير ١٦٠/١ .

القران مثلها مثل غيرها في بقية السور في أسماء الله كالرحمن او الثناء كالحمد او التنزيه كسبحان ، أو لتنوع في معرفة بدايات السور هذا بالنسبة لذات الحروف . (٩٧)

اما الحكمة من ورودها على هيئة الحروف مقطعة فهي : اما لتنبية السامعين وايقاظهم او للاعجاز والتحدي. ومما يقصد ما اخترته ، ويدل دلالة واضحة عليه اختلاف اقوال السلف وتنوعها في بيانها فقد ورد عن ابن عباس عدة اقوال في روايات مختلفة وكذلك ابن مسعود ومجاهد والسدي ، وغيرهم، ويقول ابن قتيبة بعدما سرد الاقوال (ولكل مذهب من هذه المذاهب وجه حسن ، ونرجو الا يكون مأريد بالحروف خارجاً منها ان شاء الله). (٩٨)

ثانياً: المشكل بالمعنى في قوله تعالى : (وكان من الكافرين)

١- تحديد المشكل

المشكل في نص الاية (وَكَانَ مِنَ الْكٰفِرِيْنَ) (٩٩)

٢- تحرير المشكل

قال الطاهر : (قد تحير اكثر المفسرين في بيان معنى الاية من جهة حملهم فعل (كان) على الدلالة على الاتصاف بالمفر فيما مضى عن وقت الامتاع عن السجود (١٠٠)، ومن البديهي انه لم يكن يومئذ فريق يوصف بالكافرين فاحتاجوا ان يتملوا. (١٠١)

٣- جواب المشكل

(٩٧) كسورة (ق) (ص) . ينظر: صحيح البخاري ٥/٢ برقم (٨١٩) عن طريق سفيان.

(٩٨) تاويل مشكل القران ، ابن قتيبة ٢٩٩ .

(٩٩) سورة البقرة : ٣٤ .

(١٠٠) ينظر : التحرير والتنوير ١/٤٢٦ .

(١٠١) تمحل :اي تكلفه واحتال ، ينظر: لسان العرب ١١/٦١٦ .

من جهة قول الطاهر عند هذه الآية : من البديهي انه لم يكن يومئذ فريق يوصف بالكافرين فاحتاجوا ان يتمحلوا بان ابليس كان من الكافرين أي في علم الله ، وتمحل بعضهم بان ابليس كان مظهراً للطاعة مبطناً الكفر مقاماً . (١٠٢)

٤- الترجيح

قال الطاهر : " والذي اراه احسن الوجوه في معنى (وكان من الكافرين) ان مقتضى الظاهر ان يقول : (وكفر) كما قال (ابى واستكبر) فعدل عن مقتضى الظاهر الى (وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ) في مثل هذا الاستعمال على رسوخ معنى الخير في اسمها والمعنى : ابى واستكبر وكفر كفراً عميقاً في نفسه (١٠٣) ، وهذا كقوله تعالى (فَأَنْجَيْنَاهُ وَأَهْلَهُ إِلَّا امْرَأَتَهُ كَانَتْ مِنَ الْغَابِرِينَ) . (١٠٤)

(١٠٢) التحرير والتنوير ١٢/٢٦٠ .

(١٠٣) المصدر نفسه ١/٤٢٧ .

(١٠٤) سورة الاعراف: ٨٣ .

الخاتمة

وفي نهاية المطاف ، وبعد ان اكرمني الله تعالى باتمام هذا البحث ، فقد توصلت الى عدد من النتائج

المهمة ، يمكن اجمالها فيما يأتي:

١ - ان المشكل في القرآن امر نسبي ، فقد يشكل على احد ما يشكل على الاخر ، وبذلك يتبين ان ليس كل

اشكال للايات له اعتباره ، وحظه من البحث فيه ، لذلك لم تتبع ابن عاشور كل ما استشكل من الايات في

سورة البقرة الا وفق ضوابط ايراد المشكل .

٢ - ان الاشكال لا يكون في اصل الايات ، او شذوذ الفاظها ، وانما هو متعلق بفهم القارئ لهذه الايات ،

فعلى هذا لا مانع من وجود المُشكل في القرآن الكريم .

٣ - ان علم مُشكل القرآن يكشف عن اوجه اعجاز القرآن الكريم البياني والبلاغي.

٤ - من خلال البحث لم يبق على ايه مُشكلة استحال حل مُشكلاتها ، او ايتين متعارضتين استحال الجمع

بينهما ، وهذا مما يؤكد ان الاشكال يكون في فهم القرآن .

٥ - ان مُشكل الايات لا يدفع الا بمعرفة طرق الجمع والتوفيق والترجيح بين النصوص ، ومعرفة دلالة

السياق ، واسباب النزول ، ورد المتشابه المُشكل الى المحكم وغير ذلك.

والحمد لله رب العالمين .

المصادر

ت	اسم المصدر
١	القران الكريم
٢	المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، ابو محمد عبد الحق بن عطية الاندلسي ، تح عبد السلام ، دار الكتب العلمية ٢٠٠١ .
٣	البحر المحيط ، محمد بن يوسف ابن حيان الاندلسي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ٢٠٠٧ .
٤	التحرير والتنوير ، محمد الطاهر ابن عاشور ، الدار التونسية للنشر ، تونس ١٩٨٤ .
٥	الابهاج في شرح المنهاج ، تقي الدين ابو الحسن الكافي السبكي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٩٩٥ .
٦	ارشاد الفحول في تحقيق الحق من علم الاصول ، محمد بن علي الشوكاني ، تح احمد عزو ، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٩٩٨ .
٧	اساس البلاغة ، الزمخشري ، تح محمد باسل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ٢٠٠٥ .
٨	القاموس المحيط ، الفيروزابادي ، مؤسسة الرسالة، بيروت ٢٠٠٥ .
٩	اسرار الوصل والفصل في البلاغة القرآنية ، صباح عبيد درازة ، مطبعة الامانة ، مصر ١٩٨٦ .
١٠	الاتقان في علوم القران ، السيوطي ، تح ابو الفضل ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٤ .
١١	الجامع لاحكام القران ، القرطبي ، تح احمد البردوني ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ١٩٦٤ .
١٢	الدر المصون ، السمين الحلبي ، دار القلم ، دمشق ٢٠١١ .
١٣	النحو الوافي ، عباس حسن ، دار المعارف ، مصر ط ١٥ .
١٤	الكاشف عن حقائق غوامض التنزيل ، محمود بن عمرو جار الله الزمخشري ، دار الكتب العربي ، بيروت ط ٣ ١٩٨٦ .

١٥	تأويل مُشكل القرآن ،ابن قتيبة ، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٩٧٣.
١٦	تيجان البيان في مشكلات القرآن ، محمد امين العمري ، تح حسن الزروط ، مطبعة اشبيلية ، بغداد.
١٧	تفسير الطبري ، ابن جرير الطبري ، تح احمد محمد شاكر ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ٢٠٠٠.
١٨	تفسير ابن كثير ، عماد الدين ابي الفداء ابن كثير ، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٩٩٨.
١٩	تفسير البغوي ، الحسين بن مسعود بن محمد البغوي ، دار طيبة ١٩٨٩.
٢٠	شرح الكافية الشافية ، جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك ، تح عبد المنعم هريري ، جامعة ام القرى ، مكة المكرمة ١٩٨٢.
٢١	صحيح البخاري ، محمد اسماعيل البخاري ، دار ايم كثير ، بيروت ١٩٤٤.
٢٢	صحيح مسلم ، مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري ، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٩٥٥.
٢٣	فتح القدير ، محمد بن علي بن محمد الشوكاني ، دار ابن كثير ، دمشق ١٩٩٤.
٢٤	لسان العرب ، ابن منظور ، دار المعرفة ، القاهرة ط٣ ٢٠٠٤.
٢٥	مقاييس اللغة ، احمد ابن فارس ، تح عبد السلام محمد ، دار الفكر ١٩٧٩.
٢٦	معاجم غريب الحديث والاثر والاستشهاد بالحديث في اللغة والنحو ، السيد الشرقاوي ، مكتبة الخاجي ، القاهرة ٢٠٠١.
٢٧	معجم علوم القرآن ، ابراهيم محمد الجرحي ، دار القلم ، دمشق ٢٠٠١.
٢٨	مفاتيح الغيب ، الفخر الرازي ، دار احياء التراث العربي ، بيروت ط٣ ٢٠٠٠.
٣٠	معاني القرآن واعرابه ، ابو اسحاق الزجاج ، عالم الكتب ، بيروت ١٩٩٨.
٣١	محاسن التاويل ، محمد جمال الدين القاسمي ، تح محمد فؤاد ، دار الحلبي ١٩٥٧.

مشروع الشرق الأوسط الجديد

دراسة في الجغرافية السياسية

البروفيسور الدكتور

خليل اسماعيل محمد

الخلاصة:

تحتل منطقة الشرق الاوسط؛ موقعاً جغرافياً متميزاً تربط القارات : اوروبا واسيا وافريقيا ببعضها ؛ الى جانب ما تضمه من موارد اقتصاديه ؛ ويأتي النفط والغاز في مقدمتها ؛مثملاً تمتلك مقومات التنمية الزراعية؛ ممثله بوفرة في الموارد المائية؛ وتنوع في المناخ؛ والارض الخصبة ... وهي بعد هذا وذاك ؛موطن الاديان وملقى القوميات .. الامر الذي جعلها ساحة صراع مستمر على مدى التاريخ بين القوى العالمية الكبرى

وتعد اتفاقية (سايكس بيكو) إحدى ابرز صور التنافس الدولي على هذه المنطقة في التاريخ المعاصر؛ بهدف احتوائها والسيطرة عليها من قبل دول الحلفاء ؛ على حساب شعوب المنطقة؛ ولاسيما الشعب الكردي

وفي ضوء نتائج الحربين العالمتين الاولى والثانية وما مثلته الحرب الباردة بعد ذلك ؛ من تفاعلات سياسيه وعسكريه في المنطقة ثم ظهور الولايات المتحدة الامريكية كقوة رادعه ؛ اعطى منطقه الشرق الاوسط ؛ اهميه متزايدة في ظل تزايد الحاجة الى موارد الطاقة من جهة وتساعد حمى الارهاب من جهة اخرى ؛ الامر الذي دعى الى اعاده النظر في خريطة المنطقة ؛ بما يتلائم وتلك المتغيرات الجديدة ؛ فكان مشروع (الشرق الاوسط الجديد).

تهدف هذه الدراسة الى الكشف عن البعد التاريخي للمشروع وانعكاساته على اعادة رسم الخريطة السياسية للمنطقة وامكانيات تطبيقه.

الاستاذ الدكتور خليل اسماعيل محمد

٠٧٥٠٤٥٥٤٢٧١

المقدمة:

شهدت منطقة الشرق الأوسط، تطورات سياسية وعسكرية واقتصادية، على مر التاريخ الإنساني، ما لم تشهده منطقة أخرى في العالم. وكان لموقعها الجغرافي الذي يمثل جسراً يربط قارات العالم القديم ببعضها، وإشرافها على العديد من المسطحات المائية والقنوات الملاحية الدولية، وما تضمه من موارد اقتصادية متنوعة ... ما دفعت الدول الكبرى في كل زمان، الوصول إليها، والسيطرة عليها. وكانت شعوب المنطقة، هي التي تدفع، على الدوام، ضرائب الصراع الدولي على أرضها، وتتلقى نتائج ذلك من دماء أبنائها وخيرات أرضها.

لقد عانت منطقة الدراسة خلال تاريخها القديم تفاعلات وارهاسات زحف الساميين وهجرات شعوب آسيا الوسطى، والقارة الأوروبية، التي وَجَدَت على أرضها، مقومات الحياة، ودوافع الاستقرار. فيما كانت المنطقة، ساحة صراع طويل الأمد، بين الدولتين الفارسية والرومانية، قبل أن تزحف موجات الفتح الإسلامي على المنطقة.

ويمضي التاريخ الإسلامي، ليسجل ما شهدته شعوب منطقة الشرق الأوسط من حروب داخلية تارة، وزحف خارجي عليها، تارة أخرى، كان آخرها الصراع الإيراني-العثماني، حيث كانت المنطقة ساحات رئيسة لذلك الصراع الطويل، عقدت الدولتان خلالهما، العشرات من الإتفاقيات والمعاهدات بهدف السيطرة على المنطقة وتوزيعها فيما بينهما.

وقبل أن تضع الحرب العالمية الأولى أوزارها، شرعت دول الحلفاء، بتقسيم منطقة الدراسة، بينهم، على قواعد وأسس جديدة تضمن مصالحها، وكانت اتفاقية (سايكس بيكو) سنة (١٩١٦م)، قد كشفت حقيقة صراع تلك الدول حول المنطقة وزيف ادعاءاتهم في (تحرير) شعوبها، فيما تحول الصراع بعد الحرب العالمية الثانية بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي على السيادة على المنطقة والاستحواذ عليها والتحكم فيها في ظل ما عُرِف بـ (الحرب الباردة) وذلك قبل أن تنفرد الولايات المتحدة في إدارة دفتها، سياسياً واقتصادياً وحتى

عسكرياً بعد إنهاء الإتحاد السوفيتي، الأمر الذي دفع القوى الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة، طرح مبادرات ومشاريع جديدة لإعادة رسم الخريطة السياسية للمنطقة، بديلاً عن الخريطة التي رسمتها إتفاقية (سايكس بيكو)، وبشكل يتلائم والتطورات التي عصفت بها سياسياً وأمنياً واقتصادياً ... وفي مقدمة تلك المشاريع، (الشرق الأوسط الجديد).

تناولت هذه الدراسة، التطورات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط خلال القرن الماضي، منذ عقد إتفاقية (سايكس بيكو)، وتحليل المتغيرات التي رافقت الفترة المذكورة، في ضوء الأهمية الجيوستراتيجية للمنطقة، وإمكاناتها الاقتصادية ومقوماتها الديموغرافية، والمشاريع التي تقدمت بها القوى العظمى لاحتوائها والتحكم فيها. ولاسيما مشروع الشرق الأوسط الجديد لإعادة رسم الخريطة السياسية لها، بهدف الكشف عن الأبعاد السياسية للمشروع ومؤشرات تطبيقه على أرض الواقع.

البعد التاريخي لمصطلح الشرق الأوسط

في ظل تصاعد حدة المنافسات بين الدول الأوروبية حول تقسيم أراضي الدولة العثمانية، ظهرت مفاهيم ومصطلحات، تعكس صور هذه المنافسات، من بينها: (الشرق)، و(المسألة الشرقية) ومصطلح (الرجل المريض) ... وبينما كانت تشير الأولى، إلى الأراضي التي تقع إلى الشرق من أوروبا، ويقصدون بذلك دول القارة الآسيوية .. فإن (المسألة الشرقية) كانت تعني (ممتلكات الدولة العثمانية). فيما كانوا يعنون بـ (الرجل المريض) الدولة العثمانية نفسها^(١٠٥).

وفي فترة لاحقة، تم تبادل مصطلحات جديدة، لكنها كانت تتم عن ذات الأهداف الاستعمارية للمنطقة .. منها: الشرق الأدنى Near East، والشرق الأقصى Far East، والشرق الأوسط Middle East. وهي تعكس في الواقع، البعد الجغرافي لها بالنسبة للأوروبيين^(١٠٦). فالشرق الأدنى، يشير إلى الأراضي القريبة أو المجاورة لقارة أوروبا، فيما تعني الشرق الأقصى، الأقطار البعيدة عنها. أما مصطلح (الشرق الأوسط) فهي تمثل، الدول التي تقع بينهما^(١٠٧).

ومن الملاحظ، أن أول من أطلق مصطلح (الشرق الأوسط) على المناطق المحصورة بين الشرقين الأدنى والأقصى، هو (الفريد ماهان) Alfred Mahhan سنة (١٩٠٢م)، وحدد الحاكم البريطاني للهند (كرزون)، (الشرق الأوسط) ليشمل منطقة الخليج وتركيا وإيران، حيث تُمثل الطريق إلى الهند^(١٠٨). فيما حدد، الجغرافي البريطاني (هو جارت)، المنطقة، لتضم إلى جانب جزيرة العرب والهلال الخصيب (العراق، سوريا،

ينظر في ذلك: إبراهيم شريف، الشرق الأوسط، بغداد، (١٩٦٥م)، ص ١٥. (105)
وأيضاً: هنري لورنس، اللعبة الكبرى، ترجمة محمد مخلوف، دار قرطبة للنشر، (١٩٩٢م)، ص ١٠.
خليل اسماعيل محمد، دوزي كورد لة نة خشةي روذ هة لاتي ناواراستدا، سليمان، (٢٠١٢م)، ص ٢٠١. (106)
جميل مطر وعلي هلال، النظام الإقليمي العربي، دار المستقبل العربي، القاهرة، (١٩٨٣م)، ص ٢٦. (107)
P. Beamment and G. Blake; The Middle East, 1976, p. I. (108)

لبنان، الأردن)، إسرائيل وتركيا وإيران وأفغانستان، وكذلك مصر والسودان^(١٠٩) ... بل أن تقرير وزارة الخارجية الأمريكية، كان قد أضاف إلى ذلك، كل دول الشمال الأفريقي أيضاً^(١١٠).

ومن الواضح، أن الاختلاف في تحديد منطقة (الشرق الأوسط)، يعود أساساً إلى التباين في المصالح السياسية والاقتصادية للدول الكبرى، أكثر من كونها تحديداً جغرافياً، لذلك نجد البعض يتوسع في هذا الإصطلاح، ليشمل المنطقة الممتدة بين جمهوريات آسيا الوسطى وإلى المحيط الأطلسي^(١١١).

وترى هذه الدراسة، أن منطقة (الشرق الأوسط)، يُمكن تحديدها بالدول التي تمتد بين تركيا والسودان من جهة، ومصر وأفغانستان من جهة أخرى، (أنظر خريطة (١)).

البعد الاستراتيجي للمنطقة

في ضوء الموقع الجغرافي لمنطقة الدراسة، يُمكن أن نتلمس الوحدات الجغرافية الأساسية فيها، والتي كان لها دور في أهميتها الاستراتيجية. وهي: (أنظر خريطة (٢))

١- إقليم السهول الوسطى (حوض وادي الرافدين).

٢- إقليم الهضاب الشمالية (الأناضول ، أرمينيا ، إيران).

٣- إقليم الهضاب الجنوبية (شبه جزيرة العرب وبلاد الشام).

٤- إقليم المرتفعات السورية - اللبنانية، والفلسطينية - الأردنية.

أن هذا التكوين الطبوغرافي، كان ولا يزال له أهميته في تحديد العلاقات المكانية للتوزيع الجغرافي والتكوين القومي لسكان المنطقة^(١١٢). إلى جانب ذلك، فإن الموقع الجغرافي لمنطقة الشرق الأوسط، أكسبها أهمية جيوسراتيجية جعلها هدفاً لأطماع الدول الكبرى على مر التاريخ كما سنرى.

خليل العاني، الشرق الأوسط الكبير، مجلة السياسة الدولية، العدد (٥٦)، القاهرة، (٢٠٠٤م)، ص ٣٧. (109)

يُنظر محمود علي الداود، الأبعاد السياسية للنظام الاقتصادي في الشرق الأوسط، مجلة أفاق عربية (١٩) لسنة ١٩٩٤م، ص ٢٦. (110)

(فاضل الشخلي، النظام الشرق الأوسطي، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، العدد (٣٠)، (١٩٩٦م)، ص ٨١. (111)

وأيضاً: عبد الوهاب الكيالي وكامل الزهيري، الموسوعة السياسية، بيروت، (١٩٧٤م)، ص ٣٣٤.

يُنظر: إبراهيم شريف، المصدر السابق، ص ٧. (112)

خريطة رقم (١)



خريطة الشرق الأوسط السياسية



خريطة الشرق الأوسط الطبيعية

الأهمية الجيوبولتكية

يُفهم من مصطلح (الجيوبولتكية)، سياسة الأرض، وهي عملياً، تعكس عوامل القوة والضعف لأية منطقة في العالم، وإمكانات استثمارها لصالح تلك المنطقة.

وعلى الرغم من عدم الاتفاق على حدود منطقة الدراسة، إلا أن ثمة وحدة في الرؤى، تُقضي إلى أنها تُمثل الهلال الداخلي لنظرية ماكندر (H. Mackinder) حول قلب العالم (Hart Land) (١١٣)، حيث تُعد الجسر الذي يربط قارات العالم القديم ببعضها (آسيا، أفريقيا، أوروبا) (١١٤)، مثلما تُشرف على العديد من المسطحات المائية، من بينها (البحر المتوسط، قزوين، البحر الأسود، إيجه، الدردنيل، الخليج الفارسي، وخليج عُمان) بالإضافة إلى المحيط الهندي. كما تضم عدداً من الممرات والقنوات الملاحية مثل (قناة السويس، مضيق هرمز، باب المندب، ومضيق الفوسفور) والتي لاتزال تحتفظ بأهميتها الملاحية الدولية، فلاغرو أن تكون ميداناً للمنافسات الدولية منذ القَدَم وحتى اليوم بين القوى الكبرى للإستحواذ عليها والتحكم فيها (١١٥).

الأهمية الاقتصادية

يوسف محلي ولويس اسكندر، الجيوبولتিকা، سلسلة الألف كتاب، (٢٦٥)، القاهرة، (١٩٦١م)، ص. (113)

خليل اسماعيل محمد، دوزي كورد لة نة خشةي روزه لاتي ناوراستدا، سترضاوة يثيشوو، ل ٢٠١. (114)

فتحي مصلحي، خريطة القوى السياسية وتخطيط الأمن القومي في الشرق الأوسط والمنطقة العربية، مصر، (٢٠٠١م)، ص. ٣٦. (115)
وأيضاً: غازي حسين، الشرق الأوسط الكبير، دمشق، (٢٠٠٥م)، ص. ٨.

تضم منطقة الدراسة، خزناً هائلاً من احتياطي النفط العالمي، مثلما تتقدم دول العالم في كمبات إنتاجه وتصديره... ومن الملاحظ أن إنتاج المنطقة من النفط، أخذ في الارتفاع خلال القرن الماضي، ولاسيما في النصف الثاني منه، فبينما لم تتجاوز نسبة الإنتاج (٥%) من مجموع الإنتاج العالمي في أربعينيات القرن المذكور، بلغ (٢٥%) خلال عقد السبعينات، ثم تراوح بين (٣٥-٤٠%) بدايات القرن الحالي^(١١٦). وإذا ما علمنا باستمرار حاجة العالم إلى نفط المنطقة، لما يتميز من حيث النوعية وانخفاض تكاليف إنتاجه، ولكونها تضم ما يزيد على (٦٠%) من احتياطي العالم منه، أدركنا مبررات الصراع العالمي المستمر حول منطقة الدراسة. وفي هذا الصدد أشارت مجلة (المخابرات النفطية الأمريكية) في مقال لها أنه (ليس من نفط يُمكن أن يحل محل نفط الشرق الأوسط)^(١١٧). إلى جانب ذلك، فهي تنتج نحو (٣%) من الغاز الطبيعي المستخرج في العالم، وتضم أكثر من ثلث احتياطيه. بالإضافة إلى تراكم (الأرصدة) النقدية الهائلة لدول المنطقة النفطية، مما شجعها على دخول ميادين العلاقات الاقتصادية الدولية، سواء من خلال المعونات أو القروض التي تقدمها للدول الأخرى^(١١٨).

الأهمية التاريخية

تُمثل منطقة الشرق الأوسط، موطن الحضارات القديمة، فعلى أرض الرافدين، نُسجت الخيوط الأولى لتلك الحضارات، وعلى أرض النيل تبلورت، لتكون أساساً للتطور الإنساني فيما بعد. مثلما كانت مهبط الأديان السماوية (اليهودية، المسيحية، والإسلام)، وملتقى الأجناس والقوميات .. فهي تجمع بين الشعوب الهندو أوروبية، والمغولية والسامية .. فلا غرو أن تحتل المنطقة مساحات واسعة من اهتمامات القوى الكبرى، سواء على الصعيد السياسي أو العسكري أو الاقتصادي والاجتماعي، حيث شهدت صراعاً مستمراً وعلى إمتداد التاريخ، فقد كانت مسرحاً للمنافسات بين الدولتين الساسانية والرومانية قبل ظهور الإسلام، فيما كانت كذلك قبل الحرب العالمية الأولى بين الدولتين الصفوية والعثمانية امتدت لعدة قرون .. ثم بين دول الحلفاء في النصف

أنظر: سفين جلال، العراق والنظام الشرق أوسطي، دراسة جيوبولتيكية، أربيل، (٢٠١٢م)، ص٩٣. (116)

محسن الموسوي، الثورة الجديدة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بغداد، (١٩٧٣م)، ص١٦٧. (117)

أنظر في ذلك: نبيل محمد عبد الغفار، السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي-الإسرائيلي، القاهرة، (١٩٨٢م)، ص٢٧. (118)

وأيضاً: محمد محروس اسماعيل، الجديد في اقتصاديات البترول والطاقة، الاسكندرية، (١٩٨٦م).

الأول من القرن الماضي، وبين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، في الثاني منه، وذلك خلال الحرب الباردة. لتصبح اليوم ساحة نفوذ للأمريكيين.

الشرق الأوسط واتفاقية سايكس بيكو

سبقت الإشارة إلى الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الدراسة، والتي دفعت الدول الكبرى للوصول إليها والتحكم فيها، قبل الحرب العالمية الأولى وبعدها⁽¹¹⁹⁾. وكانت اتفاقية (سايكس-بيكو) لسنة (1916م) أبرز صور الصراع بين دول الحلفاء في الهيمنة على المنطقة.

وتتمثل اتفاقية (سايكس-بيكو) بكونها: مخططاً شاملاً لتقسيم الشرق الأوسط⁽¹²⁰⁾، فكانت منطقة الهلال الخصيب من حصة بريطانيا وفرنسا، حيث خضع العراق والأردن وفلسطين للإنتداب البريطاني، وخضعت سورية ولبنان وولاية الموصل للإنتداب الفرنسي، وتم ترسيم حدود هذه الدول، دون الرجوع إلى شعوب المنطقة، الأمر الذي نتج عنه، متغيرات سياسية وعسكرية واقتصادية، لاتزال تلك الشعوب تعاني منها⁽¹²¹⁾. (أنظر خريطة (3)).

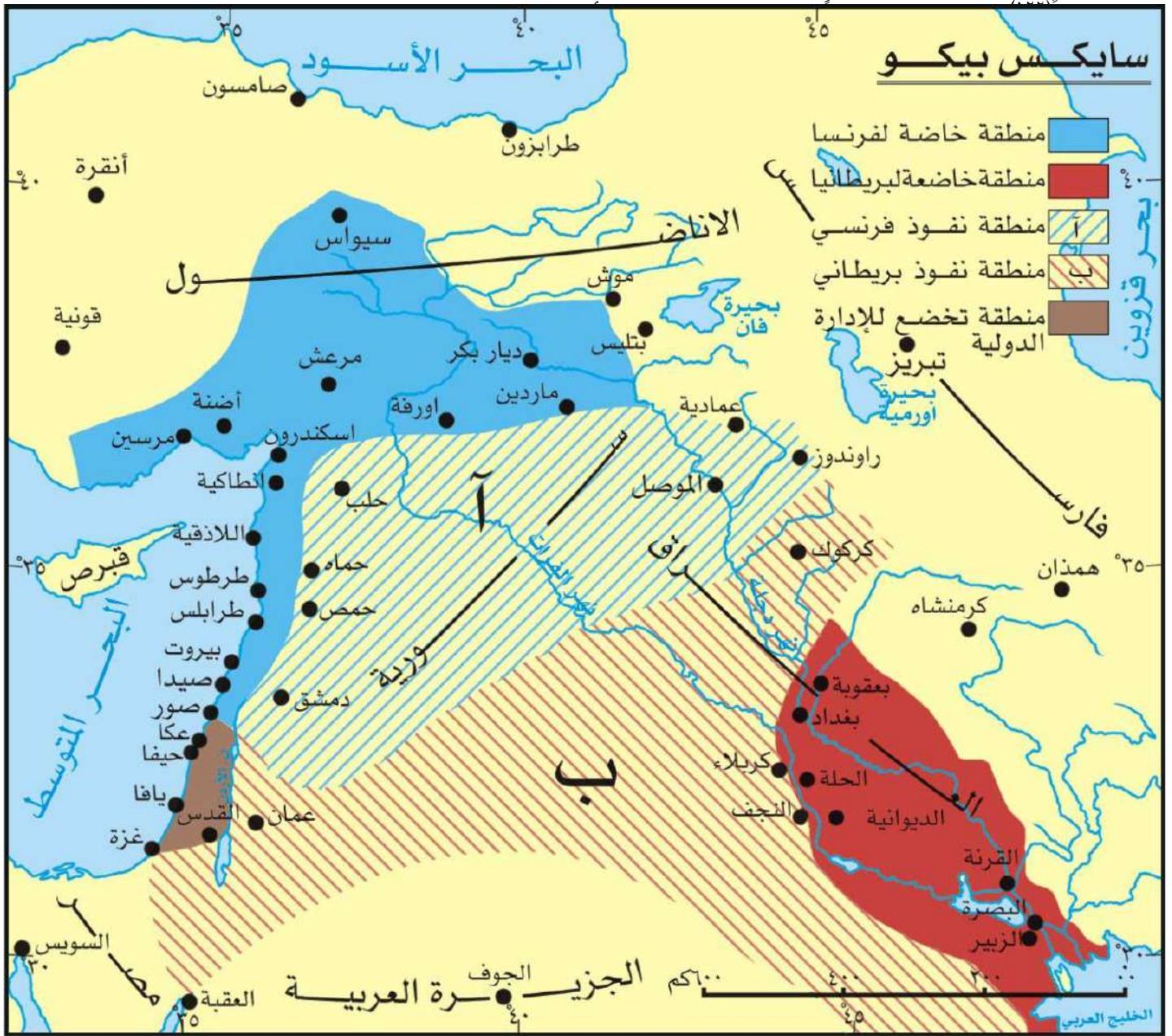
لقد بدأت المفاوضات بين دول الحلفاء على تقسيم المنطقة منذ خريف سنة (1915م)، بين البريطانيين والفرنسيين أولاً، ثم مع الروس بعد ذلك، بهدف وضع خطة لتوزيع ممتلكات الدولة العثمانية بينهم سنة

أنظر: كمال مظهر أحمد، كردستان في سنوات الحرب العالمية الأولى، ترجمة محمد الملا عبد الكريم، بغداد، (1977م)، ص 11. (119)

ينظر في ذلك: سعد بشير اسكندر، من التخطيط إلى التجزء، السليمانية، (2007م)، ص 17-18. (120)

المصدر نفسه، ص 65-66. (121)

(١٩١٦م)، حيث جرت تعديلات عليها. وبقيام ثورة تشرين الأول/أكتوبر سنة (١٩١٧م)، انسحبت روسيا من (اللعبة الدولية)، وتخلت عن جميع التزاماتها معهم. وتعهد السوفيت بنشر نصوص الاتفاقية، وقد حصل ذلك



(122) كمال مظهر، المصدر السابق، ص ٣١٧.

(123) سعد بشير اسكندر، المصدر السابق، ص ١٢٠.

(124) Ralph, P.; Blood Borders, How A Better Middle East, Armed Forces Journal, U.S.A, 6/2006.

خريطة اتفاقية سايكس بيكو (١٩١٦م)

وتجلت الحرب العالمية الثانية، عن ظهور الولايات المتحدة الأمريكية، كزعيمة عن الكتلة الغربية، والاتحاد السوفيتي عن الكتلة الشرقية. وباتت منطقة الدراسة، ساحة حرب وصراع من جديد، بين الدولتين الكبيرتين لبسط نفوذهما عليها، وإيجاد قواعد لهما فيها، في ظل ما عُرف بـ (الحرب الباردة). وهكذا شهدت المنطقة توزيعاً لدولها بين مؤيد أو متحالف مع هذه الدولة أو مع تلك! وانعكس ذلك على التوجهات السياسية والاقتصادية والعسكرية لبلدانها، وما خلفته من أزمات وتوترات بينها، حد الحرب والقتال، ولعل تفاعلات الحرب العربية-الإسرائيلية للفترة (١٩٤٨-١٩٧٣م)، والإحتلال السوفيتي لأفغانستان (١٩٧٩-١٩٨٩م)، والحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨م)، أمثلة في ذلك.

ومع بداية العقد الأخير من القرن الماضي، وإنهيار الاتحاد السوفيتي لصالح الولايات المتحدة الأمريكية، التي انفردت بالتحكم بمجريات الأحداث السياسية والاقتصادية لدول المنطقة.. أخذت الأخيرة، تسعى إلى التخطيط لإعادة رسم الخريطة السياسية لها، بشكلٍ يحمي مصالحها الاقتصادية، ويعزز وجودها السياسي

والعسكري، ويحول دون قيام قوة منافسة لها في المنطقة^(١٢٥). فكان مشروع (الشرق الأوسط الكبير) والذي سُمِّي فيما بعد بـ (الشرق الأوسط الجديد)^(١٢٦)، أهم المشاريع التي تم التخطيط لها.

مشروع الشرق الأوسط الجديد

حظى مشروع الشرق الأوسط الجديد، بالكثير من اهتمام الباحثين السياسيين منهم والأكاديميين، بما لم يحظ به مشروع سياسي من قبل. لما يُمثله من بعد اقتصادي وأمني وعسكري، لا يقتصر على دول المنطقة حسب، بل وتتسحب أبعاده على العالم أجمع، مما يستدعي متابعة وتحليل خلفيات هذا المشروع ومبررات الدعوة إليه، ومؤشرات تطبيقه على أرض الواقع.

الخلفية التاريخية للمشروع

يختلف الباحثون في تحديد الجذور التاريخية لمشروع (الشرق الأوسط الجديد)، فثمة من يرى أن خيوطه نُسجت بعد الحرب العالمية الأولى، فيما يدعي آخرون، أنها تبلورت بعد الحرب العالمية الثانية، حين سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إرساء قواعده بالتعاون مع حليفاتها بريطانيا وفرنسا، من خلال تقديم المعونات الاقتصادية والمساعدات العسكرية، إلى عدد من دول المنطقة التي تدور في فلكها. وكان من نتائج ذلك قيام حلف بغداد المركزي (السننوت) سنة (١٩٥٥م)، ليضم إلى جانب الولايات المتحدة وبريطانيا، كل من العراق، تركيا، إيران، والباكستان^(١٢٧).

وفي العقد السابع من القرن الماضي، وعلى أثر تداعيات الحرب العربية-الإسرائيلية سنة (١٩٧٣م)، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن مشروعها الذي إتخذ (شعار) [السلام في الشرق الأوسط] عنواناً له وذلك

عبد علي المعموري، إنهار الامبراطورية الأمريكية، عمان، (٢٠١٢م)، ص ٣٢. (125)

Ralph, P.; Op. cit. (126)

(أنظر: علي عودة العقابي، العلاقات السياسية العربية، ليبيا، ١٩٩٦م، ص ٦٧. 127)

ضمن دراسة لمؤسسة (بروكيتر) للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بهدف تشكيل جبهة إقليمية تضم عدداً من دول المنطقة بما في ذلك إسرائيل والشرق بتطوير التعاون الاقتصادي والتكنولوجي بينها⁽¹²⁸⁾.

وفي الثمانينات من القرن نفسه، تم الإعلان عن مشروع (مارشال) للشرق الأوسط، الذي تبلور في ظل رعاية كل من (شمعون بيريز) رئيس وزراء إسرائيل، و(مصطفى خليل) رئيس وزراء مصر في عهد أنور السادات، وذلك على أسس سياسية وأمنية واقتصادية. وتجلت دعوة (بيريز) إلى السوق (الشرق أوسطية) في كتابه (الشرق الأوسط الجديد)، بدعوى الوصول إلى سلام عادل، من خلال تطوير التعاون الاقتصادي، وقيام سوق اقتصادية مشتركة، تضم إلى جانب الأقطار العربية، إسرائيل وبلدان أخرى في المنطقة⁽¹²⁹⁾. ويمكن القول بأن المؤتمرات الاقتصادية التي عُقدت في: الدار البيضاء، عمان، القاهرة، وفي الدوحة، أن هي إلا تعبيراً عن تلك الأهداف، وذلك في ظل ما طرحته من مشاريع اقتصادية مشتركة⁽¹³⁰⁾.

وفي ذات الإطار، طُرحت فكرة إقامة (تحالف) إقليمي في المنطقة على عهد الرئيس الأمريكي (ريغان) (١٩٨١-١٩٨٩م)، ليضم عدداً من الدول العربية إلى جانب إسرائيل، بهدف إقامة (نظام) شرق أوسطي، يمتد من الشمال الأفريقي إلى الباكستان⁽¹³¹⁾ آخذين بنظر الاعتبار، ما شهدته المنطقة من تطورات سياسية وعسكرية، من بينها: الحرب الأهلية في لبنان (١٩٧٤م) والاحتلال السوفيتي لأفغانستان (١٩٧٩م) والحرب العراقية-الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨م).

وتأسيساً على ذلك، طرح (شمعون بيريز) مشروعه الاقتصادي-السياسي، (الشرق الأوسط الجديد) الذي تمثل بشقين: أحدهما (اقتصادي)، والآخر (أمني)، مستفيداً من نتائج مؤتمر (مديد)، الذي يُعد نقطة تحول في المشروع المذكور، مثلما كان نواة للتوسع التدريجي ليضم أطرافاً دولية أخرى.

وفي محاولة من قبل الإتحاد الأوروبي، لمنافسة مشروع (بيريز) تم طرح مشروع (الأوروبي-المتوسطي)، الذي يرمي إلى ربط دول الشرق الأوسط المتشاطئة للبحر المتوسط، بدول الإتحاد الأوروبي. وقد تجلى ذلك، في مؤتمر (لشبونة) لسنة (١٩٩٢م). ودخل حيز التطبيق في مؤتمر (برشلونة) سنة (١٩٩٥م)،

محمد جبر، التطورات المعاصرة في مفهوم النظام الشرق أوسطي، دمشق، (٢٠٠٦م)، ص ١٨. (128)

أنظر: طه عبد العليم، السوق الشرق أوسطية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ٣٣، القاهرة، ص ٢٢. (129)

سفين جلال، المصدر السابق، ص ٦٢. (130)

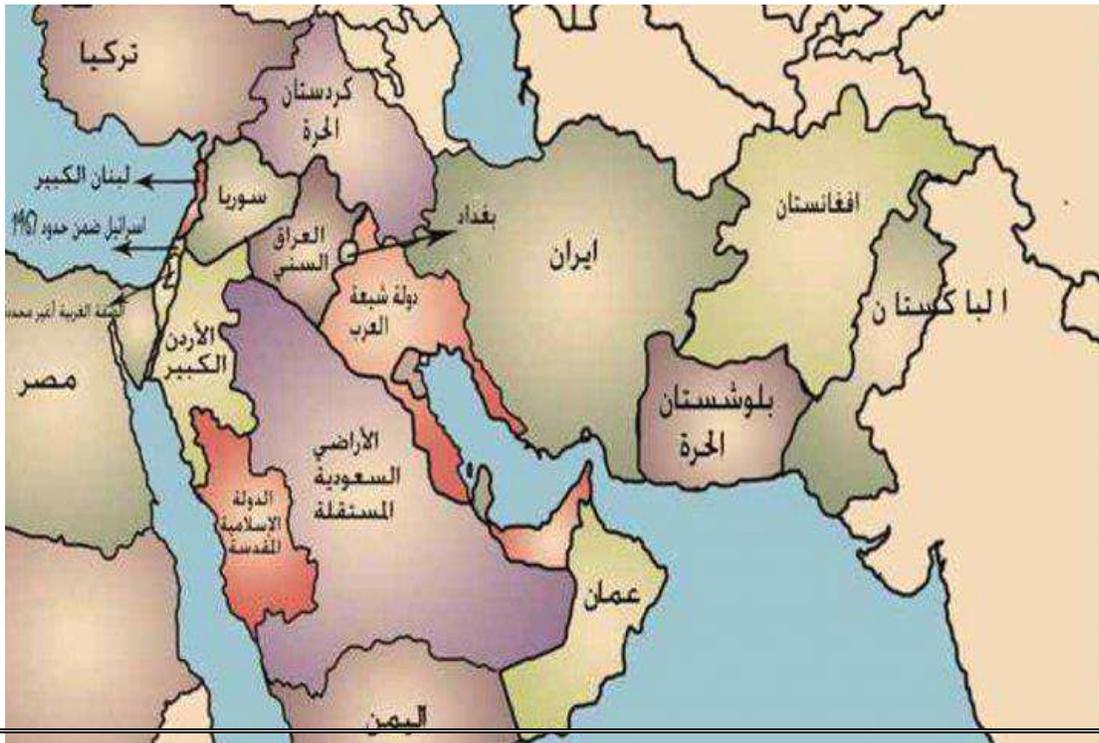
سمير جاسم راضي، إسرائيل في الاستراتيجية الأمريكية، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، (١٩٩٨م)، ص ٢٢. (131)

وكان الإتحاد الأوروبي يرمي في ذلك إلى منافسة الولايات المتحدة الأمريكية في الوصول إلى الشرق الأوسط^(١٣٢).

وفي سنة (١٩٩٥م)، تم طرح مشروع (الشرق الأوسط الكبير)، ضمن التقرير السنوي الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية، مثلما صدر أيضاً في دراسة للباحث الأمريكي (روبرت هركافي) سنة (١٩٩٧م)، دعا فيها إلى ضرورة التعاطي مع منطقة الشرق الأوسط، بشكلٍ كامل، وتحت قيادة مركزية للولايات المتحدة الأمريكية^(١٣٣). وكانت أحداث أيلول (٢٠٠١م)، فرصة تاريخية للأمريكيين في التقدم بخطى حثيثة في هذا الإتجاه، بحجة الحد من الإرهاب الدولي، وصولاً إلى رسم خريطة سياسية جديدة للمنطقة^(١٣٤). كما كانت ارهاصات حرب الخليج الثانية سنة (٢٠٠٣م)، وتداعيات ما سُمِّي بـ (الربيع العربي)، ما سهل على الأمريكيين مهمتهم على الأرض^(١٣٥).

وتشير الخريطة المعلنه للشرق الأوسط الجديد، ظهور دول، وتجزأة دول أخرى وبقاء أخرى في المنطقة دون تغيير .. ومن بين الدول التي يقترحها (المشروع) (كرديستان الحرة) و (بلوچستان الحرة) فيما تناول التغيير حدود: تركيا، إيران، سوريا، العراق، العربية السعودية، والباكستان. (أنظر خريطة (٤)).

خريطة رقم (٤)



خريطة الشرق الأوسط الجديد^(١٣٦)

وفي ضوء ذلك فإن مشروع الشرق الأوسط، هذا لم يعد مجرد أفكار ومقترحات كما يتصور البعض، بل أنه دخل مرحلة التنفيذ، بدءاً من أحداث أفغانستان، ومروراً باحتلال العراق، وما تبع ذلك من تطورات (الربيع العربي). وتمحورت أهداف المشروع بـ^(١٣٧):

١- ديمقراطية دول المنطقة.

٢- ربط الدول بالاقتصاد العالمي.

٣- جعلها الساحة الفعلية للحرب على الإرهاب.

ولعل، أبرز ما شهدته المنطقة من تطورات لاحقة، هو الإعلان عن الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام (داعش)، وما تبع ذلك من مواجهات شرسة على الأراضي السورية والعراقية.. الأمر الذي مهد الطريق للتدخل العسكري المباشر للولايات المتحدة ودول حلف شمال الأطلسي، وكان لدخول روسيا على الخط، بالتحالف مع أهم دول المنطقة وهي: إيران، سورية، والعراق.. من شأنه العودة إلى الحرب الباردة من جديد، وما يترتب على ذلك من متغيرات دراماتيكية قادمة..

وتأسيساً على ذلك، فإن منطقة الدراسة على أبواب تغييرات سياسية واقتصادية وأمنية، تتجاوز كثيراً ما رسمته إتفاقية (سايكس بيكو) سنة (١٩١٦م)، تجعلها على مفترق طرق.. وقد أشار (Ralph P.) في أن

⁽¹³⁶⁾ Ralph, P.; Blood Borders, How a Better Middle East, Armed Forces Journal, U.S.A, 6/2006

(محمد جبر، التطورات المعاصرة في مفهوم الشرق اوسطي، المصدر السابق، ص ٨. ⁽¹³⁷⁾

وأيضاً: سيار الجميل، العولمة الجديدة والمجال الحيوي للشرق الأوسط، بيروت، (١٩٩٧م)، ص ١٨٥.

الحدود التي رُسمت آنذاك، تسببت في ظهور مشكلات خطيرة، تفوق ما تتحمله شعوبها من حيف وظلم سياسي واقتصادي. ولذلك فإن إعادة النظر في رسم حدود دول المنطقة، باتت ضرورية لتجاوز تلك المشكلات، ولاسيما بالنسبة للکرد، البلوش، والأرمن.

من جانب آخر، فإن ما تم تداوله من مفاهيم ومصطلحات، في ظل مبادرة (الإصلاح) السياسي-الديموقراطي، للولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي، وحلف شمال الأطلسي .. تحت اسم مشروع (الشرق الأوسط الجديد)، لاقت الكثير من الاعتراضات حول الحدود التي تميز مفهومي (الحرية) و (القمع)، وبين (التسامح) و (العنف)، و(المقاومة المشروعة) و(الإرهاب)^(١٣٨)، ومن هنا كانت الولايات المتحدة، تبرر، دوماً، حالات إنتهاك سيادة الدول، أو إحتلالها ب (التحرير)!. وبالتالي فإن مفاهيم (الديمقراطية) و(الحكم الصالح)، اللذين يُشكلان الأساس الذي يقوم عليه المشروع المذكور، لم تكن سوى أدوات (تخدير) لشعوب المنطقة. وقد أشار (برجنسكي) مستشار الرئيس الأمريكي، إلى (أن إحلال الديمقراطية في المنطقة، فكرة صائبة ومفيدة، إلا أن التطبيق السيئ لها، يُمكن أن يعمل على تقويضها)^(١٣٩).

في ضوء ما ذهبنا إليه، يُمكن القول، بأن غياب الشعوب المعنّية بعمليات التغيير، الخاصة بمشروع الشرق الأوسط الجديد، سيعمل في الحيلولة دون استقرار المنطقة من جهة من جهة، مثلما يعمل على عرقلة عمليات التنمية البشرية التي تتحجج بها من جهة أخرى^(١٤٠).

(138) Ralph P.; Op. cit.

(139) محمد علي حوات، العرب وأمريكا، المصدر السابق، ص ١٤٤.

(140) يُمكن الرجوع إلى: مهدية صالح العبيدي، النظام الشرق الأوسط الكبير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، (٢٠٠٥م)، ص ٣٠. ويشار أوغلو، تركيا ومشروع الشرق الأوسط الكبير، مجلة شؤون النفط، بيروت، (٢٠٠٤م)، ص ١٣.

استنتاجات الدراسة

- ١- يُمثل الموقع الجغرافي لمنطقة الشرق الأوسط، أهمية استراتيجية على مر التاريخ، عكست، استمرار محاولات الدول الكبرى في الهيمنة عليها، والتحكم فيها، إلى جانب ما تضمنه من إمكانات اقتصادية، في النفط والغاز، والقوى العاملة، ومقومات التنمية الزراعية.
- ٢- أن خريطة الشرق الأوسط الحالية، والتي رسمتها الدول الكبرى، عبر العديد من الاتفاقيات، أبرزها، اتفاقية (سايكس بيكو) لسنة (١٩١٦م)، تُمثل مصالح تلك الدول، الاقتصادية أو السياسية أكثر من كونها إنعكاساً لإرادة شعوب المنطقة، وحقها في تقرير مصيرها بنفسها.
- ٣- أن ما شهدته منطقة الدراسة خلال المائة سنة الماضية من تغيرات سياسية وتحولات اقتصادية وديموغرافية .. جعلت، إعادة النظر في خريطتها السياسية أمراً لا مفر منه. وكان لتفرد الولايات المتحدة بزعامة المنطقة، مبرراً لطرح العديد من المشاريع الخاصة بذلك، وفي مقدمتها مشروع (الشرق الأوسط الجديد).

- ٤- على الرغم من أن (الديمقراطية) و(الحكم المدني) و(التنمية الاقتصادية).. الشعارات التي توطر مثل تلك المشاريع، إلا أن المصالح الاقتصادية والأمنية للدول الكبرى، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، كانت هي الأهداف الحقيقية لها.
- ٥- لقد كانت شعوب المنطقة (مُعَيَّبَة) في عمليات التغيير المنشودة، الأمر الذي يُمثل نقطة ضعف في تلك العمليات، وهذا يعني استمرار مظاهر التوتر وعدم الاستقرار في المنطقة. لاسيما في ظل دخول روسيا على الخط، وضمن محور يضم العراق وسورية وإيران أيضاً، إلى جانب المنافسة القائمة بين الولايات المتحدة ودول حلف شمال الأطلسي في الاستحواذ على المنطقة، والتحكم فيها، وقد يؤدي ذلك إلى عودة (الحرب الباردة) من جديد.

التوصيات

- ١- إن مفتاح حل مشكلات الشرق الأوسط، يتمثل في بناء (الديمقراطية) وحق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها، الأمر الذي يتطلب، الرجوع إلى الشعوب ذوي العلاقة بعمليات التغيير، وعدم تكرار أخطاء اتفاقية سايكس بيكو في تقسيم المنطقة وتجزئة شعوبها.
- ٢- من الضروري ألا تتجرّ دول المنطقة، وراء التطرف الديني أو المذهبي أو العنصري، وأن تسعى لفتح باب (الحوار) أمام الآخرين، سواء على مستوى الداخل، أو مع دول الجوار، للحيلولة دون توريث شعوبها في صراعات جديدة، تفتح الطريق لتدخلات خارجية.
- ٣- قيام تعاون إقليمي بين دول المنطقة يعزز إمكاناتها الأمنية والعسكرية، ويحول دون وقوعها في شباك الدول الكبرى لاسيما في مجال السياسات النفطية والمائية والزراعية، بما يُسهم في عمليات التكامل الاقتصادي وتحقيق الاستقرار والأمن في المنطقة.

مصادر الدراسة

- ١- أحمد، كمال مظهر، كردستان في سنوات الحرب العالمية الأولى، ترجمة محمد الملا عبد الكريم، بغداد، (١٩٧٧م).
- ٢- اسكندر، سعد بشير، من التخطيط إلى التجزأة، السليمانية، (٢٠٠٧م).
- ٣- اسماعيل، محمد محروس، الجديد في اقتصاديات البترول والطاقة، الاسكندرية، (١٩٨٦م).
- ٤- أوغلو، بشار، تركيا ومشروع الشرق الأوسط الكبير، مجلة شؤون النفط، بيروت، (٢٠٠٤م).
- ٥- جلال، سفين، العراق والنظام الشرق أوسطي، دراسة جيوبولتيكية، أربيل، (٢٠١٢م).
- ٦- الجميل، سيار، العولمة الجديدة والمجال الحيوي للشرق الأوسط، بيروت، (١٩٩٧م).
- ٧- حسين، غازي، الشرق الأوسط الكبير، دمشق، (٢٠٠٥م).
- ٨- حوات، محمد علي، العرب وأمريكا، القاهرة، (٢٠٠٦م).
- ٩- جبر، محمد، التطورات المعاصرة في مفهوم النظام الشرق أوسطي، دمشق، (٢٠٠٦م).

- ١٠- الداود، محمود علي، الأبعاد السياسية للنظام الاقتصادي في الشرق الأوسط، مجلة آفاق عربية (١٩) لسنة (١٩٩٤م).
- ١١- راضي، سمير جاسم، إسرائيل في الاستراتيجية الأمريكية، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، (١٩٩٨م).
- ١٢- شريف، إبراهيم، الشرق الأوسط، بغداد، (١٩٦٥م).
- ١٣- شهاب، مفيد، نحو بلورة رؤية عربية مشتركة، مجلة شؤون عربية، القاهرة، العدد ٨٨، (١٩٩٦م).
- ١٤- الشبخلي، فاضل، النظام الشرق الأوسطي، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، العدد (٣٠)، (١٩٩٦م).
- ١٥- العاني، خليل، الشرق الأوسط الكبير، مجلة السياسة الدولية، العدد (٥٦)، القاهرة، (٢٠٠٤م).
- ١٦- عبد العليم، طه، السوق الشرق أوسطية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ٣٣، القاهرة.
- ١٧- عبد الغفار، نبيل، السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي-الإسرائيلي، القاهرة، (١٩٨٢م).
- ١٨- العبيدي، مهدية صالح، النظام الشرق الأوسط الكبير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، (٢٠٠٥م).
- ١٩- العقابي، علي عودة، العلاقات السياسية العربية، ليبيا، ١٩٩٦م.
- ٢٠- الكيالي، عبد الوهاب، وكامل الزهيري، الموسوعة السياسية، بيروت، (١٩٧٤م).
- ٢١- لورنس، هنري، اللعبة الكبرى، ترجمة محمد مخلوف، دار قرطبة للنشر، (١٩٩٢م).
- ٢٢- محلي، يوسف، ولويس اسكندر، الجيوبولتيكا، سلسلة الألف كتاب، (٢٦٥)، القاهرة، (١٩٦١م).
- ٢٣- مصلحي، فتحي، خريطة القوى السياسية وتخطيط الأمن القومي في الشرق الأوسط والمنطقة العربية، مصر، (٢٠٠١م).
- ٢٤- مطر، جميل وعلي هلال، النظام الإقليمي العربي، دار المستقبل العربي، القاهرة، (١٩٨٣م).

- ٢٥- محمد، خليل اسماعيل، دوزي كورد لة نة خشةي روز هة لاتي ناوراستندا، سليماني،
(٢٠١٢م).
- ٢٦- المعموري، عبد علي، إنهيار الأمبراطورية الأمريكية، عمان، (٢٠١٢م).
- ٢٧- الموسوي، محسن، الثورة الجديدة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بغداد، (١٩٧٣م).
- ٢٨- النابلسي، محمد، أوهام الشرق الأوسط الكبير، دمشق، (٢٠٠٧م).
- ٢٩- Beamment, P.; and other; The Middle East, John Wiley and sons,
London, N.Y., 1976.
- ٣٠- Ralph, P.; Blood Borders, How a Better Middle East, Armed Forces
Journal, U.S.A, 6/2006.

التنظيم القانوني للعقود الإلكترونية

ا.د . نصر البلعاوي

جامعه جدارا

أستاذ مساعد في القانون المدني

nasir-balawi@hotmail.com

الأردن

الملخص

تناول الباحث موضوع التنظيم القانوني للعقود الإلكترونية، وتم التطرق للحديث عن التعريف بالعقد الإلكتروني من خلال بيان تعريفه وبيان آلية انعقاده وبين وسائل إثبات العقد الإلكتروني في المطلب الأول من البحث، ومن ثم التطرق للحديث عن أهم الطرق المتبعة في تسوية النزاعات الناشئة عن العقد الإلكتروني والمتمثلة بالتحكيم الإلكتروني والمفاوضات الإلكترونية في المطلب الثاني، وتتمحور مشكلة البحث حول بيان مدى إمكانية إسقاط قواعد التعاقد العادية على التعاقد الإلكتروني خاصة في ظل غياب العديد من القواعد المنظمة للعقد الإلكتروني مثل الإيجاب والقبول الإلكتروني والتحكيم الإلكتروني، واتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي للإجابة على الإشكالية المطروحة في البحث، وتوصل الباحث إلى العديد من النتائج من أبرزها أن العقد الإلكتروني هو العقد الذي يتم إبرامه باستخدام شبكة الإنترنت مع توافر باقي أركان العقد من رضى ومحل وسبب، سواء أكانت الوسيلة مرئية أو مسموعة أو غيرها.

الكلمات المفتاحية

التوقيع الإلكتروني، العقد الإلكتروني، الإيجاب الإلكتروني، القبول الإلكتروني.

Abstract

The researcher dealt with the issue of legal regulation of electronic contracts, and the discussion of the definition of the electronic contract was addressed through a statement of its definition and a statement of the mechanism of its convening and a statement of the means of proving the electronic contract in the first requirement of the research, and then addressing the most important methods used in settling disputes arising from electronic contracts represented by electronic arbitration And electronic negotiations in the second requirement, and the research problem revolves around clarifying the extent to which the normal contract rules can be dropped on electronic contracting, especially in the absence of many rules regulating the electronic contract such as offer, electronic acceptance and electronic arbitration, The researcher followed the descriptive analytical approach to answer the problem posed in the research, and the researcher reached many results, the most prominent of which is that the electronic contract is the contract that is concluded using the Internet with the availability of the rest of the contract's pillars of satisfaction, place and reason, whether the means are visual or audio or other.

key words

Electronic signature, Electronic contract, Electronic offer, Electronic acceptance.

المقدمة

يتطور العالم من حولنا بشكل سريع وكبير وبالأخص في مجال التكنولوجيا بحيث أنه ما يكون اليوم بين أيدينا قد يتطور بشكل كبير خلال أيام قليلة ويعد من أهم تطورات العالم الحديث ما يسمى بالتكنولوجيا بحيث انها تشكل عصب الحياة في الوقت الحاضر وتهتم به كافة الدول سواء كانت متقدمة أو نامية لعدة أهداف قد تكون اجتماعية أو اقتصادية أو حتى عسكرية.

ولما كانت التجارة تشكل العصب الحساس في العالم على كافة الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية كان لابد لها أن تواكب تطورات العصر لاسيما أن التجارة الدولية بشكل عام تسعى وبشكل مستمر إلى توفير العديد من المبادئ بالنسبة للمتعاملين فيها ومن أهم هذه المبادئ خلق بيئة قانونية آمنة بحيث تضمن توفير وسط تجاري يحقق المرونة والأمان بالنسبة للمتعاملين فيه.

وباعتبار أن التكنولوجيا وجد في الأساس لتسهيل المهمة على المتعاملين فيها وباعتبار أن التجارة الدولية مواكبة لذلك ظهر لدينا ما يعرف بالعقد الإلكتروني، وبذلك يمكن لأي شخص التعاقد مع أي شخص آخر بغض النظر عن دول تواجدهم من خلال العديد من الوسائل التي قد تكون من خلال موقع معين على الإنترنت أو من خلال البريد الإلكتروني، ولما كان الوسط الإلكتروني يخلق تحديات أمام دول العالم اجمع تتمثل في صعوبة إيجاد أنظمة تكنولوجية تتمتع بدرجة أمان بشكل تام فإن هذا دفعها إلى إيجاد قواعد قانونية لتنظيم المسألة فالعقوبة الرادعة من الممكن أن تحد ضعيفي الأنفس من العبث في السجلات الإلكترونية، وكذلك فعل المشرع الأردني من خلال إيجاد قواعد قانونية تنظم الوسط الإلكتروني في قانون المعاملات الإلكترونية.

ومن الطبيعي أن يحدث منازعات في إطار العقود الإلكترونية مثل باقي العقود، وعليه، سيقوم الباحث في هذا البحث بالحديث عن التعاقد الإلكتروني من خلال بيان تعريف العقد الإلكتروني وبيان آلية إثباته وبيان أهم الطرق القانونية المتبعة بحسم النزاعات الناشئة عن العقود الإلكترونية.

أهمية البحث

تبع أهمية البحث في بيان ماهية العقد الإلكتروني وبيان آلية إبرامه، ومن جهة أخرى لأبد من الحديث عن طرق إثبات العقد الإلكتروني نظراً لكثرة التعامل فيه ومما لاشك فيه أن العقود الإلكترونية تنشأ عنها نزاعات حالها حال العقود التقليدية فمن المهم التطرق للحديث عن أهم الوسائل المتبعة لحسم النزاعات الناشئة عن العقد الإلكتروني مثل التحكيم الإلكتروني والتفاوض الإلكتروني، وهذا بدوره يحقق فائدة لكل شخص يتعامل في العقود الإلكترونية وليتسنى له الإحاطة بما له من حقوق وما عليه من واجبات.

أهداف البحث

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على العقد الإلكتروني من خلال عدة أمور، من أهمها:

- ١- التعريف العقد الإلكتروني.
- ٢- بيان طرق إثبات العقد الإلكتروني.
- ٣- بيان أهم الطرق المتبعة بحسم النزاعات الناشئة عن العقد الإلكتروني.
- ٤- التعريف بالإيجاب الإلكتروني وبيان صورته.
- ٥- التعريف بالقبول الإلكتروني وبيان صورته.

مشكلة البحث

تتمحور إشكالية البحث في بيان مدى إمكانية إسقاط قواعد التعاقد العادية على التعاقد الإلكتروني خاصة في ظل غياب العديد من القواعد المنظمة للعقد الإلكتروني مثل الإيجاب والقبول الإلكتروني والتحكيم الإلكتروني، بحيث يتفرع عن هذه الإشكالية عدة تساؤلات، وهي كالتالي:

- ١- ما المقصود بالعقد الإلكتروني؟
- ٢- ما هي آلية إبرام العقد الإلكتروني؟ وما المقصود بالإيجاب والقبول الإلكتروني؟
- ٣- ما هي طرق إثبات العقد الإلكتروني؟
- ٤- هل من الممكن اللجوء إلى التحكيم الإلكتروني لحسم النزاعات الناشئة عن العقد الإلكتروني؟
- ٥- هل من الممكن اللجوء إلى المفاوضات الإلكترونية لحسم النزاعات الناشئة عن العقد الإلكتروني؟

منهجية البحث

سيتم اتباع المنهج الوصفي التحليلي للإجابة على الإشكالية المطروحة من خلال وصف المشكلة محل الدراسة ومن ثم تحليل النصوص القانونية النازمة لموضوع البحث بالإضافة إلى الاستعانة بأراء الفقهاء والاجتهادات القضائية وذلك تحقيقاً للغاية المرجوة من هذا البحث.

تقسيم البحث

المطلب الأول: التعريف بالعقد الإلكتروني

الفرع الأول: انعقاد العقد الإلكتروني

الفرع الثاني: إثبات العقد الإلكتروني

المطلب الثاني: وسائل تسوية نزاعات العقود الإلكترونية

الفرع الأول: التحكيم الإلكتروني

الفرع الثاني: المفاوضات الإلكترونية

المطلب الأول

التعريف بالعقد الإلكتروني

إن تطور وسائل الاتصال وتكنولوجيا المعلومات في وقتنا الحالي أجبر غالبية الأشخاص إلى اللجوء للوسائل التكنولوجية لإنجاز مهامهم اليومية أو أعمالها المعتادة والاستمرار في نشاطاتهم التجارية، فالعالم أصبح قرية صغيرة بفضل استخدام وسائل الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والآن أصبح بإمكان أي الشخص التعاقد مع أي شخص آخر ولو كان بينهم آلاف الكيلومترات من خلال ما يعرف بالعقد الإلكتروني، وسنتعرف في هذا المطلب على العقد الإلكتروني من خلال بيان تعريفه وبيان آلية انعقاده وبيان آلية إثبات العقد الإلكتروني كلّ في فرع مستقل.

الفرع الأول

انعقاد العقد الإلكتروني

إن العقد الإلكتروني حاله حال العقد العادي التقليدي، إلا أن الاختلاف يكمن في آلية الانعقاد من خلال التعبير عن الإيجاب والقبول والفكرة الأهم هو أننا نكون أمام تعاقد مع عدم وجود مجلس للعقد في الغالب¹⁴¹، إلا أن غالبية التشريعات حسمت هذا الأمر ومنها المشرع الأردني بحيث نظم أحكام التعاقد بين الغائبين.

إلياس ابن ساسي، التعاقد الإلكتروني والمسائل القانونية المتعلقة به، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، المجلد ١، 141 العدد ٢، ٢٠٠٣، ص ٦٥.

وعرف المشرع الأردني العقد الإلكتروني بأنه " الاتفاق الذي يتم انعقاده بوسائل إلكترونية كلياً أو

جزئياً " .^{١٤٢}

وعرف جانب من الفقه العقد الإلكتروني بأنه " العقد الذي يتم إبرامه باستخدام شبكة الإنترنت مع توافر

باقي أركان العقد من رضى ومحل وسبب، سواء أكانت الوسيلة مرئية أو مسموعة أو غيرها " .^{١٤٣}

ومما لاشك فيه أن العقد الإلكتروني كباقي العقود يستلزمه توافر إيجاب وقبول لإتمام ركن الرضى.

وبحسب ما جاء في الفقه يشترط أن يكون هناك تقابل للإرادتين لانعقاد العقد بشكل عام^{١٤٤}، وعليه

سنتحدث عن الإيجاب والقبول الإلكتروني بشيء من التفصيل.

١. الإيجاب الإلكتروني

عرف المشرع الأردني الإيجاب والقبول بحيث جاء بما يلي " الإيجاب والقبول كل لفظين مستعملين

عرفاً لإنشاء العقد وأي لفظ صدر أولاً فهو إيجاب والثاني قبول " .^{١٤٥}

وعرف جانب من الفقه الإيجاب بأنه "تعبير صادر عن أحد المتعاقدين يحتوي على كافة العناصر

الجوهرية للتعاقد يبدي فيه رغبته بالتعاقد مع من وجه إليه ويعد الخطوة الثانية إلى التعاقد بعد المفاوضات

بحيث يتم العقد إذا اقترن به قبول الجانب الآخر الذي وجهه إليه"^{١٤٦}، وعرفه آخر بأنه " التعبير النهائي

المادة ٢ من قانون المعاملات الإلكترونية الاردني رقم ٨٥ لسنة ٢٠٠١. 142.

لما سلهب، مجلس العقد الإلكتروني، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، ٢٠٠٨، ص ٢٤. 143.

نصر البلعاوي، النظام القانوني لشركة الشخص الواحد، ط١، دار يافا للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ٢٠٢١، ص ١٢٠. 144.

المادة ٩١ من القانون المدني الاردني رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٦. 145.

فرج، توفيق ، النظرية العامة للالتزام، نظرية العقد، الاسكندرية، المكتب المصري الحديث، ١٩٦٩، ص ٦٤. 146.

الجازم قاطع الدلالة على رغبة الموجب في التعاقد مع الموجب له على نحو يثبت أثره على المعقود عليه بأي وسيلة كانت شفوية أم كتابية أم إلكترونية".^{١٤٧}

وعليه، يعرف الإيجاب بأنه التعبير البات الصادر من أحد المتعاقدين والمتضمن كافة العناصر الجوهرية للتعاقد والذي يبدي فيه رغبته في التعاقد، وفي إطار الحديث عن التعاقد الإلكتروني فإن الإيجاب الإلكتروني لا يختلف كثيراً عن التعاقد التقليدي فالاختلاف يكون في طريقة التعبير عن الإيجاب فلو عرض شخص منتج معين له على الإنترنت وحدد أوصافه وكافة العناصر الجوهرية للتعاقد نكون في هذه الحالة أمام إيجاب إلكتروني، فإذا ما صدر قبول الإلكتروني نكون أمام تعاقد إلكتروني.

وعرفه آخر بأنه "الاتصال عن بعد باستخدام وسائل الإتصال وتكنولوجيا المعلومات والذي يحتوي على كافة العناصر الجوهرية للتعاقد بحيث يستطيع المرسل إليه أن يقبل التعاقد مباشرة"، وقد يكون الإيجاب خاص أي موجه إلى فرد معين أو مجموعة أشخاص وقد يكون عاماً أي غير موجه إلى فرد معين كإعلان البائع عن بضائعه على الإنترنت مع توافر كافة العناصر الجوهرية للتعاقد.^{١٤٨}

ويرى البعض أنه يشترط أن يتوافر إلى جانب العناصر الجوهرية للتعاقد وجود نية التعاقد وهذا الأمر ما يثير إشكالات قانونية في إطار الحديث عن التعاقد الإلكتروني بحيث لا يمكن التحقق من نية الأطراف المتعاقدة خاصة وإن كان التعاقد من خلال وسائل مرئية أو إذا لم يكن هناك أي تواصل مباشر مع

عبابنة، علاء، خصوصية الإيجاب والقبول في التعاقد الإلكتروني، المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية، المجلد 147

١ العدد ١، ٢٠٠٩، ص ١٩.

عدنان العمر، حسني عمارين، الاصول القانونية للتجارة الدولية، ط١، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٧، 148

ص ١٤١-١٤٢.

الأطراف المتعاقدة^{١٤٩}، وعرفه آخر^{١٥٠} بأنه " جميع الإجراءات التي توصل إلى الموجب إليه كافة العناصر الجوهرية للتعاقد من قبل الموجب عن طريق أي وسيلة إتصال عن بعد"، ويؤيد الباحث هذا الرأي خاصة وأنه قد يكون التعاقد الإلكتروني بين شخصين من جنسيتين فتعدد اللغات وتعدد الثقافات يشكل أيضاً مشكلة في آلية تحديد نية المتعاقد خاصة وإن كان القبول يرتبط بالإيجاب بمجرد ضغط القابل على زر معين.

وقد تتنوع وسائل التعبير عن الإيجاب الإلكتروني وسنذكر بعضها على سبيل المثال لا الحصر، وهي كالتالي:

أ. الإيجاب عبر البريد الإلكتروني:

وفي هذه الحالة يحقق الإيجاب غايته ويكون مستوفي لشروطه إذا ما قام الموجب بتحرير بريد إلكتروني يتضمن تفاصيل التعاقد كاملة بحيث يحتوي على كافة العناصر الجوهرية للتعاقد، وعند إرسال البريد إلى المرسل إليه (الموجب إليه) يكون قد استلم الإيجاب بمجرد فتح الرسالة من الصندوق الوارد، والبريد الإلكتروني المرسل بهذا الشكل والمرفق بتوقيع إلكتروني في حال الاتصال المباشر يقترب إلى ما يعرف بمجلس العقد.^{١٥١}

ب. الإيجاب عبر المواقع الإلكترونية

لجنة القانون، الجوانب القانونية للتجارة الإلكترونية، ط١، القاهرة، ٢٠١٤، ص ٣٧. 149

ماجد أبا الخيل، التعاقد الإلكتروني، ط١، مكتبة الراشد، السعودية، الرياض، ٢٠٠٩، ص ٤٠. 150

عدنان العمر، حسني عمارين، الاصول القانونية للتجارة الدولية، مرجع سابق، ص ١٤٣. 151

وفي هذه الحالة يكون الإيجاب عبارة عن إعلان يتم نشره على الإنترنت ويكون هذا الإعلان متضمن كافة العناصر الجوهرية للتعاقد، ويكون موجه لكافة الجمهور^{١٥٢}، ويرى الباحث أن الإيجاب يكون تعبير واضح وبات؛ أي إذا لم يتضمن الإعلان كافة العناصر الجوهرية للتعاقد نكون أمام ما يعرف بالدعوى للتعاقد، وقد بيّن المشرّع الأردني مفهوم الدعوة إلى التعاقد^{١٥٣} على أنه: "أما النشر والإعلان وبيان الأسعار الجاري التعامل بها وكل بيان آخر متعلق بعرض أو بطلبات موجهة للجمهور أو للأفراد فلا يعتبر عند الشك إيجاباً، وإنما يكون دعوة إلى التفاوض".

ج. التعبير عن الإيجاب عن طريق المحادثة المباشرة والمشاهدة عبر الإنترنت

تتحقق المحادثة المباشرة عبر الإنترنت بوجود أكثر من شخص يتبادلون الحديث بشكل مباشر أي يكونوا متصلين على الإنترنت مثل المهاتفه على الهاتف، أما المشاهدة عبر الإنترنت هي أن يكون الأطراف المتعاقدة يشاهدون بعضهم البعض عبر مجموعة من منصات التواصل المرئي المسموع مثل تطبيق سكايب وتطبيق زووم.^{١٥٤}

٢. القبول الإلكتروني

عدنان العمر، حسني عمارين، المرجع نفسه، ص ١٤٤، و محمد عقوني، الإيجاب والقبول في العقد الإلكتروني، مجلة 152 الدراسات والبحوث القانونية، جامعة محمد خيضر بسكرة، المجلد ٥، العدد ١ (عدد خاص)، ٢٠٢٠ الجزائر، ص ٩٧.

الفقرة ٢ من المادة ٩٤ من القانون المدني الأردني رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٦. 153.

لما سلهب، مجلس العقد الإلكتروني، مرجع سابق، ص ٧٠. 154.

كما ذكرنا سابقاً أن ركن التراضي في أي عقد يستلزم وجود إيجاب وقبول، فلا يكفي الإيجاب وحده لانعقاد العقد بل يجب أن يرتبط بقبول، وقد عرّف جانب من الفقه القبول بأنه "تعبير نهائي غير مشروط يصدر عن الموجب له إلى الموجب يعمل بقبول جميع عناصر وبنود الإيجاب".^{١٥٥}

وبحسب ما جاء في الفقه لا يختلف القبول الإلكتروني عن القبول في العقود التقليدية إلا في أن القبول في هذه الحالة يتم بواسطة استخدام وسائل الاتصال وتكنولوجيا المعلومات، وقد يتخذ التعبير عن القبول الإلكتروني عدة صور تتمثل بالكتابة أو إرسال بريد إلكتروني يتضمن الموافقة على الإيجاب أو من خلال الإتصال الفوري أو من خلال المشاهدة المباشرة في حال استخدام وسائل اتصال مرئية أو مسموعة بين المتعاقدين.^{١٥٦}

وفي ما يتعلق بالأحكام النازمة للقبول بشكل عام فقد نظمتها غالبية التشريعات الوطنية ومثالها المشرع الأردني بحث جاء بما يلي " المتعاقدان بالخيار بعد الإيجاب إلى آخر المجلس فلو رجع الموجب بعد الإيجاب وقبل القبول أو صدر من أحد المتعاقدين قول أو فعل يدل على الإعراض بطل الإيجاب ولا عبرة بالقبول الواقع بعد ذلك ".^{١٥٧}

وعليه، إذا ما صدر القبول وكان غير متوافق مع ما جاء به الإيجاب يسقط الإيجاب الصادر من الموجب ويصبح العرض الجديد المقدم من الموجب له بمثابة إيجاب جديد يستزم قبول من الموجب له، ويجوز للموجب أن يسحب إيجابه أثناء مجلس العقد وقبل صدور القبول من الموجب له.

د. يوسف عبيدات، مصادر الالتزام في القانون المدني الأردني، ط٣، دار المسيرة للنشر والوزيع، الأردن، عمان، ٢٠١٦، ١٥٥، ص ٥٨.

١٥٦. لما سلهب، المرجع نفسه، ص ٩٥.

المادة ٩٦ من القانون المدني الأردني رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٦.

وفي إطار الحديث عن القبول الإلكتروني فإذا ما كنا أمام محادثة مرئية أو مسموعة فإن الإيجاب الصادر من الموجب يستلزم قبول من الموجب له بشكل فوري بحيث أن مجلس العقد يكون منعقد، ومن جهة أخرى إذا ما حدث انقطاع بالاتصال قبل صدور القبول يسقط الإيجاب على اعتبار أن مجلس العقد انقضى قبل صدور القبول، أما إذا ما كنا أمام إيجاب عبر الإنترنت وكان هذا الإيجاب محدد بمدة زمنية فيبقى الموجب ملزم بإيجابه وحتى انقضاء المدة المحددة، ويمكن التعديل على الإيجاب من خلال الوجوب له بنفس الطريقة التي استلم فيها الإيجاب فإذا ما استلمه بواسطة البريد الإلكتروني فيتم من خلال البريد وإذا كان بواسطة وسيلة مرئية أو مسموعة فبنفس الطريقة التي وصل إليه الإيجاب فيها مع ضرورة الإشارة في هذه الحالة إلى أن التعديل على الإيجاب يؤدي إلى سقوط الإيجاب ويكون التعديل بمثابة إيجاب جديد يستلزم قبول من الموجب له.¹⁵⁸

ويثور هنا تساؤل، وهو ما مدى صلاحية اعتبار السكوت قبولاً ضمناً في إطار العقود الإلكترونية

كما في العقود العادية ؟

والإجابة على هذا السؤال تأخذ جانبين بين مؤيد ومعارض وفي هذا الصدد لا يتفق الباحث مع الجانب المؤيد لعدة أسباب من أهمها ان التعاقد الإلكتروني تعاقد ذو طبيعة خاصة ولا يمكن الاعتماد فيها على التعامل السابق بين المتعاقدين، ومن جهة أخرى لا يمكن اعتبار السكوت قبول في مجال العقود الإلكترونية بحيث أنه من الممكن الا يكون الموجب له فتح البريد الإلكتروني إذا ما كان الإيجاب موجه بواسطة البريد الإلكتروني.

نضال برهم، احكام عقود التجارة الإلكترونية، ط١، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٥، ص ٤٣. 158.

وفيما يتعلق بوقت انعقاد العقد ونظراً للآثار المترتبة عليه، فقد حسمت غالبية التشريعات المسألة فالمشرع الأردني جاء بأنه في حالة التعاقد بين حاضرين فينعقد العقد بمجرد ارتباط القبول بالإيجاب أي بتحقق ركن التراضي بجانب الأركان الأخرى، أما فيما يتعلق بالتعاقد الإلكتروني فلم يحسم المشرع الأردني في قانون المعاملات الإلكترونية هذه المسألة ولكن يمكن لنا الرجوع إلى أحكام القانون المدني باعتباره الشريعة العامة للقوانين وباعتبار أن العقد الإلكتروني هو تعاقد بين غائبين أي لا يضمهم مجلس عقد واحد فقد جاء المشرع الأردني بما يلي " إذا كان المتعاقدان لا يضمهما حين العقد مجلس واحد يعد التعاقد قد تم في الزمان والمكان اللذين صدر فيهما القبول ما لم يوجد اتفاق أو نص قانوني يقضي بغير ذلك".¹⁵⁹

وبذلك يرى جانب من الفقه بأن زمان انعقاد العقد الإلكتروني يختلف بحسب الطريقة التي تمت فيه فإذا كان التعاقد بواسطة البريد الإلكتروني فمن الممكن أن نطبق عليها نظرية صدور القبول أما إذا كان التعاقد بواسطة الوسائل المرئية أو المسموعة أي أقرب إلى ما يكون بمجلس العقد فينعقد العقد بمجرد ارتباط الإيجاب والقبول أي نكون أقرب إلى ما يكون بالتعاقد بين حاضرين.¹⁶⁰

وعليه، يجد الباحث أن العقد الإلكتروني لا يختلف عن نظيره التقليدي إلا من خلال الوسيلة المبرم بها فيجب أن يتوافر فيه إيجاب وقبول وقيام ركن التراضي بالإضافة إلى باقي أركان العقد المتمثلة بالمحل والسبب، وفيما يتعلق بمكان وزمان العقد الإلكتروني فيتم الأعمال وفقاً لما جاء في القواعد العامة كما تم الحديث سابقاً.

المادة ١٠١ من القانون المدني الأردني رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٦. 159

عدنان العمر، حسني عمارين، الاصول القانونية للتجارة الدولية، مرجع سابق، ص ١٤٦. 160

الفرع الثاني

إثبات العقد الإلكتروني

بالرجوع إلى قانون المعاملات الإلكترونية الأردني نجد أن المشرع الأردني وسع من نطاق السجل الإلكتروني ليشمل أي رسالة تحتوي على قيد أو أي مستند أو عقد أو وثيقة من نوع آخر يتم إنشاء أي منها أو تخزينها أو استخدامها أو نسخها أو إرسالها أو تبليغها أو تسلمها باستخدام الوسيط الإلكتروني وبذلك نجد العقد الإلكتروني يدخل في إطار السجل الإلكتروني الذي أعطاه المشرع عدة مزايا تتمثل بالحماية وفقاً لقانون المعاملات الإلكترونية.^{١٦١}

وعليه، إذا ما كان السجل الإلكتروني مرتبط بتوقيع إلكتروني موثق فإن هذا السند يتمتع بالحجية ذاتها المقررة للسند العادي ويجوز لأطراف المعاملة الإلكترونية والغير الاحتجاج به، على أنه إذا لم يكن السجل الإلكتروني مرتبط بتوقيع إلكتروني موثق أو محمي فإنه يتمتع بالحجية ذاتها المقررة للسند العادي في مواجهة أطراف المعاملة الإلكترونية وفي حال الإنكار يقع عبء الإثبات على من يحتج بالسجل الإلكتروني، وفي هذا الصدد لا بد لنا من تعريف التوقيع الإلكتروني فقد عرفه المشرع الأردني في قانون المعاملات الإلكترونية بأنه " البيانات التي تتخذ شكل حروف أو أرقام أو رموز أو إشارات أو غيرها وتكون مدرجة بشكل إلكتروني أو أي وسيلة أخرى مماثلة في السجل الإلكتروني أو تكون مضافة عليه أو مرتبطة به بهدف تحديد هوية صاحب التوقيع وانفراده باستخدامه وتمييزه عن غيره"، وبذلك نجد أن المشرع الأردني

أنظر المادة ٢ من قانون المعاملات الإلكترونية الأردني رقم ١٥ لسنة ٢٠١٥. 161

اشترط عدة شروط بالتوقيع الإلكتروني وهي أن ينفرد به صاحبه ليميزه عن غيره، و أن يحدد هوية من ينسب اليه، وأن يكون المفتاح الخاص تحت سيطرة صاحب التوقيع الالكتروني وقت التوقيع الإلكتروني.^{١٦٢}

وبذلك إذا ما كان العقد الإلكتروني يحتوي على توقيع إلكتروني محمي أو موثق فيكون له حجية السندات العادية في الإثبات، وبحسب ما جاء في قانون البيئات يكون السند العادي حجة على من صدر منه ما لم ينكر صراحة ما هو منسب إليه من خط أو توقيع أو خاتم أو بصمة إصبع وإلا فهو حجة عليه بما فيه.^{١٦٣}

أما إذا لم يكن السند الإلكتروني (العقد الإلكتروني) مرتبط بتوقيع إلكتروني فيكون له حجية الأوراق الغير موقعة في الإثبات بحيث جاء قانون المعاملات الإلكترونية بما يلي " يكون للسجل الإلكتروني غير المرتبط بتوقيع إلكتروني حجية الأوراق غير الموقعة في الإثبات"^{١٦٤}، وبالرجوع إلى قانون البيئات الأردني نجد أن الأوراق الغير موقعة لا يكون لها حجة لمن صدرت عنه ولكنها تكون حجة عليه إذا ذكر فيها صراحة أنه استوفى ديناً أو إذا ذكر فيها صراحة أنه قصد بما دونه في هذه الأوراق أن تقوم مقام السند لمن أثبتت حقاً لمصلحته.^{١٦٥}

أنظر المواد ٢ + الفقرة أ وب و ج من المادة ١٧ من قانون المعاملات الإلكترونية الأردني رقم ١٥ لسنة ٢٠١٥، محمد 162

المطالقة، الوجيز في عقود التجارة الإلكترونية، ط١، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ٢٠١٦، ص ٢٧٤.

المادة ١١ من قانون البيئات الأردني رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته. 163

أنظر الفقرة د من المادة ١٧ من قانون المعاملات الإلكترونية الأردني رقم ١٥ لسنة ٢٠١٥. 164

أنظر المادة ١٩ من قانون البيئات الأردني رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته. 165

ويرى الباحث أن إعطاء السجل الإلكتروني حجية للإثبات فيه إعمال لمبدأ النظير الوظيفي بين السندات العادية السندات الإلكترونية بحيث أن المشرع يسعى دائماً إلى مواكبة تطورات العصر، وهذا ما أكدت عليه محكمة التمييز الأردنية باحدى قراراتها.¹⁶⁶

المطلب الثاني

وسائل تسوية نزاعات العقود الإلكترونية

إن مواكبة العصر تؤدي حتماً إلى الخروج عن المألوف لاستخدام أمور ووسائل أحدث من السابق، وإن ما يمر به العالم من تطور هائل في وسائل الإتصال وتكنولوجيا المعلومات جعلنا نعتمد على التكنولوجيا بشكل كبير نظراً لما تحققه من مزايا، من أهمها السرعة والائتمان، ولعل أبرز ما تشهده الساحة التجارية العالمية الآن ما يعرف بالتعاقد الإلكتروني، ومن الطبيعي أن تنثور نزاعات في أي علاقة عقدية سواء أكانت إلكترونية أم عادية، ولأن اللجوء إلى التعاقد الإلكتروني يكون من خلال استخدام وسائل التكنولوجيا ونظراً إلى أن العقد الإلكتروني غالباً ما يتمتع بالصفة الدولية كان من المهم إيجاد وسائل تحسم النزاعات الناشئة عن مثل هذا النوع من العقود، وعليه سنتحدث في هذا المطلب عن أهم وسائل توسة نزاعات العقود الإلكترونية وهي التحكيم الإلكتروني والمفاوضات الإلكترونية مع ضرورة الإشارة إلى أن هذا الوسائل سنذكرها على سبيل المثال لا الحصر.

أنظر الحكم رقم ٢٦٠٧ لسنة ٢٠١٩، الصادر عن محكمة التمييز الأردنية بصفتها الحقوقية، هيئة عادية، منشورات 166 قرارك.

الفرع الأول

التحكيم الإلكتروني

عرف المشرع الأردني التحكيم في قانون التحكيم رقم ١٨ لسنة ١٩٥٣ بحيث جاء بما يلي "الإتفاق الخطي المتضمن إحالة الخلافات القائمة والمقبلة على التحكيم"، وتجدر الإشارة إلى أن المشرع الأردني لم يورد تعريف واضح ومباشر للتحكيم في قانون التحكيم رقم ٣١ لسنة ٢٠٠١ وتعديلاته.^{١٦٧}

وعرفت محكمة التمييز الأردنية التحكيم بأنه " عبارة عن عقد يتفق شخص أو أكثر فيه على إحالة النزاع الذي نشأ أو ينشأ بينهما في تنفيذ العقد على محكمين للفصل فيه بدلاً من الإلتجاء للقضاء".^{١٦٨}

ومما لا شك فيه أن العقود الإلكترونية كما ذكرنا تتمتع بالصفة الدولية أي انه يصعب اجتماع الأطراف المتعاقدة في مكان واحد في الغالب الأمر الذي يدفع الغالبية إلى اللجوء إلى ما يعرف بالتحكيم الإلكتروني، ذهب جانب من الفقه إلى أن التحكيم الإلكتروني لا يختلف من حيث المفهوم عن التحكيم التقليدي باعتباره وسيلة يلجأ إليها الأطراف لفض النزاعات الناتجة عن العلاقة العقدية التي تربطهم ولكن يختلف التحكيم الإلكتروني في الآلية المستخدمة لفض النزاع بحيث يتميز باستخدام الإنترنت وغيره من وسائل الإتصال وتكنولوجيا المعلومات وغيرها لفض النزاع.^{١٦٩}

ويتميز التحكيم الإلكتروني عن التحكيم التقليدي بالعديد من المزايا بحسب بعض الآراء الفقهية، فيعد التحكيم الإلكتروني أسرع من التحكيم التقليدي، ومن جهة أخرى فإن التحكيم الإلكتروني يكون في الغالب

¹⁶⁷ قانون التحكيم الأردني رقم ١٨ لسنة ١٩٥٣ وتعديلاته.

قرار رقم ١٧٨٣ لسنة ٢٠١٠ الصادر عن محكمة التمييز بصفتها الحقوقية، منشورات قرارك.

نبيل مقابلة، التحكيم الإلكتروني، مجلة الفقه والقانون، العدد ٢٤، ٢٠١٤، ص ٨.

ذات تكلفة منخفضة مقارنة مع التحكيم التقليدي بحيث لا يكون هناك تجمعات وحجز قاعات وانعقاد للجلسات في مكان يتطلب سفر وما إلى ذلك، ومن جهة أخرى يتميز التحكيم الإلكتروني بالملاءمة بحيث يتم العمل على القضايا التحكيمية على مدار ٢٤ ساعة في اليوم، ومن جهة أخرى توفر وسائل الإتصال وتكنولوجيا المعلومات العديد من الخصائص والمزايا المتعلقة في عمليات التخزين وإسترجاع البيانات والوصول إلى البيانات المخزنة بشكل أسرع وأكثر فاعلية من التحكيم التقليدي.^{١٧٠}

مما لاشك فيه أن اللجوء إلى التحكيم الإلكتروني كوسيلة لفض المنازعات يحقق العديد من المزايا، وسنتعرض أهمها، وهي كالتالي:

أولاً: التحكيم يوفر الوقت

التحكيم هو عملية سريعة إلى حد كبير في حل المنازعات بحيث يتم سماع الأطراف والتباحث في النزاع بشكل فوري حالما يحال النزاع الى هيئة التحكيم دون إطالة في الشكليات أو الإجراءات في حين أن البدائل الأخرى بطيئة في كثير من الأحيان وتستغرق وقت أطول بسبب الإجراءات الروتينية.^{١٧١}

ويرى الباحث أن السبب في ذلك هو أنه لا يكون هناك إجراءات مطولة لعدة دوائر ولعدة أشخاص كما في القضاء التقليدي لأن عملية التحكيم تنحصر في الهيئة التحكيمية ونظراً لقصر الإجراءات التحكيمية التي نظمها قانون التحكيم، عدا عن ذلك فقد ألزمت غالبية التشريعات الوطنية هيئة التحكيم بمدة معينة

رجاء بني شمس، الإطار القانوني للتحكيم الإلكتروني، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة النجاح، ٢٠٠٩، ص ١٤-١٧٠.

(/، تاريخ زيارة الموقع ١٦/٨/٢٠٢١ <http://tahkeem.ae> الموقع الإلكتروني لمركز الشارقة للتحكيم التجاري الدولي (171) الساعة ٦.٢٣ مساءً.

للفصل في النزاع ومنها قانون التحكيم الأردني بحيث جاء^{١٧٢} بما يلي " على هيئة التحكيم إصدار الحكم المنهي للخصومة كلها خلال الموعد الذي إتفق عليه الطرفان فإن لم يوجد إتفاق وجب أن يصدر الحكم خلال اثني عشر شهراً من تاريخ إكمال تشكيل هيئة التحكيم وفي الأحوال جميعها يجوز أن تقرر هيئة التحكيم قبل إنقضاء المدة تمديدًا مدة أو مدداً أخرى على أن لا يزيد مجموعها على اثني عشر شهراً ما لم يتفق الطرفان على مدة تزيد على ذلك".

ثانياً: المرونة

يوفر التحكيم إمكانية التحكم بمواعيد جلسات التحكيم بحيث تناسب احتياجات الأطراف المعنية وأوقات تفرغها وبالتالي إعطائهم مساحة وحرية أكبر في البدء بإجراءات التحكيم متى يشاؤون وذلك لأن العملية برمتها عملية مرنة ويحق للأطراف المعنية الإتفاق على جميع المسائل الإجرائية الرئيسية كإجراء التحكيم عبر الوثائق الخطية أو عن طريق جلسات الإستماع الشفهية. أي أنه يمكن لأطراف التحكيم بالإتفاق بينهم وبتنسيق من هيئة التحكيم تحديد مواعيد إجراءات التحكيم وجلساته ومختلف النفقات والتكاليف المالية بحيث يترك لهم تحديدها ولا تفرض عليهم فرضاً^(١٧٣)

ويرى الباحث في هذا الصدد أن المرونة قد تتحقق في عملية التحكيم في أن هناك حرية كبيرة وواسعة للأطراف المحتكمة في إختيار هيئة التحكيم في حالة التحكيم الحر وحتى في التحكيم المؤسسي نظراً لأن الاطراف المحتكمة هم من يختارون مؤسسة التحكيم خاصة في إطار التحكيم الإلكتروني.

المادة ٣٧ من قانون التحكيم الأردني رقم ٣١ لسنة ٢٠٠١ المعدل بالقانون رقم ١٦ لعام ٢٠١٨. 172.

الموقع الإلكتروني لمركز الشارقة للتحكيم التجاري الدولي، مرجع سابق، تاريخ زيارة الموقع ١٧/٨/٢٠٢١، الساعة ٥.٢٣. 173

مساءً.

وفي هذا الصدد لابد لنا من الحديث عن أهم عيوب التحكيم الإلكتروني بحيث يعاب على التحكيم

الإلكتروني بعدة أمور من أهمها ما يلي:

أولاً: السرية

أن التحكيم التقليدي يتمتع بالسرية بإعتبار أن جلسات التحكيم تتعقد بسرية كأصل عام، ولكن جاء جانب من الفقه بأن السرية في التحكيم الإلكتروني قد تكون أحد السلبيات التي يعاب عليها في التحكيم الإلكتروني نظراً إلى أن التحكيم الإلكتروني يجري في مجال شبكة الإنترنت التي يسهل اختراقها وبالتالي الوصول إلى معلومات الأطراف المحكّمة.^{١٧٤}

ولا يتفق الباحث مع هذا الرأي بحيث أن هناك تطور كبير في حماية الفضاء الإلكتروني من الإختراق خاصة مع ظهور ما يعرف بالتشفير بحيث عرفه جانب من الفقه بأنه "عبارة عن عملية تمويه الرسالة بطريقة تخفي حقيقة محتواها وتجعلها رموز غير مقروءة بحيث تجعل المعلومات غير قابلة لفك تشفيرها إلا من خلال من يملك مفتاح فك التشفير المناسب الذي يكون في الغالب عبارة عن كلمة مرور"^{١٧٥}، وفي تعريف آخر للتوقيع الإلكتروني يمكن القول بأنه " مجموعة من الاجراءات التقنية والتي يمكن الاعتماد عليها في تحديد هوية الأشخاص المتعاملين في الوسط الإلكتروني"^{١٧٦}، ومن جهة فإن كل إضرار بالغير يلزم فاعله

رجاء بني شمس، الإطار القانوني للتحكيم الإلكتروني، مرجع سابق، ص ١٨. 174.

عمر المومني، التوقيع الإلكتروني وقانون التجارة الإلكترونية، ط١، دار وائل للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣، ص ٥٤. 175.

محمد الفهداوي، الأهلية القانونية للتعاقد في البيئة الإلكترونية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، عمان، 176.

٢٠٢٠، ص ٥٦.

بالضمان ولو كان غير مميز، وعليه يجوز لكل من لحقه ضرر جراء اختراق خصوصيته من خلال الوصول الغير مشروع للبيانات اللجوء للقضاء استناداً لأحكام المسؤولية المدنية (المسؤولية عن الفعل الضار)^{١٧٧}.

ثانياً: عدم ملاءمة القوانين

ذهب جانب من الفقه إلى أن غالبية التشريعات الوطنية نظمت التحكيم بقوانين وبالتالي فرضت العديد من الشروط المتعلقة بإتفاق التحكيم وبآلية إصدار حكم التحكيم وبإجراءات التحكيم وبهذه الحالة قد لا يكون التحكيم الإلكتروني محققاً لكافة الشروط التي تنص عليها القوانين الوطنية.^{١٧٨}

ولا يتفق الباحث مع هذا الرأي لعدة أسباب من أهمها أن غالبية التشريعات تأثرت بتطور وسائل الإتصال وتكنولوجيا المعلومات بحيث أجازت استخدام وسائل التكنولوجيا في العملية التحكيمية ومثال ذلك المشرع الأردني الذي أجاز سماع شهادة الشهود من خلال الإنترنت بحيث جاء^(١٧٩) بما يلي "يجوز لهيئة التحكيم قبول سماع أقوال الشهود باستخدام وسائل الإتصال التكنولوجية المختلفة بما فيها المتلفزة أو الدارة المغلقة..."، وكذلك الأمر بالنسبة لإتفاق التحكيم بحيث جاء^(١٨٠) بما يلي "...ويكون إتفاق التحكيم مكتوب إذا ورد في وثيقة موقعة من الأطراف أوفي صورة مخاطبات أو مراسلات ورقية أو إلكترونية ...".

ثالثاً: الإخلال بمبادئ التحكيم

نصر البلعاوي، المسؤولية المدنية الناشئة عن أعمال التنفيذ القضائي، ط١، دار يافا للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 177.

٢٠٢١، ص ١١٠.

رجاء بني شمس، الإطار القانوني للتحكيم الإلكتروني، مرجع سابق، ص ١٩. 178.

المادة ٣٢ من قانون التحكيم الأردني رقم ٣١ لسنة ٢٠٠١ المعدل بالقانون رقم ١٦ لعام ٢٠١٨. 179.

المادة ١٠ من قانون التحكيم الأردني رقم ٣١ لسنة ٢٠٠١ المعدل بالقانون رقم ١٦ لعام ٢٠١٨. 180.

ذهب جانب من الفقه إلى أن التحكيم الإلكتروني يلغي روح القانون من خلال عدة نأحي من أهمها الإخلال بحقوق الدفاع وتقليص الفرص المطلوبة في أن يستفيد كل من المحتكمين من الدفع الإجرائية والموضوعية التي هي أساس مهنة المحاماة.^{١٨١}

ويرى الباحث في هذا الصدد أنه من الممكن حدوث أي من الحالات المذكورة ولكن مهمة المحكم قائمة على أساس أخلاقي ومهني تتمثل بحياد المحكم وإستقلاليته وهي من أهم المبادئ التي يجب أن يتمتع فيها الحكم ومن جهة أخرى أن حق الأطراف المحكّمة في المساواة والحصول على حق الدفاع يعتبر حق مصون ويتضح ذلك من خلال الطعن إمكانية أي من الأطراف المحكّمة اللجوء إلى رفع دعوى بطلان حكم التحكيم أو إلغاء حكم التحكيم إذا ما توافرت أي من الحالات المنصوص عليها في القانون الواجب التطبيق.

الفرع الثاني

المفاوضات الإلكترونية

تعد المفاوضات الإلكترونية وسيلة فعالة في تسوية نزاعات عقود التجارة الدولية كونها تساهم في النقاش والتأاور حتى يتمكن الأطراف من الوصول إلى اتفاق معين وإن تسوية هذه النزاعات يتم عبر الوسائل الإلكترونية مثل الفاكس والبريد الإلكتروني الهاتف وغيرها من الوسائل الإلكترونية، وقد عرف جانب من الفقه المفاوضات الإلكترونية بأنها " عبارة عن مشاورات ومناقشات تهدف إلى تبادل الآراء ووجهات النظر بين الأطراف المتنازعة بهدف الوصول إلى حل يحقق الغاية العقدية وينتهي به النزاع بين

نبيل مقابلة، التحكيم الإلكتروني، مرجع سابق، ص ١٥. 181

الأطراف بصورة تحقق التوازن العقدي باستخدام وسائل الإتصال وتكنولوجيا المعلومات^{١٨٢}، وعرفها جانب آخر من الفقه بأنها " تكون المفاوضات عبارة عن مجموعة من الأعمال المدية التي تهدف إلى تبادل الآراء وجهات النظر من أجل الوصول إلى اتفاق معين حول مصلحة مشتركة أو لحل مشكلة ما"^{١٨٣}.

وإن المفاوضات تأخذ العديد من الصور فمن الممكن أن يتم من خلال المفاوضات تحديد الاحتياجات والتوصل إلى اتفاق يحقق المصلحة المشتركة بين الأفراد^{١٨٤}، ويتم إجراء المفاوضات من خلال عدة وسائل، فمن الممكن أن تكون من خلال مراكز التسوية الإلكترونية أو من خلال أشخاص يتم الاتفاق على تسميتهم لحسم النزاع، وتقوم عملية التفاوض الإلكتروني إما من خلال البريد الإلكتروني أو من خلال الاتصال المباشر مع أطراف المنازعة أو من خلال صفحات تكون تابعة إلى مركز تسوية المنازعات عن طريق المفاوضات، ويوجد طريقة أخرى تعرف في إدارة المفاوضات بحيث يوفر مركز المفاوضات الأنظمة والبرامج الإلكترونية التي من خلالها يمكن لأطراف المنازعة الدخول إلى قواعد البيانات وتبادل الآراء ووجهات النظر لحسم النزاع دون أن يكون للمركز أي دور في التدخل بل يقتصر دوره على إدارة المفاوضات من خلال الإشراف على العملية التقنية، ومن أهم الأنظمة المتبعة في المفاوضات الإلكترونية ما يعرف بنظام ال (NET case)، والذي يتم إدارته من خلال جهاز حاسوب وهو نظام تابع لغرفة

طارق عجيل، التنظيم الاتفاقي للمفاوضات العقدية، بحث منشور في مجلة المؤتمر العلمي الأول، كلية القانون، جامعة 182

القادسية، ٢٠٠٨، ص ١٨٢.

علاء موسى، المفاوضات الإلكترونية، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، العدد ٤، المجلد ٧، ٢٠١٥، 183

ص ٥١٧.

نصر البلعوي، الوافي في شرح أحكام قانون العمل، ط١، كتاب قيد النشر (دار الثقافة للنشر والتوزيع)، ص ٢٢. 184.

التجارة الدولية في باريس ومن خلاله يمكن لأطراف التفاوض الإلكتروني أن يرسلوا المستندات والوثائق بشكل آمن وسهل بحيث أن هذا النظام يتمتع بدرجة عالية من السرية والأمان.^{١٨٥}

علاء موسى، المفاوضات الإلكترونية، مرجع سابق، ص ١٨٥.٥٣٣

الخاتمة

توصلنا إلى نهاية البحث بحيث خلص الباحث إلى عدة نتائج وتوصيات، وهي كالتالي:

النتائج:

١. يعرف العقد الإلكتروني بأنه " الاتفاق الذي يتم انعقاده بوسائل إلكترونية كلياً أو جزئياً " .
٢. ينطبق على الإيجاب والقبول الأحكام المنطبقة على العقود العادية إلا أن الإختلاف يكمن في طريقة التعبير عنهم بحيث يكون من خلال وسائل إلكترونية مرئية أو مسموعة أو مقروءة.
٣. يتخذ الإيجاب الإلكتروني عدة صور مثل (الإيجاب عبر البريد الإلكتروني، الإيجاب عن طريق المحادثة المباشرة والمشاهدة عبر الإنترنت، الإيجاب عبر الموقع الإلكتروني).
٤. هناك جدل فقهي حول الاعتداد بالسكوت بأنه رضى في مجال العقود الإلكترونية لكن الرأي الراجح أخذ بعد الأخذ بالسكوت كتعبير عن القبول.
٥. للعقد الإلكتروني حجية الأسناد العادية في الإثبات إذا ارتبط بتوقيع إلكتروني محمي أو موثق، وإذا لم يكن مرتبط بتوقيع إلكتروني فيكون له حجية الأوراق الغير موقعة في الإثبات.
٦. من أهم طرق تسوية النزاعات الناشئة عن العقود الإلكترونية ما يعرف بالتحكيم الإلكتروني والمفاوضات الإلكترونية.

التوصيات:

يوصي الباحث المشرع الأردني بضرورة إيجاد قواعد قانونية تنظم مسألة التعاقد الإلكتروني من خلال إيجاد قواعد خاصة تتعلق بالعقود الإلكترونية نظراً لكثرة التعامل بها، ومن جهة أخرى تشديد العقوبات على من يعتد على السندات الإلكترونية لخلق بيئة قانونية آمنة للمتعاملين بالوسط الإلكتروني.

قائمة المراجع

الكتب

١. عدنان العمر، حسني عمارين، الاصول القانونية للتجارة الدولية، ط١، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٧.
٢. عمر المومني، التوقيع الإلكتروني وقانون التجارة الإلكترونية، ط١، دار وائل للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣.
٣. فرج، توفيق ، النظرية العامة للالتزام، نظرية العقد، الاسكندرية، المكتب المصري الحديث، ١٩٦٩.
٤. لجنة القانون، الجوانب القانونية للتجارة الإلكترونية، ط١، القاهرة، ٢٠١٤.
٥. ماجد أبا الخيل، التعاقد الإلكترونية، ط١، مكتبة الراشد، السعودية، الرياض، ٢٠٠٩.
٦. محمد المطالقة، الوجيز في عقود التجارة الإلكترونية، ط١، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ٢٠١٦.
٧. نصر البلعاوي، المسؤولية المدنية الناشئة عن أعمال التنفيذ القضائي، ط١، دار يافا للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ٢٠٢١.
٨. نصر البلعاوي، النظام القانوني لشركة الشخص الواحد، ط١، دار يافا للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ٢٠٢١.
٩. نصر البلعاوي، الوافي في شرح أحكام قانون العمل، ط١، كتاب قيد النشر (دار الثقافة للنشر والتوزيع)، ٢٠٢١.
١٠. نضال برهم، أحكام عقود التجارة الإلكترونية، ط١، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٥.
١١. يوسف عبيدات، مصادر الالتزام في القانون المدني الأردني، ط٣، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ٢٠١٦.

الرسائل الجامعية والأبحاث المنشورة

١. إلياس ابن ساسي، التعاقد الإلكتروني والمسائل القانونية المتعلقة به، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ، المجلد ١، العدد ٢، ٢٠٠٣.

٢. رجاء بني شمس، الإطار القانوني للتحكيم الإلكتروني، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة النجاح، ٢٠٠٩.
٣. طارق عجيل، التنظيم الاتفاقي للمفاوضات العقدية، بحث منشور في مجلة المؤتمر العلمي الأول، كلية القانون، جامعة القادسية، ٢٠٠٨.
٤. علاء عابنة، خصوصية الإيجاب والقبول في التعاقد الإلكتروني، المجلة الاردنية في القانون والعلوم السياسية، المجلد ١ العدد ١، ٢٠٠٩.
٥. علاء موسى، المفاوضات الالكترونية، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، العدد ٤، المجلد ٧، ٢٠١٥.
٦. لما سلهب، مجلس العقد الإلكتروني، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، ٢٠٠٨.
٧. محمد الفهداوي، الأهلية القانونية للتعاقد في البيئة الإلكترونية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، عمان، ٢٠٢٠.
٨. محمد عقوني، الإيجاب والقبول في العقد الإلكتروني، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، جامعة محمد خيضر بسكرة، المجلد ٥، العدد ١ (عدد خاص)، ٢٠٢٠، الجزائر.
٩. نبيل مقابلة، التحكيم الإلكتروني، مجلة الفقه والقانون، العدد ٢٤، ٢٠١٤.

التشريعات النافذة

١. القانون المدني الأردني رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٦.
٢. قانون المعاملات الإلكترونية الأردني رقم ١٥ لسنة ٢٠١٥.
٣. قانون البيانات الأردني رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٢.
٤. قانون التحكيم الأردني رقم ١٨ لسنة ١٩٥٣ وتعديلاته.
٥. قانون التحكيم الأردني رقم ٣١ لسنة ٢٠٠١ المعدل بالقانون رقم ١٦ لعام ٢٠١٨.

قرارات المحاكم

١. الحكم رقم ١٧٨٣ لسنة ٢٠١٠ الصادر عن محكمة التمييز الأردنية بصفتها الحقوقية، هيئة عادية، منشورات قرارك.
٢. الحكم رقم ٢٦٠٧ لسنة ٢٠١٩، الصادر عن محكمة التمييز الأردنية بصفتها الحقوقية، هيئة عادية، منشورات قرارك.

المواقع الإلكترونية

الموقع الإلكتروني لمركز الشارقة للتحكيم التجاري الدولي (<http://tahkeem.ae>)، تاريخ زيارة الموقع

٢٠٢١/٨/١٦ الساعة ٦.٢٣ مساءً.

واقع وأفاق الشمول المالي في العراق مع إشارة خاصة لإقليم كردستان - العراق .

مستخلص البحث:

ارتفع الاهتمام الدولي في تحقيق الشمول المالي من خلال إيجاد التزام واسع لدى الجهات الرسمية (الحكومية) لتحقيق الشمول المالي وتنفيذ سياسات يتم من خلالها تعزيز وتسهيل وصول واستخدام كافة فئات المجتمع للخدمات والمنتجات المالية وتمكينهم من استخدامها بالشكل الأمثل مع توفير خدمات مالية متنوعة ومبتكرة بتكاليف منخفضة من خلال مزودي هذه الخدمات، ونظراً لسعة إدراك دول العالم المختلفة لأهمية الشمول المالي، شجعت الباحث على دراسة الشمول المالي في إقليم كردستان العراق نظراً لما يتمتع به الإقليم من استقرار امني واقتصادي يساعد على توسيع نطاق الشمول المالي، وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها بالاتي:

1- إن نسبة الشمول المالي في إقليم كردستان بلغت (47.0%) بينما بلغت النسبة في العراق (23%) وهي نسبة ضعيفة مقارنة ببعض الدول العربية أو النامية .

2 - هناك مجموعة من العوائق التي تقف حائلاً دون توسيع مدى الشمول المالي لكي تبلغ نفس النسب في البلدان المتقدمة، وهذه العوامل يمكن حصرها بـ (سوء الخدمات المصرفية، تعقيد الإجراءات المصرفية، البعد عن مكان الإقامة، عدم الثقة في النظام المصرفي، قلة فروع المصارف).

مصطلحات البحث: النظام المصرفي، الشمول المالي، الخدمات المالية، المنتجات المالية، المصارف الإلكترونية

هيكل الدراسة :

كي يستطيع الباحث عرض الدراسة بشكل منهجي ، تم تبويبها على الشكل الآتي :
مقدمة.

أولاً: الإطار المنهجي للبحث.

1.1- إشكالية البحث وأهميته

2.1- فرضية البحث

3.1- أهداف البحث .

ثانياً: الإطار النظري للبحث

1.2- مفهوم الشمول المالي.

2.2- أبعاد الشمول المالي حسب البنك الدولي.

3.2- واقع الشمول على المستوى الدولي.

4.2- متطلبات واليات بناء استراتيجيات الشمول المالي في العراق.

ثالثاً: الإطار التطبيقي للبحث.

1.3 - تصميم استمارة جمع البيانات.

2.3- مجتمع وعينة البحث.

3.3- تحليل البيانات.

مقدمة :

في نهاية أزمة الرهن العقاري العالمية التي حدثت عام 2007 والتي أدت إلى انهيارات كبيرة في السوق المالي والمصرفي ازداد الاهتمام الدولي في تحقيق الشمول المالي من خلال إيجاد التزام واسع لدى الجهات الرسمية (الحكومية) لتحقيق الشمول المالي وتنفيذ سياسات يتم من خلالها تعزيز وتسهيل وصول واستخدام كافة فئات المجتمع للخدمات والمنتجات المالية وتمكينهم من استخدامها بالشكل الأمثل مع توفير خدمات مالية متنوعة ومبتكرة بتكاليف منخفضة من خلال مزودي هذه الخدمات ونظراً لأهمية الموضوع فقد بادرت

حوالي 100 دولة باتخاذ خطوات لإنشاء إستراتيجية وطنية للشمول المالي أو إصدار تشريعات تنظم عملية الإنشاء، وقد رافق ذلك انضمام أكثر من 122 مؤسسة مالية عالمية للتحالف العالمي للشمول المالي والتزم أكثر من 47 دولة من دول العالم النامي (بإعلان مايا) لتعزيز الشمول المالي (التحالف العالمي للشمول المالي، 2010)، ونظراً لسعة إدراك دول العالم المختلفة لأهمية الشمول المالي، شجعت الباحث على دراسة الشمول المالي في إقليم كردستان العراق نظراً لما يتمتع به الإقليم من استقرار امني واقتصادي يساعد على توسيع نطاق الشمول المالي.

أولاً: الإطار المنهجي للبحث.

1.1- إشكالية البحث وأهميته .

نظراً لأهمية الشمول المالي لكونه يستهدف توسيع نطاق الخدمات المالية إلى أكبر شريحة من المستفيدين وبالتالي يعمل على إدماج هذه الشريحة في الخدمات المالية والمصرفية وزيادة فعاليتها في التأثير على قنوات الادخار والاستثمار وانعكاس ذلك على زيادة الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي توسيع مستوى الرفاهية الاجتماعية، انطلاقاً من هذه الأهمية ، يمكن طرح إشكالية البحث بالتساؤلات الآتية:

- ما هو مدى الشمول المالي في إقليم كردستان.
- ما هي معوقات تعزيز الشمول المالي في إقليم كردستان

2.1- فرضية البحث.

يقوم هذا البحث على الفرضيتين التاليتين :

الفرضية الأولى : الشمول المالي في إقليم كردستان ضعيف وهو دون المتوسط الوطني.
الفرضية الثانية : (يعتقد إن ضعف وسوء الخدمات المصرفية إضافة إلى عامل الثقة والأمان تعد عائقاً رئيساً في عدم توسع الشمول المالي).

3.1- أهداف البحث

يستهدف البحث تحقيق الآتي:

- الوقوف على مستوى الشمول المالي في إقليم كردستان .
- تحديد طبيعة المعوقات التي تحول دون تحقيق الشمول المالي.
- اقتراح الاستراتيجيات التي تساعد على توسيع نطاق الشمول المالي.

ثانياً: الإطار النظري للبحث

1.2- مفهوم الشمول المالي.

الشمول المالي، مصطلح يحمل في ثناياه العديد من التعريفات، ولعل أبرزها: إدخال أو دمج الفئات التي يطلق عليها مهمشة مالياً أو من ذوي الدخل المالي المنخفض الذي لا يسمح لها بالانخراط في عمليات النظام المصرفي، بالتعامل مع الجهاز المصرفي من خلال منظومة العمل الرقمية باستخدام نظم الاتصالات الحديثة، بمعنى إتمام جميع التعاملات المالية بطريقة إلكترونية .

ويعرّف البنك الدولي الشمول المالي في تقريره الصادر عام 2014 تحت عنوان تقرير التنمية المالية العالمي « على أنه (نسبة الأشخاص أو الشركات التي تستخدم الخدمات المالية).

ونظراً لتباين التعريف وبهدف التوافق حول تعريف موحد للشمول المالي مقبول دولياً، وضعت مجموعة العمل المعنية ببيانات الشمول المالي الشروط الأساسية التالية المقترح أن تتوفر في مؤشرات الشمول المالي (جلال الدين بن رجب، 2015):

• **الفائدة والملائمة** : اختيار المؤشرات التي تساعد على وضع السياسات الوطنية للشمول المالي.

• **الاتساق** : ضمان اتساق القياس وقابلية المقارنة في الزمان والمكان.

• **التوازن** : تناول الشمول المالي لجانب العرض (الوصول للخدمات المالية) والطلب (الاستفادة من هذه الخدمات .)

• **البراغماتية** : الاعتماد قدر الإمكان على بيانات متوفرة ومتاحة لتقليل التكلفة والجهد.

• **المرونة** : ما من شك أن تحقيق الشمول المالي مرتبط بالسياق الاقتصادي والجغرافي والاجتماعي والثقافي.

2.2- أبعاد الشمول المالي حسب البنك الدولي.

وضع البنك الدولي مجموعة من المؤشرات والأبعاد التي يمكن من خلالها قياس الشمول المالي ، وهذه

الأبعاد يمكن تلخيصها بالمؤشرات الآتية (Measuring) Asli Demirgüç – Kunt and Leora Klapper (2012, P. 3) « Financial Inclusion: The Global Financial Inclusion Index (Global Findex) », The World Bank and Bill & Melinda Gates Foundation-

البعد الأول : استخدام الحسابات المصرفية:

هناك مجموعة من المؤشرات التي يمكن استخدامها لقياس بعد استخدام الحسابات المصرفية منها:

• نسبة البالغين الذين لهم حساب مالي في المؤسسات الرسمية مثل البنوك، ومكاتب البريد، ومؤسسات التمويل الصغرى.

- الغرض من الحسابات (شخصية أو تجارية).
- عدد المعاملات (الإيداع والسحب).
- طريقة الوصول إلى الحسابات المصرفية (مثل أجهزة الصراف الآلي، فروع البنك.)

البعد الثاني : - الادخار: توجد مجموعة من المؤشرات لقياس بعد الادخار منها .

- النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بالادخار خلال 12 شهر الماضية باستخدام المؤسسات المالية الرسمية (مثل البنوك ومكاتب البريد وغيرها.)
- النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بالادخار خلال 12 شهر الماضية باستخدام مؤسسة توفير غير رسمي أو أي شخص خارج الأسرة.
- النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بالادخار خلاف ذلك (الادخار في المنزل) خلال 12 شهر الماضية.

البعد الثالث : الاقتراض: ويتضمن هذا البعد المؤشرات الآتية.

- النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في 12 شهر الماضية من مؤسسة مالية رسمية.
- النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في 12 شهر الماضية من مصادر (تقليدية غير رسمية بما في ذلك الاقتراض من الأسرة والأصدقاء.)
- **البعد الرابع : المدفوعات:** ويتضمن هذا البعد المؤشرات الآتية.
- النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي الأجور أو المدفوعات الحكومية في 12 شهر الماضية.

- النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي أو إرسال الأموال إلى أفراد الأسرة الذين يعيشون في أماكن أخرى خلال 12 شهر الماضية.
- النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا الهاتف المحمول لدفع فواتير أو إرسال أو تلقي أموال في 12 شهر الماضية.

البعد الخامس : التأمين: ويتضمن هذا البعد المؤشرات الآتية

- النسبة المئوية للبالغين الذين يقومون بتأمين أنفسهم.
- النسبة المئوية للبالغين الذين يعملون في الأنشطة الاقتصادية المختلفة ويقومون بالتأمين على أنشطتهم ضد الكوارث الطبيعية (هطول الأمطار والعواصف والحرائق وغيرها).

3.2 - واقع الشمول المال على المستوى الدولي.

الشمول المالي باعتباره دمج الفئات التي يطلق عليها مهمشة مالياً أو من ذوي الدخل المالي المنخفض بالتعامل مع الجهاز المصرفي من خلال منظومة العمل الرقمية باستخدام نظم الاتصالات الحديثة. وبناءً على ذلك تباين موقف الدول فيما يتعلق بالشمول المالي حيث حظيت الدول المتقدمة بدرجة عالية من الشمول المالي في حين كانت درجة الشمول المالي في البلدان النامية والعربية منها ضعيفة والجدول الآتي يكشف عن مدى الشمول المالي في دول مختارة .

جدول رقم (1)

مؤشرات مختارة حول الشمول المالي على المستوى الدولي

المجموعة	البلد	النسبة المئوية للبالغين الذين لديهم حسابات مصرفية	الفرق بين النساء والرجال الذين يمتلكون حسابات مصرفية	الفرق بين الأغنياء والفقراء الذين يمتلكون حسابات مصرفية
مجموعة الدول الصناعية المتقدمة	السويد	100%	---	---
	سويسرا	98%	---	---
	نيوزلندا	99%	---	---
	اليابان	98%	---	---
	أمريكا	93%	---	12%
	ألمانيا	99%	---	---
مجموعة الدول الصاعدة	البرازيل	70%	5%	22%
	الهند	80%	6%	5%
	تركيا	69%	29%	20%

العراق	23%	6%	7%
الأردن	42%	6%	7%
الكويت	80%	10%	15%
السعودية	72%	22%	12%
الإمارات	88%	16%	9%
لبنان	45%	24%	25%
ليبيا	66%	29%	20%
تونس	37%	17%	26%
اليمن	8%	32%	42%

المصدر : World bank.Global index data base 2017 ,p126

أظهرت بيانات للبنك الدولي، أن نسبة الشمول المالي في السويد سجلت أعلى مستوى في دول مجموعة العشرين في عام 2017، حيث بلغت النسبة 100 %، وجاءت بعدها نيوزلندا بنسبة 99% ثم سويسرا واليابان بنسبة 98 % في كليهما، وعربياً سجلت اليمن أقل مستوى في نسبة الانتشار المالي في عام 2017، حيث لم تتجاوز النسبة فيها 8 % من إجمالي عدد السكان فوق سن 15 عاماً، وفي العراق بلغت النسبة 23 %، وفي الأردن بلغت النسبة 42 %، وفي تونس بلغت النسبة 37%.

2-4 متطلبات واليات بناء استراتيجيات الشمول المالي في العراق:

أظهرت بيانات للبنك الدولي (البنك الدولي، 2017)، أن نسبة الشمول المالي في العراق بلغت 23 % عام 2017 متأخراً بذلك على عدد من الدول الأجنبية والعربية ، وكي يتم معالجة هذه المشكلة فان ذلك يتطلب دراسة الأتي :

متطلبات الشمول المالي:

لكي يتم دراسة الشمول المالي لابد من تحقيق مجموعة من المتطلبات والتي يمكن

إيجازها كالآتي :

- 1 . تحديد الأهداف التي يمكن من خلالها تحقيق ورفع كفاءة الشمول المالي (اتحاد بنوك مصر، 2016).
2. دراسة السوق المصرفي دراسة جديدة لمعرفة مدى جدوى المنتجات الموجودة حالياً ومدى تناسبها مع احتياجات أفراد المجتمع.

3. دراسة مطالب واحتياجات السوق من الخدمات المصرفية لتحقيقها على أرض الواقع.
4. لعمل على إطلاق خدمات جديدة تغطي كافة المتطلبات المالية والمصرفية لكل فئات المجتمع.
5. من شروط الشمول المالي متابعة العملاء ومدى رضاهم عن الخدمات المُتاحة وتوفير وتزويدهم بكل المعلومات التي يحتاجونها عن حساباتهم.
- 6 . توفير الخدمات الاستشارية للعملاء ومساعدتهم في اختيار الخدمات الأكثر ملائمة لهم والتي تساعد على إدارة أموالهم بطريقة سليمة.
7. العمل على تفعيل دور الجهات الرقابية المختلفة مما يكسب ثقة العملاء بالخدمات المُقدمة .

آليات بناء استراتيجيات الشمول المالي في العراق

- كي يتم تصميم وتبني إستراتيجية الشمول المالي في العراق يستحسن العمل وفق السياقات الآتية:
- 1 : تشكيل فريق يكلف بتصميم إستراتيجية الشمول المالي على أن يكون هذا الفريق من أصحاب المصلحة من وجود هذه الإستراتيجية ،وعلى ضوء ذلك فان هذا الفريق لابد أن يتكون من الجهات الآتية :

- المصرف المركزي والمصارف التجارية والمتخصصة .
 - رابطة المصارف الأهلية .
 - الوزارات القطاعية (المالية ،الاقتصاد، الاتصالات)
 - الغرف التجارية والصناعية وهيئة سوق رأس المال.
 - الجامعات ومراكز البحوث والدراسات.
- 2- إجراء دراسات مسحية بطريقة (CROSS SECTION), وباستخدام طريقة المعاينة العنقودية لجمع البيانات)، للوقوف على طبيعة التعاملات المالية الحالية وآفاقها المستقبلية.
 - 3- القيام بتحليل الوضع القائم من خلال استخدام المصفوفة المتداخلة (SWOT&PESTEL) للوقوف على الفرص والتهديدات التي تواجه بناء الإستراتيجية مع وضع الأوزان الترجيحية لكل عنصر من عناصر المصفوفة .
 - 4- بناء المؤشرات المتعلقة بجانب الطلب والعرض على الخدمات المصرفية بشكلها التقليدي والرقمي.
 - 5- تحديد متطلبات بناء الإستراتيجية على ضوء ما ورد في الفقرة(ثالثا).
 - 6- وضع خطة زمنية (قصيرة ، متوسطة، طويلة) الأجل لتحقيق الاستدامة المالية والشمول

المالي .

7- وضع مؤشرات مراقبة لتنفيذ الإستراتيجية .

ثالثاً: الإطار التطبيقي للبحث.

1.3 - تصميم استمارة جمع البيانات.

2.3- مجتمع وعينة البحث.

3.3- تحليل البيانات.

1.3 - تصميم استمارة جمع المعلومات.

لغرض جمع المعلومات الضرورية لانجاز الدراسة ،قام الباحث بتصميم استمارة جمع معلومات ،وقد

تضمنت هذه الاستمارة نوعين من البيانات هما :

أ. البيانات العامة مثل (الجنس ، العمر ، المستوى التعليمي ، المنطقة ، المحافظة .. وغيرها)

ب. البيانات المتعلقة بإبعاد الشمول المالي وهي (بعد الادخار ، بعد التعامل مع الحسابات المصرفية ،

بعد الاقتراض ، بعد المدفوعات ، بعد التامين) ،وقد استخدم الباحث في هذه الأسئلة المقياس الثنائي (نعم ،

لا) ، حيث أعطى للإجابة (لا) القيمة (1) ، وللإجابة نعم القيمة (2) ، ويعود سبب استخدام المقياس

الثنائي حصراً لكون الأسئلة هي أسئلة حقائق لا تحتتمل التأويل أو التعدد فوق المقياس الثنائي.

2.3- مجتمع وعينة البحث.

لغرض تحديد حجم عينة البحث من الضروري تحديد مجتمع البحث ،ومجتمع البحث هو جميع السكان

في إقليم كردستان موزعين حسب البيئة (حضرية ، ريفية) ،

وللوقوف على عدد السكان ،تمت الاستعانة بأحدث بيانات صادرة عن وزارة التخطيط في بغداد ، وهذه

البيانات كما موضحة في الجدول الآتي:

جدول رقم (2)

تقديرات السكان في اقليم كردستان - العراق لعام 2018(بآلاف)

المجموع الكلي	المجموع		الريف		الحضر		المحافظة
	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	
1,881,778	918,391	963,387	155,078	155,609	763,313	780,778	اربيل

2,162,279	1,080,603	1,081,676	163,844	168,556	917,288	914,831	السليمانية
1,292,535	644,856	647,679	166,844	168,556	478,012	479,123	دهوك
5,336,592	1,563,247	2,692,742	485,766	492,721	2,158,613	2,174,732	المجموع

المصدر: وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء _ تقديرات السكان لعام 2018، بغداد 2018.
وعلى ضوء هذه البيانات تم تحديد حجم العينة العشوائية النسبية كالتالي:

جدول رقم (3)

توزيع العينة حسب المحافظات المشمولة بالدراسة

عدد الاستثمارات المسترجعة	عدد الاستثمارات الموزعة	المحافظة
72	75	اربيل
80	86	السليمانية *
48	52	دهوك
200	213	المجموع

*السليمانية بضمنها محافظة حلبجة.

3.3- تحليل البيانات العامة.

النوع :

جدول رقم (4)

توزيع العينة حسب النوع

المحافظة	ذكر	انثى	المجموع
اربيل	54	18	72
سليمانية	57	23	80
دهوك	38	10	48
المجموع	149	51	200

من الجدول رقم (4) ، يلاحظ إن مجموع الذكور المشمولين بالدراسة كانت اكبر من مجموع الإناث ويعود ذلك إلى صعوبة الوصول إلى المبحوثين من الإناث وضعف استجابتهم ، حيث بلغت نسبة الذكور الذين تم شمولهم بالاستبيان إلى (74.5 %) ن في حين بلغت نسبة الإناث (25.5 %) فقط.

العمر :

جدول رقم (5)

توزيع العينة حسب العمر

المجموع	18 سنة فأكثر	اقل من 18 سنة	المحافظة
72	67	5	اربييل
80	81	9	سليمانية
48	45	3	دهوك
200	183	17	المجموع

من الجدول رقم (5) ، يلاحظ إن مجموع اللذين تتجاوز أعمارهم (18 سنة فأكثر) من المشمولين بالدراسة كانت اكبر من مجموع من هم دون سن الـ (18 سنة) ، حيث بلغت نسبة من تتجاوز أعمارهم (18 سنة فأكثر) (91.5 %) ، في حين بلغت نسبة الذين تقل أعمارهم عن (18 سنة) (8.5 %) فقط.

مكان الإقامة :

جدول رقم (6)

توزيع العينة حسب منطقة السكن

المجموع	بينة ريفية	بينة حضري	المحافظة
72	28	44	اربييل
80	24	56	سليمانية
48	14	34	دهوك
200	66	134	المجموع

من الجدول رقم (6) ، تبين إن المشمولين بالدراسة ممن يقطنون البينة الحضرية بلغ (134) أي بما نسبته (67 %) مقابل ما نسبته (33 %) من المقيمين في المناطق الريفية ، وهذا النسب تتطابق مع التوزيع السكاني في الإقليم بين البينة الحضرية والريفية .

نوع العمل :

جدول رقم (7)

توزيع العينة حسب نوع العمل (الوظيفة)

المجموع	مهن حرة	وظيفة	المحافظة
72	22	50	اربييل

80	19	61	سليمانية
48	12	36	دهوك
200	53	147	المجموع

من الجدول رقم (7) ، تبين إن المشمولين بالدراسة حسب نوع العمل تميل لصالح من لديهم وظائف سواء كان في القطاعين العام والخاص حيث بلغت نسبتهم (73,5%) مقابل ما نسبته (26.5%) ممن يعملون في مهن حرة وليس لديهم وظائف.

المستوى التعليمي :

جدول رقم (8)

توزيع العينة حسب المستوى التعليمي

المجموع	شهادة الدراسة فوق الجامعية	شهادة الدراسة الجامعية	شهادة الدراسة الثانوية	شهادة الدراسة المتوسطة	شهادة الدراسة الابتدائية	المحافظة
72	13	20	24	13	2	اربيل
80	10	25	25	14	6	سليمانية
48	8	12	13	9	6	دهوك
200	31	57	62	36	14	المجموع

من الجدول رقم (8) ، تبين إن توزيع العينة حسب المستوى التعليمي يميل لصالح من يحملون الشهادة الثانوية والذين بلغ عددهم (62 شخص) وبما نسبته (31%) ، في حين جاءت نسبة من يحملون الشهادة الجامعية الأولى بالمرتبة الثانية (28.5%) لتصبح النسبة التراكمية لحملة الشهادة الثانوية والجامعية والبالغة (59.5%) هي الغالبة في العينة المشمولة بالدراسة.

تحليل الأسئلة المتعلقة بإبعاد الشمول المالي:

جدول رقم (9)

إجابات العينة حول أبعاد الشمول المالي

نعم		لا		الأسئلة مصنفة حسب الأبعاد
النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	
8.5	17	91.5	183	هل قمت بالادخار في المؤسسات المالية والمصرفية خلال عام ٢٠١٨
16.0	32	84.0	168	هل قمت بالادخار خارج المؤسسات المالية والمصرفية (جمعيات ادخار مع الأقارب والأصدقاء).
26.5	53	73.5	147	هل قمت بالادخار في المنزل خلال عام 2018.
				بعد التعامل مع الحسابات المصرفية
47.0	94	53.0	106	هل لديك حساب مصرفي .
				في حالة الإجابة بنعم على السؤال السابق ، ما هو الغرض من الحساب المصرفي

65.0	62			- حسابات شخصية.
25.0	32			- حسابات تجارية.
				كم عدد معاملات الإيداع والسحب خلال عام 2018
6.3	6			- من 1- .5
31.9	30			- من 6- 10
61.7	58			- أكثر من 10
				طريقة الوصول إلى الحسابات المصرفية:
46.8	44			- مراجعة البنك مباشرة .
36.1	34			- أجهزة الصراف الآلي .
17.1	16			- الهاتف النقال.
				في حالة الإجابة بعدم وجود حساب مصرفي ، فإن سبب ذلك يعود إلى:
5.6	6			قلة فروع المصارف .
7.5	8			البعد عن مكان الإقامة.
14.1	15			تعقيد الإجراءات المصرفية.
16.3	17			سوء الخدمات المصرفية .
7.5	8			عدم الثقة في النظام المصرفي.
49.0	52			جميع ما سبق
				بعد الاقتراض
4.0	8	96.0	192	هل قمت بالاقتراض من المصارف والمؤسسات المالية خلال عام 2018
11.5	23	88.5	177	هل قمت بالاقتراض من خارج المصارف (الاقتراض من الأقارب والأصدقاء).
				بعد المدفوعات
30.5	61	69.5	139	هل تتلقى الأجور أو أي نوع من المقبوضات من خلال الحسابات المصرفية.
12.0	24	88.0	176	هل قمت بإرسال أو تلقي أموال عن طريق حسابات مصرفية خلال عام 2018
				بعد التامين
2.0	4	96.0	196	هل لديك وثيقة تامين على الحياة.

28.5	57	71.5	143	هل لديك وثائق تامين ضد أنواع مختلفة اخرى من الأخطار
------	----	------	-----	---

من الجدول رقم (9) ، يمكن استخلاص الآتي:

- فيما يتعلق ببعد الادخار فان ما نسبته (8%) ممن لديهم القدرة على الادخار يضعون مدخراتهم داخل المصارف. وهذه النسبة تدل على ارتفاع مستوى الاكتناز لدى عينة البحث.
- قدر التعلق ببعد التعامل مع المصارف فقد بلغت نسبة الذين لديهم حسابات مصرفية في إقليم كردستان (47.0%) وهي أعلى من المعدل الوطني في العراق والبالغة (23%) ويعود سبب ارتفاع النسبة في الإقليم إلى الاستقرار الأمني وكثرة أعداد المصارف الوطنية والأجنبية العاملة في الإقليم.
- فيما يتعلق ببعد الاقتراض فقد لوحظ انخفاض كبير في نسبة الذين يقومون بالاقتراض من المصارف حيث بلغت نسبتهم (4%) فقط ، ويعود ذلك إلى صعوبة إجراءات الحصول على القروض المصرفية.
- يلاحظ من خلال بعد المدفوعات، إن من يستفيدون في تحويل أو استلام الأموال عن طريق الشبكات المصرفية وشركات تحويل الأموال لا يزال ضعيفاً.
- فيما يتعلق ببعد التامين هناك ضعف واضح في عدد ونسبة الأشخاص الذي يتعاملون بوثائق التامين المختلفة باعتبارها احد أوجه النشاط المالي للشركات والأشخاص، حيث الذين يمتلكون وثائق تامين على الحياة ضعيفة جدا ولم تتجاوز نسبتهم (2%) ، أما أنواع التامين الأخرى فان ارتفاع النسبة فيها يعود حسب اعتقاد الباحث إلى التامين الإجباري على السيارات حصرا دون أنواع التامين الأخرى.

اختبار فرضية البحث: يستند هذا البحث على الفرضيتين الآتيتين :

- الشمول المالي في إقليم كردستان ضعيف وهو دون المتوسط الوطني.
- يعتقد إن ضعف وسوء الخدمات المصرفية إضافة إلى عامل الثقة والأمان تعد عائقا رئيسا في عدم توسع الشمول المالي
- ولاختبار هاتين الفرضيتين قام الباحث بالاتي :
- 1- اختبار الفرضية الأولى (الشمول المالي في إقليم كردستان ضعيف وهو دون المتوسط الوطني)

ولغرض اختبار هذه الفرضية تم حساب النسب المئوية لإجابات العينة حول أسئلة الدراسة والذين كانت إجاباتهم (نعم) على جميع فقرات الاستبيان ، وقد بلغت نسبة الشمول المالي في إقليم كردستان (47.0) ، وهو ضعف نسبة الشمول المالي في العراق والبالغة (23%) ، حسب بيانات البنك الدولي الواردة في جدول رقم (1) الوارد في هذه الدراسة. وبناء على ذلك سيتم رفض فرضية البحث وقبول الفرض البديل الذي يشير إلى إن الشمول المالي في إقليم كردستان أعلى من المعدل الوطني.

2 - اختبار الفرضية الثانية (يعتقد إن ضعف وسوء الخدمات المصرفية إضافة إلى عامل الثقة والأمان تعد عائقاً رئيساً في عدم توسع الشمول المالي). ولغرض اختبار هذه الفرضية تم حساب النسب المئوية لإجابات العينة حول أسئلة الدراسة والذين كانت إجاباتهم (نعم) على فقرات الاستبيان المتعلقة بأسباب عدم التعامل مع النظام المصرفي. وكان ترتيب العوامل قد حسب تنازلياً من الأعلى إلى الأدنى حسب أهمية كل عائق من عوائق عدم التعامل مع المصارف.

جدول رقم (10)

الأهمية النسبية لعوائق التعامل مع النظام المصرفي في إقليم كردستان

جميع العوامل	49.0%
سوء الخدمات المصرفية .	16.3%
تعقيد الإجراءات المصرفية.	14.1%
البعد عن مكان الإقامة.	7.5%
عدم الثقة في النظام المصرفي.	7.5%
قلة فروع المصارف .	5.6%

النتائج والتوصيات :

أولاً : النتائج :

توصل البحث من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية إلى النتائج الآتية:

1- إن نسبة الشمول المالي في العراق والبالغة (23%) تعتبر نسبة ضعيفة مقارنة ببعض الدول

العربية أو النامية ، أما نسبة الشمول المالي في إقليم كردستان فقد بلغت (47.0%)

2 - يمكن قياس درجة الشمول المالي من خلال عدة أبعاد وقد أثبتت الدراسة التجريبية ومن

خلال عينة البحث ما يلي :

- فيما يتعلق ببعد الادخار فان ما نسبته (8%) ممن لديهم القدرة على الادخار يضعون مدخراتهم داخل المصارف.
- بلغت نسبة الذين لديهم حسابات مصرفية في إقليم كردستان (47.0%) وهي أعلى من المعدل الوطني في العراق والبالغة (23%) حسب بيانات البنك الدولي ويعود سبب ارتفاع النسبة في الإقليم إلى الاستقرار الأمني والانتعاش الاقتصادي وكثرة أعداد المصارف الوطنية والأجنبية العاملة في الإقليم مقارنة بمناطق العراق الأخرى.
- لوحظ انخفاض كبير في نسبة الذين يقومون بالاقتراض من المصارف حيث بلغت نسبتهم (4%) فقط ، ويعود ذلك إلى صعوبة إجراءات الحصول على القروض المصرفية.
- يعاني بعد المدفوعات من ضعف حيث إن من يستفيدون في تحويل أو استلام الأموال عن طريق الشبكات المصرفية وشركات تحويل الأموال لا يزال ضعيفاً.
- هناك ضعف واضح في عدد ونسبة الأشخاص الذي يتعاملون بوثائق التأمين المختلفة باعتبارها احد أوجه النشاط المالي للشركات والأشخاص، حيث بلغت نسبة من لديهم وثائق تأمين على الحياة (2%) ، أما أنواع التأمين الأخرى فان ارتفاع النسبة فيها يعود حسب اعتقاد الباحث إلى التأمين الإجباري على السيارات حصراً دون أنواع التأمين الأخرى.
- 3 - هناك مجموعة من العوائق التي تقف حائلاً دون توسيع مدى الشمول المالي لكي تبلغ نفس النسب في البلدان المتقدمة ، وهذه العوامل يمكن حصرها بـ (سوء الخدمات المصرفية ، تعقيد الإجراءات المصرفية، البعد عن مكان الإقامة، عدم الثقة في النظام المصرفي، قلة فروع المصارف).

ثانياً : التوصيات :

- من خلال النتائج التي توصل إليها البحث ، يمكن وضع المقترحات الآتية لمعالجة مشكلة ضعف الشمول المالي في العراق بوجه عام وفي إقليم كردستان بوجه خاص، وهذه المقترحات هي:
- 1- زيادة الوعي والتثقيف المالي لدى فئات المجتمع المختلفة من خلال تعاون كافة الأطراف المهمة بتعزيز الشمول المالي.
- 2- تشجيع المواطنين على الادخار والاستثمار من خلال المؤسسات المصرفية والمالية.
- 3- التوسع في فتح الفروع المصرفية ليتم تغطية كافة المناطق بالخدمات المصرفية، مما يسهل على المواطنين الاندماج في النظام المصرفي.
- 4 - تعزيز إجراءات حماية المستهلك من خلال تطبيق السياسات ذات العلاقة بالشفافية

- والإفصاح ، كما يجب تعريف المتعاملين بحقوقهم وواجباتهم .
- 5 - تبسيط الإجراءات المصرفية والتوسع في استخدام الصيرفة الالكترونية لضمان تدفق الخدمات بسهولة وسرعة وأمان لجميع المستفيدين من الخدمات المصرفية.
- 6 - التوسع في أنشطة التمويل الأصغر لجذب أكبر عدد ممكن من البالغين للانخراط في التعاملات المالية.
- 7 - بناء المنصات والتطبيقات الالكترونية لتوسيع وتنوع الخدمات المالية ووصولها إلى أكبر شريحة من السكان بيسر وبتكاليف منخفضة.

المراجع :

أولاً: العربية.

- التحالف العالمي للشمول المالي، (فبراير 2010)، قياس الاندماج العالمي للجهات التنظيمية، نيويورك ص.46.
- البنك الدولي، (2017) ،قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي ، نيويورك، ص114.
- جلال الدين بن رجب (2018)، احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول والنتائج المحلي الإجمالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي ، ص 18.
- البنك الدولي (2014) ، تقرير التنمية المالية ، نيويورك، ص51 .
- اتحاد بنوك مصر (2016)، مشروع التحول إلى الاقتصاد غير النقدي، القاهرة ، ص 22.
- وزارة التخطيط (2018)، تقديرات السكان لعام 2018، بغداد ، ص38.
- أمجد صابر الدلوي (٢٠١٥) تفعيل نظام المعلومات المحاسبي في ظل التجارة الإلكترونية في العراق، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية و الادارية، العراق.

ثانياً: الأجنبية :

- Asli Demirgue, Kunt and Leora Klapper. (2012). Measuring Financial Inclusion: The Global Financial Inclusion Index (Global Findex), the World Bank. P. 3.
- Alabass, H. S. H. H., Harjan, S. A., Teng, M., & Shah, S. S. H. (2019). The Impact of Corporate Political Connections on Corporate Financial Decisions: Evidence from an Emerging Market. Journal of Management Information and Decision Sciences.

- Al, H. M. K., Zhang, J., Abdulreza, M. S., Harjan, S. A., & Shah, S. S. H. (2019). The Role of Financial Inclusion and Competitive Advantage: Evidence from Iraqi Islamic Banks. *International Journal of Economics and Financial Issues*, 9(3), 193.
- Th. H. Thabit, and M. B. Raewf, “The Impact of Voluntary Disclosure on SMEs in Developing Countries”, *Journal of Global Business and Social Entrepreneurship (GBSE)*, 4(5), 19-31, 2016.
- Jameel, A. S., & Ahmad, M. A. (2018). Determine some factors that affect to adoption of e-commerce among small and medium enterprises in Erbil. *Polytechnic Journal*, 8(1).
<https://doi.org/10.25156/ptj.2018.8.1.146>
- Raewf, M., & Mahmood, Y. (2021). The Cultural Diversity in the Workplace. *Cihan University-Erbil Journal of Humanities and Social Sciences*, 5(1), 1-6.
<https://doi.org/10.24086/cuejhss.v5n1y2021.pp1-6>
- Saber, A., & Al-delawi, S. (2019). Determinants of Profitability in Commercial Banks : a Field Study in a Sample of the Iraqi Private Commercial Banks. 6(2).
- World Bank Global index data base 2017, p126

القرار الإداري المضاد لإنهاء القرار الإداري السليم

م.د. سمير صلاح الدين احمد حمدي

جامعة جيهان-أربيل- كلية العلوم الإدارية و المالية- قسم الإدارة العامة

المستخلص:

تقضي القاعدة العامة بأن سلطة الإدارة في إنهاء قراراتها قاصرة على تلك القرارات الموصوفة بعدم المشروعية، وخروجاً على هذه القاعدة العامة، ولغايات الصالح العام وبالنظر للسمة المرنة والمتطورة التي تتمتع بها قواعد القانون الإداري بصورة عامة، فقد أجاز القانون للإدارة على سبيل الاستثناء صلاحية إنهاء القرارات الفردية السليمة عن طريق إصدار قرار معاكس للقرار الأول السليم، ووفق الشروط والإجراءات التي نص عليها القانون. وقد درج الفقه على تسميته "بالقرار المضاد"، كنايةً عن الصفة المعاكسة التي يتصف بها هذا القرار تجاه القرار الأول السليم. للمستقبل، إذا ما توافرت ضمانات قانونية كقاعدة توازي الأشكال، والتسبيب وضمنان حقوق الدفاع، إن إصدار القرار المضاد لإبطال كل القرارات الإدارية، إذ هناك من القرارات التي تخرج عن هذا الأمر.

Abstract:

The general rule stipulates that the administration's authority to terminate its decisions is limited to those decisions described as illegal. In departure from this general rule, and for the purposes of the public interest and in view of the flexible and developed character of the rules of administrative law in general, the law has granted the administration, as an exception, the power to terminate sound individual decisions by issuing a decision opposite to the first sound decision, and in accordance with the conditions and procedures stipulated by the law. Jurisprudence has traditionally called it a "counter-decision," as a metaphor for the opposite characteristic that this decision has toward the first correct decision. For the future, if legal guarantees are available as a rule of equal form, justification, and guarantee of defense rights, then issuing the counter-decision can invalidate all administrative decisions, as there are decisions that deviate from this matter.

كلمات المفتاحية: القرار الإداري، المضاد، الضمانات، السحب – الإلغاء – الإدارة.

المقدمة

يعتبر القرار الإداري أهم وسيلة قانونية بيد الإدارة من أجل القيام بنشاطها، خاصة المرفق العام والضبط الإداري. ويؤثر القرار الإداري في الوضع القانوني القائم بطريقتين مختلفتين، إما بطريقة إيجابية، ويتمثل ذلك في إنشاء حقوق والتزامات إضافية، وإما بطريقة سلبية تتمثل بصفة خاصة في القرارات التي تنطوي على رفض لطلب أو امتناع عن إصدار ترخيص.

وتقضي القاعدة العامة بأن سلطة الإدارة في إنهاء قراراتها قاصرة على تلك القرارات الموصوفة بعدم المشروعية، وخروجاً على هذه القاعدة العامة، ولغايات الصالح العام وبالنظر للسمة المرنة والمتطورة التي تتمتع بها قواعد القانون الإداري بصورة عامة، فقد أجاز القانون للإدارة على سبيل الاستثناء صلاحية إنهاء القرارات الفردية السليمة عن طريق إصدار قرار معاكس للقرار الأول السليم، ووفق الشروط والإجراءات التي نص عليها القانون. وقد درج الفقه على تسميته "بالقرار المضاد"، كنايةً عن الصفة المعاكسة التي يتصف بها هذا القرار تجاه القرار الأول السليم.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في بيان فكرة القرار الإداري المضاد لإنهاء قرار إداري سليم، وما هو السند القانوني الذي أعطى الحق للإدارة في إلغاء القرار الإداري الفردي السليم. ونهاية القرار الإداري السليم تعني زوال أثره القانونية المترتبة عليه بالنسبة للمستقبل دون أن يكون لهذا الإنهاء أي أثر على الماضي ضماناً لمبدأ عدم جواز المساس بالحقوق المكتسبة.

أهمية البحث:

تبرز أهمية موضوع البحث فيما يمتاز به القرار المضاد من أهمية قانونية وعملية، فالأهمية القانونية للقرار المضاد باعتباره الوسيلة القانونية الوحيدة لإنهاء القرارات الفردية بشكل سليم ومطابق للقانون، تحقيقاً التي صد للمصالح العام في وضع حد لقرارات لم يعد لها المبرر القانوني في بقائها واستمرارها وإن صدرت سليمة. وتمتد تلك الأهمية للقرار المضاد لتشمل إنهاء القرارات المعيبة أيضاً وذلك عندما تتحصن هذه القرارات بفوات ميعاد السحب أو الإلغاء الإداري فتعامل معاملة القرارات المشروعة، ففي هذه الحالة لا يمكن إلغاؤها إلا عن طريق القرار المضاد، وبذلك تتجسد الأهمية القانونية للقرار المضاد في حماية مبدأ المشروعية ضد القرارات غير المشروعة والمحصنة من المساس بها. ومن جانب آخر يمتاز القرار المضاد بأهمية عملية تتمثل في

مرونته من خلال إعفاء الإدارة من اتخاذ إجراءات إلغاء القرار الأول السليم، وذلك لما ينطوي عليه القرار المضاد كما سنرى من إلغاء ضمني وتلقائي للقرار الأول.

منهجية البحث:

نعتمد على كتابة البحث على النهج الوصفي والتحليلي لمفهوم القرار المضاد، وخصائصه وأسبابه، وإطاره القانوني.

تقسيمات البحث:

المبحث الأول: ماهية القرار الإداري المضاد وخصائصه.

المطلب الأول : ماهية القرار الإداري المضاد .

المطلب الثاني: خصائص القرار الإداري المضاد.

المبحث الثاني : حالات و ضمانات إصدار القرار الإداري المضاد.

المطلب الأول: حالات إصدار القرار الإداري المضاد.

المطلب الثاني: ضمانات ممارسة الإدارة لحقها في إصدار القرار الإداري المضاد.

المبحث الأول

ماهية القرار الإداري المضاد وخصائصه

إذا كان من المسلم به فقها وقضاء، أنه لا يجوز الرجوع في القرار الإداري ، متى صدر مطابقاً للقانون، على أن ذلك لا يعني خلود هذا القرار، وبقائه دون إمكان المساس به إلى الأبد، فالحصانة التي يضيفها القرار لا تكون تامة بل تخضع للإلغاء، والتعديل عن طريق القرار الإداري المضاد ، فالقواعد القانونية يمكن أن تعطي الصالحية للسلطة الإدارية لوضع حد لهذا القرار رغم ما تولد عنه من حقوق. ويتم ذلك عبر قرار معاكس مغاير ومستقل عن الأول . على أن المرجع الإداري المختص لا يتمتع إطلاقاً بسلطة تقديرية في هذا المجال، فسلطته مقيدة بأحكام وأصول قانونية صريحة لا يحق له تجاوزها وهو يمارسها تحت رقابة القضاء ، وبناء على ما تقدم سوف نبحث فيما يلي

المطلب الأول: ماهية القرار الإداري المضاد:

لقد اتفق الشراح والفقهاء القانونيين الفرنسيون حول المدلول القانوني للقرار المضاد، فقد عرفه لفتيه الفرنسي Basset بأنه القرار الذي يصدر بموجب نص قانوني، ويسعى إلى تعديل أو إلغاء قرار فرد سليم ونهائي بالنسبة للمستقبل^(١).

وحسب المفهوم التقليدي للقرار المضاد في الفقه القانوني، فإن القرار القانوني والمراكز الناتجة عنه يمكن أن تكون قابلة للتغيير أو الإزالة بنفس الطريقة التي قدم فيها، هذا يعني بشكل أساسي قراراً عكسياً. وحديثاً يبدو أنه تم استبدال مفهوم القرار الإداري المضاد بمفهوم القرار الجديد والذي بموجبه يعدل أو يلغي القرار للمستقبل فقط؛ بحيث يجب لإعمال القرار الإداري المضاد أن يتبع نفس الشكل والإجراء بالنسبة للقرار الأول، وهذا ما قضى به مجلس الدولة الفرنسي في أحد أحكامه بأن القرار الإداري المضاد هو القرار الصادر من الإدارة طبقاً لشروط محددة بالقانون أو اللائحة ويضع نهاية لحالة أنشأها قرار فرد ، فلا يجوز مثلاً إلغاء قرار تعيين موظف إلا في حالتين^(٢):

(١) عصام نعمة إسماعيل، الإلغاء الإجباري للأنظمة الإدارية غير المشروعة الطبعة الأولى، منشورات زين الحقوقية، الأردن ٢٠٠٤، ص ١٦٦.
(٢) يوسف سعد هلا الخور ، زوال العمل الإداري بفعل الإلغاء أو الاسترداد، مجلة القضاء الإداري في لبنان، العدد الثالث، ١٩٨٨-ص ٤٣..

الأولى: إذا ارتكب مخالفة على درجة من الخطورة توجب ملاحقته تأديبياً ومعاقبته بعزله أو صرفه من الخدمة بعد محاكمته أمام المجلس التأديبي وفق أصول دقيقة محددة صراحة في القانون ومحكومة بمبادي قانونية عامة

الثانية: إذا بلغ السن القانونية، فعندما يبلغ سنا معيناً ويكون قد مضى عليه في الخدمة مدة معينة، كل ذلك وفقاً لما نص عليه القانون بالضبط .

ويشير الفقه المصرى إلى تعريف القرار الإدارى المضاد بأنه إجراء إدارة يتم بمقتضاه إلغاء أو تعديل قرار سليم بالنسبة للمستقبل، أو أنه إلغاء أو تعديل للمركز الناشئ عن القرار السليم ولا يكون إلا بقرار من نوع جديد يسمى القرار الإدارى المضاد، وفقاً للشروط والإجراءات التى نص عليها القانون^(١) .

ويبين الدكتور سليمان الطماوى بأنه إذا كان المشرع قد حدد إجراء معيناً لإصدار القرار الإدارى المضاد فيجب إتباعه فإذا لم يحدد المشرع إجراء معيناً، فلا مناص من تطبيق القاعدة العامة وهى أنه لا قيد على حرية الإدارة فى التعبير عن إرادتها، ولكن العكس هو الغالب، لأن أسباب الإلغاء أو إصدار القرار الإدارى المضاد تحدد غالباً على سبيل الحصر، فيتعين إتباع الإجراءات المقررة لكل سبب، كالتأديب، نزع الملكية، الاستيلاء وتخصيص المال للنفع العام أو رفع التخصيص ، وقد أشار القضاء الإدارى المصرى إلى أن القرار المكتوب ال يلغيه إلا قرار مكتوب أيضاً^(٢).

واستناداً إلى ما تقدم نرى أن القرار الإدارى المضاد هو وسيلة الإدارة لإنهاء القرار الفردى السليم طبقاً للضوابط القانونية.

(١) د. ثروت بدو ، تدرج القرارات الإدارية ومبدأ الشرعية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٦، ص٦٩١.

(٢) د. سليمان الطماوى ، النظرية العامة للقرارات الإدارية، دار الفكر العربى، القاهرة، ٢٠٠٦، ص٦٩١.

المطلب الثاني - خصائص القرار الإداري المضاد:

من خلال التعاريف الفقهية والقضائية التي سبق الإشارة إليها يمكننا استخلاص القرار الإداري المضاد وهي كما يلي:

أولاً- القرار الإداري المضاد عمل قانوني:

تمارس الإدارة نشاطها من خلال نوعين من الاعمال أعمال قانونية و أعمال مادية، فالنسبة للعمل القانوني فهو العمل الإرادي الذي تنصرف فيه نية الإدارة إلى إحداث أثر قانوني معين^(١). فالقرار الإداري المضاد كأى قرار إداري آخر هو عمل قانوني مكتمل العناصر، ويترتب على ذلك نتيجة مهمة بالنسبة للقرار المضاد وهي أن التصرفات المادية التي تقوم بها الإدارة مهما بلغت من الأهمية و الزمن لا يكون من شأنها إنهاء القرارات الإدارية الفردية السليمة وفقا لفكرة القرار المضاد، بل لابد أن يكون عن طريق قرار إداري مضاد مستوف لجميع شروطه الشكلية و الموضوعية^(٢).

ثانيا- القرار المضاد يصدر من جهة إدارية:

لكي يعد القرار اداريا لابد أن يصدر من إحدى الجهات الإدارية سواء كانت مركزية أو لا مركزية وهذا ما يقتضيه الأخذ بالمعيار الشكلي في تمييز الأعمال القانونية في الدولة؛ وبمقتضى هذا المعيار أن العمل يكون إداريا إذا كان صادرا من إحدى الجهات الإدارية للدولة^(٣). ويشترط لاعتبار العضو الإداري جهة إدارية بصورة عامة توافر عنصرين: الأول الاختصاص القانوني بإصدار قرارات إدارية، الثاني أن تكون له شخصية معنوية. والقرار الإداري المضاد لا يشذ عن هذا التحليل، إذ أنه يصدر عن جهة إدارية، وهذه الجهة اما أن تكون السلطة التي اصدرت القرار الأول أو السلطة الرئاسية لها^(٤).

ثالثا- القرار الإداري المضاد يصدر بالإرادة المنفردة:

إن القرار الإداري يتميز بصدوره عن الإدارة وإبادتها المنفردة دون حاجة إلى موافقة المعنيين بالقرار، إذ تتمتع الإدارة بامتيازات السلطة العامة في توجيه اوامر ونواهي للأفراد تمنح بموجبها حقوقا وواجبات يلتزم الأفراد بطاعتها طالما أنها مشروعة، ووفقا لما تقدم يختلف القرار الإداري عن الأعمال القانونية الأخرى

(١) د. عصام البرزنجي و آخرون، مبادئ و أحكام القانون الإداري، دار الكتب للطباعة و النشر، بغداد، ١٩٩٣، ص٤١٦.

(٢) د. محمد فؤاد عبدالباسط، القرار الإداري، دار الفكر العربي، الاسكندرية، ٢٠٠٠، ص١٧.

(٣) د. رحيم سليمان الكبيسي، حرية الإدارة في سحب قراراتها، اطروحة دكتوراه كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ٢٠٠٠، ص٥١.

(٤) د. أحمد حافظ نجم، القانون الإداري، ط١، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨١، ص٣٩.

الصادرة عن جانبين وهي العقود الإدارية التي تتطلب توافق ارادتين، ارادة الإدارة و إرادة أخرى قد تكون الإدارة أو غيرها، عدا ما يعرف بالقرارات الإدارية المنفصلة، اذ تمثل ميدانا استثنائيا في تمييز القرار الإداري عن العقد الإداري^(١).

رابعاً- الأثر القانوني:

يتجه الفقه و القضاء الإداري إلى تحديد الأثر القانوني للقرار الإداري بإنشاء مركز قانوني أو تعديله أو الغائه، ويختلف هذا الأثر بحسب ما إذا كان القرار تنظيميا أو فرديا، فالأثر المترتب على القرار الفردي يتمثل إما بإنشاء مركز قانوني ذاتي كالقرار الصادر بتعيين موظف أو تعديله كالقرار الصادر بترقية موظف أو إنهائه كالقرار الصادر بفصل موظف^(٢).

وأثر القرار المضاد لا يخرج عما تقدم، اذ يترتب على صدور القرار الإداري المضاد اما إنشاء مركز قانوني جديد كما في القرار المضاد الصادر بتعيين موظف أو تعديل مركز قانوني كالقرار المضاد الصادر بالإلغاء مركز قانوني سابق إلغاء جزئيا، واخيرا إنهاء مركز قانوني كالقرار المضاد الصادر بإلغاء تعيين موظف أو إحالته على التقاعد دون إحلال موظف آخر محله^(٣).

نخلص من هذا أن القرار المضاد لا يقتصر أثره على إنهاء مركز قانوني و إنما يكون له في المقابل أثر ايجابي بإنشاء مركز قانوني.

(١) د. أحمد حافظ نجم، القانون الإداري، مرجع سبق ذكره، ص ٥٠.

(٢) د. محمد فؤاد عبدالباسط، القرار الإداري، مرجع سبق ذكره، ص ١٨.

(٣) د. عصام البرزنجي و آخرون، مبادئ و أحكام القانون الإداري، مرجع سبق ذكره، ص ٤١٥.

المبحث الثاني

حالات وضمائم إصدار القرار الإداري المضاد

المطلب الأول- حالات إصدار القرار الإداري المضاد:

هناك حالات عامة تخول الإدارة إلغاء القرارات الإدارية الفردية السليمة، بإصدار قرار مضاد لتلك القرارات دون تحمل الإدارة إلى آثار قد تنتج عن ذلك الإلغاء، وهي :

أولاً- / تشريعات تبيح للإدارة الإلغاء المستقبلي:

قد يتدخل المشرع ويصدر قانوناً يمنح الإدارة الحق في إلغاء القرار الإداري بالنسبة للمستقبل عن طريق تحديد الأسباب التي بتوافرها تستطيع الإدارة التدخل لإلغاء القرارات الإدارية، وذلك في صورة تشريع عام أو خاص، على النحو التالي:^(١)

أ- **التشريع العام:** قد يصدر المشرع قانوناً للإدارة، يحدد فيه الأسباب والحالات والظروف التي تبرر للإدارة إلغاء القرار الإداري السليم بالنسبة للمستقبل.

ب- **التشريع الخاص:** هذه التشريعات تنظم أموراً عامة، ولكن يرد في نصوصها ما يفيد صراحة إمكانية إلغاء القرارات الإدارية السليمة، التي تصدرها الإدارة تطبيقاً لهذا التشريع الخاص، ومن أمثلة ذلك، تقييد حق الإدارة في إلغاء قرار تعيين الموظف، بأسباب معينة يجب توفرها، حتى تستطيع الإدارة إنهاء خدمة الموظف. من ذلك نص المادة(٤٢) من القانون رقم (١٢) لسنة ٢٠١٠م، بشأن علاقات العمل التي تنص على أنه" تنتهي خدمة العامل أو الموظف لأسباب محددة". تتمثل هذه الأسباب في الآتي: بلوغ السن المقررة قانوناً لانتهاء الخدمة – عدم اللياقة الصحية- الاستقالة- الحكم عليه بعقوبة جنائية- الوفاة. ومعنى هذا النص أن الإدارة لا تستطيع أن تنهي قرار التعيين بعمل مضاد من جانبها، إلا في الحالات المنصوص عليها في المادة (٤٢) و بالتالي لا يمكن للإدارة أن تنهي خدمة الموظف في غير تلك الحالات، و إلا كان قرارها معيباً.

(١) د. محمد فؤاد عبدالباسط، القرار الإداري، مرجع سبق ذكره، ص ٢١.

ثانيا / رضاء صاحب المصلحة:

إن رضاء الأفراد – كقاعدة عامة – غير ذي أهمية كبيرة في عاقيات القانون العام، وبالتالي فإن القضاء غالبا ما يلغي قرارات إدارية تصدر برضاء من وجهة إليهم؛ لأنها مخالفة للقانون، ومن ذلك ما جرى عليه مجلس الدولة المصري، فقبول الموظف من أن يعامل خلافا للقانون باطل وأن مثل هذا الادعاء (لا يؤثر على حقه في المطالبة بتصحيح وضعه طبقا للقانون، وذلك لأن العلاقة التي تربط الموظف نما هي عاقلة قانونية تنظمها القوانين واللوائح... بالحكومة ليست علاقة تعاقدية ينظمها العقد، و لا يجوز الاتفاق على ما يخالفها نظرا لتعلقها بالصالح العام^(١).

ولكن قد تكون الموافقة ضمنية، كدعوة موظف لتأديته اليمين لتسليم العمل فيتخلف لأكثر من مرة، الأمر الذي يقطع برضائه الضمني بإلغاء قرار تعيينه. كذلك رضاء الموظف على إلغاء قراره، قد يكون في غير صالحه، ومخالفة للقانون، لأنه يسقط لغاء حقوقه، الأمر الذي يعني أن هذه الموافقة لا تتفق وصحيح القانون، ومن ثم للقضاء الإداري التدخل، و إلغاء هذه القرارات المضادة^(٢).

بيد أن هناك بعم القرارات الإدارية يكون الدافع الأول على إصدارها مصلحة الفرد، وحينئذ يكون من الجائر للإدارة إلغاؤها بالاتفاق مع صاحب الشأن، ومن ذلك القرارات الصادرة بمنح التراخيص للمواطنين، فيجوز لسبب أو خر أن تتفق الإدارة معهم على إلغائها.

ثالثا/ عدم احترام المستفيد لالتزامات المفروضة عليه بمقتضى القرار (الإخلال بالالتزامات الإدارية):

المركز القانوني الذي يرتبه القرار الإداري قد يتضمن حقوقاً أو بعض الالتزامات ، فكما للمستفيد الحق في المطالبة بحقوقه عليه تنفيذ الالتزامات، فإذا أخل بالتزاماته، فإن ذلك يعطي الحق للإدارة أن تلغي القرار بالنسبة للمستقبل فإذا تضمن القرار الصادر لصالح أحد الأفراد شروطا أو التزامات معينة، فإن شرعية هذا القرار تكون معلقة صراحة أو ضمنا على احترامه لتلك الشروط وتنفيذه لتلك الالتزامات. ومثال ذلك القرارات الصادرة بتحويل الأفراد فتح المحال العامة أو بمنحهم التراخيص بالبناء^(٣).

(١) د. محمد فؤاد عبدالباسط، القرار الإداري، مرجع سبق ذكره، ص ٢٥.

(٢) د. أحمد حافظ نجم، القانون الإداري، مرجع سبق ذكره، ص ٥٥.

(٣) المرجع السابق، ص ٥٦.

رابعاً- تغير الظروف القانونية:

تقضي القاعدة العامة بأن تقرير مشروعية القرارات الإدارية إنما يحدد بتاريخ صدورها، و عليه فإن الظروف اللاحقة على صدور القرار لا تأثير لها على مشروعيته . ومع ذلك فإن القاعدة مبدئية وليست مطلقة، حيث ترد عليها بعض الاستثناءات التي تفرض نفسها على سير الحياة الإدارية وعمل المرافق العامة المتجدد باستمرار لمواكبة الظروف المتغيرة، ولما لها من تأثير على القرارات الإدارية صدر سليماً المتخذة سابقاً وبمعنى آخر كيف يمكن لتلك الظروف أن تؤدي إلى إنهاء قرار إداري ومشروعاً من الناحية القانونية عن طريق القرار المضاد؟ وللإجابة على هذا التساؤل لابد بداية تحديد المقصود بالظروف القانونية ومن ثم بيان مدى أثرها على إنهاء أو تعديل القرارات الإدارية السليمة^(١).

يشير الفقيه الفرنسي أودون Odent إلى المقصود بالظروف القانونية بالقول: "إن الظروف القانونية هي تلك النصوص القانونية واللائحية التي شكلت الأساس القانوني لصدور القرار الإداري، كما أنها تمثل أساس ممارسة الإدارة لأحد اختصاصاتها، و عليه فإن تغير تلك الظروف هو تغير للسند القانوني لأحد اختصاصات الإدارة بتعديل أو إلغاء قانون نافذ أو نظام أو تعليمات"^(٢).

وإذا كان القرار الإداري يجب أن يستند إلى سند قانوني عند صدوره ليوصف بالمشروعية، فإن تغير هذا السند بإلغائه أو بتعديله يشكل سبباً لإلغاء هذا القرار بقرار إداري مضاد له، وهو ما أشارت إليه محكمة القضاء الإداري المصرية في أحد أحكامها بالقول: "إن تعيين وكيل الجامعة الصادر في ظل نظام معين ثم صدر قرار مضاد بتعيين وكيل جديد وفقاً لنظام جديد اقتضاه تغيير تشريعي عقب إصدار القرار"^(٣).

ووفقاً لما استقر عليه الفقه الفرنسي والمصري، فإن تغير الظروف القانونية ليس له أدنى أثر على الحقوق المكتسبة من القرار الأول فتبقى تلك الحقوق محفوظة لأصحابها لاسيما عندما يصبح اكتساب هذه الحقوق نهائياً، وعلّة ذلك أنه ليس من شأن نص قانوني جديد أن يجرد أصحاب الشأن من مزايا وحقوق اكتسبوها في ظل سريان نص قديم، لما في ذلك من أثر سلبي على استقرار المعاملات والمراكز القانونية للأفراد. ولهذا

(١) ماجد الحلو، القضاء الإداري، دار المطبوعات الجامعية: الإسكندرية، ١٩٧٧ ص.٢

(٢) محمد فؤاد عبد الباسط، القرار الإداري، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، ٢٠٠٥ ص.٢٥.

(٣) نصر الدين مصباح القاضي، النظرية العامة التأديب في الوظيفة العامة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ١٩٩٧ القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠٠٢ ص.٤.

السبب فقد استقر الاجتهاد القضائي في فرنسا ومصر على عدم رجعية القرارات المضادة إلى الماضي و اقتصار أثرها على المستقبل فقط^(١).

و قد يتدخل المشرع ويصدر قانوناً يمنح الإدارة الحق في إلغاء القرار الإداري بالنسبة للمستقبل عن طريق تحديد الأسباب التي بتوافرها تستطيع الإدارة التدخل و إلغاء القرارات الإدارية، وذلك في صورة تشريع عام أو خاص على النحو التالي:

خامساً – اعتبارات المصلحة العامة:

إن دواعي المصلحة العامة التي يجوز من أجلها إلغاء القرارات الإدارية السليمة بالنسبة للمستقبل عديدة: فقد تكون المحافظة على الصحة العامة، أو السكينة العامة، أو الأمن العام، أو الاقتصاد القومي أو سلامة المال العام.

فالقاعدة أن استقرار الأوامر الإدارية إنما تقتضيه المحافظة على المصالح الخاصة، وعند التعارض بين المصالح الخاصة والمصالح العامة، يجب ترجيح المصلحة العامة، على الأقل إذا لم يمكن التوفيق بين المصلحتين وهذا هو هدف الضبط الإداري الذي يسعى إلى تحقيق مقاصد محددة تتمثل في المحافظة على النظام العام بعناصره الثلاثة الأمن العام، السكينة العامة، والصحة العامة^(٢).

وإذا كانت المصلحة العامة هي الهدف من كل قرار إداري سواء كان منشئاً أو معدلاً لمركز قانوني، أو منهيها له، فإن إلغاء القرار الإداري بعد إصداره يدعو إلى التساؤل عن سبب هذا الإلغاء، وكيف تحول مقتضى المصالح العام فأصبح داعياً إلى إنهاء المركز القانوني بعد أن كان داعياً إلى إنشائه، لذلك كان من الواجب أن يكون قرار الإلغاء مسبباً، مع أن الأصل أن يكون للقرار الإداري سبب مشروع وال تلتزم الإدارة بذكره إلا إذا ألزمتها القانون بذلك، وذلك حتى يتبين وجه التغيير في الأسباب التي دعت على إلغاء القرار .

ومما لا شك فيه، أنه إذا تعارضت المصلحة العامة مع المصلحة الخاصة، فإنه يتعين تغليب الأولى ل، فهي الأولى بالرعاية، فإذا كان إلغاء القرار الإداري أمراً تتطلبه المصلحة العامة، فإن ذلك يغلب مصلحة المستفيدة منه، الذي وقع عليه الإذعان من أجل المصلحة العامة و إن كان حقه في التعويض قائماً إذا سبب له ذلك الإلغاء ضرراً^(٣).

(١) محمود عاطف البناء، الوسيط في القضاء الإداري. ط. ٢. القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٩٩، ص ٢٧٠.

(٢) محمود عاطف البناء، الوسيط في القضاء الإداري، مرجع سبق ذكره، ص ٢٧٣.

(٣) محمد فؤاد عبد الباسط، القرار الإداري، الإسكندرية، ص ٣٥.

ولكن يجب الاحتياط من هذا المبرر (الصالح العام) إذ تستطيع الإدارة أن تتذرع بهذا المبرر لإلغاء القرارات الإدارية السليمة، وهنا يأتي دور الرقابة القضائية لحماية الأفراد من تعسف الإدارة .

لذلك أُن فكرة الصالح العام فكرة فضفاضة، ويجب ألا يترك تقديرها بصفة عامة للإدارة، وإلا لأهدرنا استقرار الأوامر السليمة ، ومن ثم فإن الإدارة ال تستطيع أن تلغي قرارا إدارياً سليماً قبل نهايته الطبيعية، بقصد الصالح العام المجرد، بل يجب أن يكون الصالح العام في هذه الحالة مخصصاً بالتصريح الصادر لأحد الأفراد ببيع نوع معين من الأدوية، يجوز إلغاؤه، ولكن بشرط أن يكون الدافع إلى ذلك هو تأمين النظام في نطاق الوظيفة العامة لارتكاب الموظف ما من شأنه أن يخل بذلك النظام^(١).

سادسا- عدم مطابقة القرار للقانون:

إن خضوع الإدارة للقانون، من أهم المبادئ العامة، وأحد العناصر الأساسية للدولة القانونية كما أن القاعدة هي خضوع القرار للتشريع الساري وقت إصداره لذلك فإنه من الضروري أن تكون القرارات الإدارية متفقة مع القانون عند إصدارها، كما يجب أن تظل متفقة مع القانون طيلة مدة سريانها، فإذا صدر القرار ذا تعذر سحبه بسبب غير متفق مع القانون، وجب سحبه خلال المدة المقررة لسحب القرارات الإدارية، و إذا صدر القرار متفقا مع القانون، فوات مدة السحب، فيجب على الإدارة أن تصدر قرار بإلغاؤه للمستقبل، إذا صدر القرار متفقا مع القانون، ثم تغير القانون بعد ذلك، بحيث أصبح غير متفق معه بعد تعديله، فإن من واجب الإدارة أن تلغي القرار .

المطلب الثاني: ضمانات ممارسة الإدارة لحقها في إصدار القرار الإداري المضاد:

يتفق الفقه والقضاء الإداري على ضرورة تسبب القرارات الإدارية الماسة بحقوق الأفراد، حيث تمثل ضمانات أساسية وجوهرية لإلغاء أو تعديل القرار الإداري، و ضمانات الالتزام بقاعدة تقابل الشكليات، فإذا تم إلغاء أو تعديل القرار دون مراعاة هذه الضمانات فإن القرار يصبح غير مشروع جديرا بالإلغاء لذلك نتناول ضمانات صدور قرار إداري مضاد لإنهاء القرار الإداري النهائي السليم على النحو التالي:

أولا- التسبب :

(١) ماجد الحلو، القضاء الإداري، مرجع سبق ذكره، ص ٦٧.

الأصل أن لكل تصرف قانوني سبب يهدف إلى تحقيقه، وسبب القرار الإداري هو وقائع مادية أو قانونية، كانت هي الدافع الذي حرك جهة الإدارة لاتخاذ القرار وسبب القرار الإداري ليس هو غايته أو هدفه، ذلك لأن السبب سابق على القرار في حين أن الغاية من القرار الحقة لصدوره و نتيجة من نتائجه، لذلك يقتضي الأمر تحديد مفهوم تسبب القرارات الإدارية، والحكمة أو الفائدة من التسبب. فالتسبب هو ذكر أو بيان الأسباب التي قام عليها القرار الإداري، ويعد من البيانات الشكلية في القرار الإداري وبصفة خاصة في القرار المكتوب^(١).

والأصل العام أن الإدارة غير ملزمة بأن تفضح ل أفراد عن السبب الذي تدخلت بناء عليه، إلا إذا ألزمتها القانون بذكر الأسباب، وفي هذه الحالة يصبح التسبب شرطاً شكلياً في القرار الإداري، يترتب على إغفاله عدم مشروعية القرار حتى ولو كان للقرار سبب صحيح. وإلزام الإدارة بذكر سبب تدخلها، من أنجع الضمانات للأفراد ، لأنه يسهل مهمة القضاء الإداري في رقابته على مشروعية أعمال الإدارة، وخاصةً إذا تعلق الأمر بإلغاء أو تعديل قرار إداري سليم^(٢) .

لذلك يجب أن يكون التسبب مباشراً للقرار، إذا تضمن القرار ذاته لأسباب التي بني عليها، ولا يفترض فيه صياغة معينة، وبذلك يستبعد تسبب القرار الشفوي، كما يجب أن يكون التسبب معاصراً للقرار، بمعنى يجب أن يكون القرار مسبباً لحظة إصداره، فإذا ما صدر القرار غير مسبب في صورة أو في أخرى كان معيباً في شكله.

كما يجب أن يكون التسبب محددًا وكافياً أي أن يحدد مصدر القرار الاعتبارات القانونية التي استن إليها، التي تكون الأساس القانوني للقرار، وهي أساسا النصوص التشريعية أو اللائحية أو المبادئ القانونية العامة التي قصد مصدر القرار تطبيقها على حالة المخاطب بالقرار، ويؤدي السبب دوراً مهماً في توجيه القرار نحو تحقيق الشرط المفترض، وهو الصالح العام، سواء كان هناك التزام على الإدارة بموجب نص القانون أو لم يكن هناك نص في ذلك^(٣).

ويشترط لكفاية التسبب أن يتضمن الاعتبارات القانونية والواقعية، وكقاعدة عامة فإن الأسباب يجب أن يطلع عليها ذوا الشأن، في الوقت نفسه، الذي يطلعون فيه على القرار الذي أسس عليها. وهذا يعني أن التسبب يجب أن يوجد في الوثائق ذاتها، التي تحتوي على القرار الإداري، بمعنى يجب أن يرد في القرار ذاته الأسباب

(١) محمد عبدالله الحراري، الرقابة على أعمال الإدارة في القانون الليبي (رقابة دوائر القضاء الإداري) ط٣، المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية: طرابلس، ١٩٩٩، ص ١٥١

(٢) المرجع السابق، ص ١٥٥.

(٣) محمد ماهر أبو العينين، ضوابط مشروعية القرارات الإدارية وفقاً للمنهج القضائي، مطبعة كلية الحقوق: جامعة القاهرة، ٢٠٠٧، ج٢، ص ٦٩٥.

التي دعت رجل الإدارة لاتخاذ هذا القرار، وأن يتم إخطار ذوي الشأن بهذه الأسباب بالإجراءات نفسها لإخطارهم بالقرار الإداري، وبهذا المعنى ينتمي التسبب إلى المشروعية الخارجية للقرار، والتي تشمل المسائل المتعلقة بالاختصاص والإجراءات والشكل^(٢).

كما أنه مهم جداً لطمأنينة المتقاضين من ناحية، ولأعمال رقابة جهات القضاء من ناحية أخرى، ولهذا فإن المشرع نفسه قد سحب ضمانات التسبب إلى القرارات الإدارية في مجال التأديب، استثناء من الأصل العام الذي يعفي جهات الإدارة من تسبب قراراتها، حيث اشترط المشرع في جميع قوانين العاملين الحكوميين أو في القطاع العام أن يكون القرار الصادر بتوقيع العقوبة مسبباً.

إذا كانت القاعدة العامة هي أن الإدارة غير ملزمة بتسبب قراراتها، إلا إذا ألزمها القانون بذلك، وحينئذ أساسياً في القرار، يترتب على إهماله بطلان القرار، حيث بنص صريح، يصبح هذا الإجراء شكلاً أساسياً في القرار، يترتب على إهماله بطلان القرار، حيث تذهب المحكمة العليا إلى أنه: (لما كان الأصل أن الإدارة غير ملزمة بأن تفصح عن أسباب قرارها إلا إذا ألزمها القانون ببيان الأسباب، وفي هذه الحالة يصبح التسبب شرطاً يترتب على إغفاله بطلان القرار، ولو كان له سبب صحيح في الواقع).

وفي حكم آخر تقول: (من المتفق عليه فقها وقضاء أن القانون إذا لم يشترط صراحة تسبب القرار الإداري، فإنه لا تترتب على جهة الإدارة إن هي أغفلت بيان الأسباب التي بني عليها قرارها).

فضمنة التسبب من الضمانات الجوهرية والأساسية التي يترتب على مخالفتها بطلان القرار التأديبي، ولقد استقر القضاء الإداري الليبي على ضرورة اتباع هذه الإجراءات والمبادئ المتعلقة بالتسبب، وهي من الإجراءات الشكلية التي تخص ركن الشكل في القرار الإداري وليس ركن السبب فيه^(١).

ثانياً- مدى انطباق قاعدة تقابل الشكليات على القرار الإداري المضاد:

إن قاعدة الشكليات، تتكون من شقين، هما: قاعدة تقابل الاختصاصات، وقاعدة تقابل الشكليات والإجراءات، على النحو التالي^(٢):

(٢) محمد عبد اهلل الحراري، الرقابة على أعمال الإدارة في القانون الليبي (رقابة دوائر القضاء الإداري). مرجع سبق ذكره، ص ١٦٠.

(١) محمد ماجد باقوت، أصول التحقيق الإداري في المخالفات التأديبية - دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة، ط ٣، ٢٠٠٧، ص ٥٥٠.
(٢) المرجع السابق، ص ٥٧٠ وما بعدها.

تعني قاعدة تقابل الشكليات وفقاً للتصور التقليدي أن إلغاء أو تعديل القرار، يخضع لنفس الأشكال والإجراءات المتبعة في إصدار القرار الأول ومن نفس السلطة.

إلا أن هذا التصور التقليدي لقاعدة تقابل الشكليات بالمعنى الواسع (الاختصاص و الاجراء أو الشكل) يجافي المنطق والعقل، لذلك فإن قاعدة تقابل الاختصاصات تعني أن الاختصاص بإلغاء القرار، يكون للسلطة الحالية القائمة وقت إصدار القرار المضاد، وليس للسلطة التي كانت موجودة وقت إصدار القرار الأول، إذ قد تتغير السلطات وتبديل الاختصاصات، وقد تتحدد السلطان سلطة إصدار القرار و سلطة إلغائه.

أما قاعدة تقابل الأشكال والإجراءات فقد أشار الفقيه "basset" إلى أنه (ليس ضرورياً أن يتطلب في إلغاء القرار إتباع ذات الإجراءات التي سبق اتخاذ القرار الأول في ضوءها).

وضرب لذلك مثالاً بالتعيين في الوظيفة العامة بناءً على المسابقة وحلف اليمين، أو التعيين بعد اجتياز فترة تمرين أو اختبار، فهذه المرحلة لا يتطلب إتباعها عند إصدار القرار المضاد، والقول بغير ذلك يخالف (المنطق السليم). وقاعدة تقابل الشكليات تهدف إلى حماية المصلحة العامة والخاصة على حد سواء، بل إلى حماية العمل الإداري نفسه، فقاعدة تقابل الشكليات من الضمانات التي يجب أن تراعى بالنسبة لإلغاء القرارات التي تولد حقوقاً للأفراد.

وتظهر أهمية هذه القاعدة في "عدم المساس بالآثار الفردية للقرارات الإدارية التي تولد حقوقاً مكتسبة إلا وفقاً للقانون، وهذه القاعدة تهدف إلى حماية مصالح الأفراد واحترامها كضمان جوهري لهم.

وهي قاعدة مقررة لمصلحة الإدارة ذاتها، فهي تبيّن مدى التزام الإدارة بالقانون و إتباع الإجراءات المقررة، فالسلطة المختصة غير ملزمة بإتباع ومراعاة نفس الأشكال والإجراءات التي صدر القرار الملغي في ضوءها، كأخذ رأي جهة معينة عند إصدار القرار الأول، فليس هناك من ضرورة إلى إتباعه عند إصدار القرار المضاد إلا إذا ألزمها القانون بذلك"^(١).

(١) حسني درويش، نهاية القرار الإداري عن غير طريق القضاء، مرجع سبق ذكره، ص. ٦٥٤.

وبالعكس يرى الأستاذ "لويس دلبيز" أن قاعدة تقابل الشكليات تهدف إلى إيجاد الحماية والضمان لأصحاب الشأن، فيجب إتباع ذات الإجراءات والأشكال التي اتبعت عند إصدار القرار الأول. كما يرى البعض أن هذه القاعدة تهدف إلى ضمان حقوق الأفراد لحظة إلغاء القرار بإتباع ذات الاجراءات التي اتبعت في إصداره^(٢).

ويوضح " سليمان الطماوي " أن قواعد الشكل بالإضافة إلى قواعد الاختصاص، على جانب كبير من الأهمية، فهي تقوم كحاجز موازن لسلطات الإدارة الخطيرة في مجال القرارات الإدارية، فإذا كانت الإدارة تتمتع في هذا الخصوص بامتيازات خطيرة، فإن عليها أن تسلك بدقة السبيل الذي ترسمه القوانين واللوائح لإصدار تلك القرارات، وبهذا تكون قواعد الشكل والإجراءات في إصدار القرارات الإدارية، مقصود بها حماية المصلحة العامة ومصلحة الأفراد على السواء، وذلك بتجنيب الإدارة مواطن الزلل والتسرع، ومنحها فرصة معقولة للتروي والتفكير ودراسة وجهات النظر المختلفة فتقلل بالتالي القرارات الطائشة والتمسرة^(٣). وقد استقر القضاء الإداري الليبي على تحديد الاختصاص بإصدار بعم القرارات الإدارية لجهات محددة وصدورها في شكل معين، محاولةً منه لضمان حقوق الأفراد، فقد ذهبت المحكمة العليا إلى أن: (عقوبة الفصل من الخدمة في ظل قانون الخدمة المدنية ولائحة الجزاءات من اختصاص مجلس التأديب...)^(٤).

الخلاصة هي أن قاعدة تقابل الشكليات تفرض احترام ومراعاة الإجراءات المنصوص عليها بموجب القانون واللوائح لإنهاء آثار قرار إداري سليم، وهذا في حد ذاته ضمان لحقوق الأفراد، فإذا ما خالفت الإدارة هذه القواعد والأشكال، كان تصرفها معيبا جديرا بالإلغاء.

(٢) حسني درويش، بحث بعنوان حدود سلطة الإدارة في إلغاء القرار الإداري الفردي السليم، مجلة العلوم الإدارية، السنة ٢٤، ع ١، يونيو ١٩٧٤، ص ١٥٩.

(٣) سليمان محمد الطماوي، النظرية العامة للقرارات الإدارية، مرجع سبق ذكره، ص ٢٥٣.

(٤) مجلة المحكمة العليا، السنة السادسة والعشرون، العددان الأول والثاني، ص ٢٤-٢٧.

الخاتمة

توصلنا في نهاية البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات وأخرى من التوصيات التي نأمل أن تكون فيها فائدة علمية نوردها على النحو الآتي: -

الاستنتاجات:

أولاً- يخضع القرار المضاد لنظام مستقل عن القرار الأول، وأن هذا الاستقلال هو استقلال موضوعي أكثر منه شكلي، فموضوع ومحل القرار المضاد مستقل تماماً عن موضوع ومحل القرار الأول.

ثانياً القرار المضاد هو قرار خطير بطبيعته خاصةً إذا ما أُسيئ استخدامه، وحتى إن اتخذ صحيحاً فإن الأثر الذي يترتب عليه خطيراً، لكون الإدارة تنهي بمقتضاه مراكز قانونية خاصة تولدت عنها حقوقاً ومزايا للأفراد تم اكتسابها بموجب قرارات مطابقة للقانون.

ثالثاً وفقاً للبند السابق، إذا كان القرار المضاد هو قرار خطير بطبيعته، إلا أنه في المقابل يقدم فائدة تكفل ضمان سير المرفق العام بانتظام، ويتمشى بطبيعته المرنة مع مبدأ قابلية المرافق العامة للتغير والتطور المستمر، وذلك بالتلطيف من مبدأ عدم المساس بالأثار الفردية للقرارات الإدارية من وان صدرت بصورة سليمة. فكان لدواعي الصالح العام خلال إلغاء أو تعديل بعض القرارات الفردية منح الإدارة سلطة إصدار القرار المضاد طالما أنه يخضع في الوضع الغالب لضوابط قانونية وقضائية، كما أنه لا يتصور أن لا تفصح الإدارة عن أسباب ومبررات صدور هـ.

رابعاً إن للقرار المضاد أثر مزدوج: أحدهما صريح والآخر ضمني، يتمثل الأول في مضمون القرار المضاد الصريح بفصل موظف أو بإحالة إلى التقاعد، والأثر الآخر ضمني ينسحب إلى القرار الأول كقرار التعيين مثالاً فيؤدي إلى إلغائه ضمناً أو تعديله بحسب الأحوال.

خامساً : إن سلطة الإدارة مقيدة بصدد إصدار القرار المضاد، فهو محكوم وفق الوضع الغالب إجراءات قانونية، سواء تعلقت بقواعد الاختصاص أم بقواعد الشكل و الاجراء كضمانة بشروط أساسية للأفراد تكفل حسن استخدام مثل هذا القرار على الوجه الصحيح. أما في حالة عدم وجود نص يحكم القرار المضاد فال يعني ذلك أن حرية الإدارة مطلقة في إصداره بل هي مقيدة باحترام قاعدة توازي أو تقابل الشكليات والإجراءات بشقيها.

سادسا: إذا كانت سلطة الإدارة مقيدة، وفقاً للبند السابق، باحترام قاعدة توازي أو تقابل الشكليات والإجراءات في حال عدم وجود نص يحكم القرار المضاد، إلا أن هذا التقييد ليس مطلقاً، بل مقيدا في واقع الأمر بما يطرأ على قواعد الاختصاص وقواعد الشكل والإجراء من تعديل أو تغيير بموجب القوانين المعدلة، وفي هذه الحالة يتم إعمال القواعد السائدة وقت إصدار القرار المضاد.

سابعا: وفقاً للبندين السابقين، فال تأثير للقرار المضاد على قاعدة توازي أو تقابل الشكليات والإجراءات في حال وجود نص قانوني أو لائحي خالف هذا النص مضمون القاعدة، وعلى العكس من ذلك فإن تأثير القرار المضاد على تلك القاعدة يظهر جلياً في حال عدم وجود مثل هذا النص، حيث يستمد القرار المضاد تنظيمه من مضمون تلك القاعدة. (مع الأخذ بعين الاعتبار الاستثناءات الواردة على تلك القاعدة والمتمثلة بالقوانين المعدلة لقواعد الاختصاص وقواعد الشكل والإجراء).

التوصيات:

أولاً- نوصي كل من المشرع والإدارة والقاضي الإداري، أولاً في مجال اختصاصه، بضرورة الإشارة إلى القرار المضاد صراحةً مادامت فكرة القرار المضاد قد تبلورت لدى الفقه والقضاء الإداريين في فرنسا في بدايات القرن العشرين إلى أن أصبحت نظرية قائمة بذاتها وبمقوماتها. الأمر الذي يسهل على الأفراد المخاطبين بهذا القرار من تحديد طبيعة ونوع القرار الصادر بحقهم، كما يجعل الإدارة القرار الإداري المضاد ومدى ارتباطه بقاعدة توازي الشكليات والإجراءات ذاتها على بينة من أمرها بأنها بصدد اتخاذ قرار مضاد فتسعى إلى احترام الشروط والإجراءات الموجبة لذلك، كما يسهل على القضاء بسط رقابته في هذا الشأن.

ثانياً: إذا كان للقرار المضاد وظيفة استثنائية في إنهاء القرارات الفردية السليمة قانوناً، فإن ذلك لا يعني المبالغة من قبل المشرع بوضع شروط وإجراءات شديدة الصرامة تجاه الإدارة، بل على المشرع أن يوازن بين سلطة الإدارة في اتخاذ القرار المضاد وبين فرض قيود وشروط إجرائية إزاء استعمال هذه السلطة، ليوازن بالنتيجة بين المصلحة العامة للإدارة ومصلحة الأفراد، لاسيما وأن تكبيل يد الإدارة بإجراءات كثيرة ومتعددة قد يعيق عملها في خدمة الصالح العام.

ثالثاً: وفي ضوء ما تقدم، نوصي الجهات الإدارية بعدم استغلال هذه السلطة الخطيرة في إصدار القرار المضاد كوسيلة للانتقام على القانون لتحقيق مصالح خاصة كالانتقام الشخصي من الموظف، فتسيء استعمال

سلطتها في اتخاذ القرار المضاد لتحقيق مصالح خاصة غير مشروعة، لاسيما وأن القرار المضاد ينصب على القرارات الفردية النهائية السليمة فيؤدي إلى إلغائها وانتهاء أثرها بالنسبة للمستقبل.

قائمة المراجع

١. أحمد حافظ نجم، القانون الإداري، ط١، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨١.
٢. أنس جعفر، القرارات الإدارية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٥.
٣. د. أحمد حافظ نجم، القانون الإداري، ط١، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨١، ص٤٩.
٤. د. حسني درويش، حدود سلطة الإدارة في إلغاء القرار الإداري الفردي السليم، دراسة مقارنة، مجلة العلوم الإدارية، ١٩٨٢.
٥. د. رحيم سليمان الكبيسي، حرية الإدارة في سحب قراراتها، اطروحة دكتوراه كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ٢٠٠٠.
٦. د. رحيم سليمان الكبيسي، حرية الإدارة في سحب قراراتها، اطروحة دكتوراه كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ٢٠٠٠.
٧. د. عصام البرزنجي و آخرون، مبادئ و أحكام القانون الإداري، دار الكتب للطباعة و النشر، بغداد، ١٩٩٣.
٨. د. محمد فؤاد عبدالباسط، القرار الإداري، دار الفكر العربي، الاسكندرية، ٢٠٠٠.
٩. سليمان الطماوي، النظرية العامة للقرارات الإدارية، ط٧، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٦.
١٠. ماجد الحلو، القضاء الإداري، دار المطبوعات الجامعية: الإسكندرية، ١٩٧٧.
١١. مجلة المحكمة العليا، السنة السادسة والعشرون، العددان الأول والثاني.
١٢. محمد عبدالله الحراري، الرقابة علي أعمال الإدارة في القانون الليبي (رقابة دوائر القضاء الإداري) ط٣، المركز القومي للبحوث و الدراسات العلمية: طرابلس، ١٩٩٩.
١٣. محمد ماجد ياقوت، أصول التحقيق الإداري في المخالفات التأديبية – دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة، ط٣، ٢٠٠٧.
١٤. محمد ماهر أبو العينين، ضوابط مشروعية القرارات الإدارية وفقا للمنهج القضائي، مطبعة كلية الحقوق: جامعة القاهرة، ٢٠٠٧، ج٢.
١٥. محمود عاطف البناء، الوسيط في القضاء الإداري. ط٢ القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٩٩.
١٦. نصر الدين مصباح القاضي، النظرية العامة التأديب في الوظيفة العامة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ١٩٩٧ القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠٠٢.

المواطنة اليابانية بين التقليد والحداثة

د.سيف عدنان ارحيم القيسي

الجامعة العراقية-كلية الاداب

تمهيد

يتناول البحث بين طياته بعض من جوانب طبيعة المجتمع الياباني وعن تأثير الحضارة الغربية على **المجتمع والتحويلات** السريعة للشعب الياباني **سيما** بعد مرحلة الدمار الذي أصيب به بسبب الحرب العالمية الثانية والاحتلال الامريكي لليابان والذي استمر من عام (١٩٤٥-١٩٥٢) ويشمل الاسرة والتعليم والعمل والدين.

لكني أود التركيز على الجانب الاجتماعي من حياة الشعب الياباني والصور التي تناقلها بعض المهتمين بالشأن الياباني ومنها شهادات حية عن روح المواطنة **لديهم** وفي احلك الظروف التي مروا بها **سيما** مخلفات الحرب العالمية الثانية وتأثير الاحتلال الامريكي.

ولابد من الإشارة على نقطة مهمة وهي **أن** المواطنة **اليابانية مرت** بين التقليد والحدثة، فماذا نعني بالتقليد والحدثة؟ يقصد بالتقليد : **كل** الأفكار والقيم والمعايير والمؤسسات ونماذج السلوك القديمة المرتبطة بالماضي، **وهنا** يفترض تميز هذه الافكار والنماذج بقدر من الثبات النسبي. أما الحدثة فيقصد بها الأفكار والمعايير والقيم والمؤسسات ونماذج السلوك الجديدة الوافدة الى المجتمع من الخارج او تلك التي ابتكرها المجتمع من خلال حركة تجديد او احياء داخلي^(١٨٦).
وضمن هذه الفهم سنسترشد بها في بحثنا.

لكن التجربة اليابانية كما يوضحها التاريخ الاجتماعي لهذا البلد، قد مزجوا بين التقليد والحدثة مع الاحتفاظ بقيمهم وبروح المواطنة التي هي المعيار الاساسي للمجتمع. وهذا ما **يشهد عليه ويشيد به الكثير وبشهادات** مغايرة للمجتمع الياباني، ومنها شهادة السفير الامريكي في اليابان ادوين **رايشاور الذي** وصفه بأنه الشيء الوحيد والمؤكد: هو أن المجتمع الياباني مجتمع شديد

(١٨٦) عبدالغفار رشاد، التقليد والحدثة في التجربة اليابانية، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت، ١٩٨٤، ص٢٥.

التركيب يتغير تغيراً سريعاً لكي يتلاءم مع أي نموذج متناسق ومنضبط ولمثل هذا يتداخل بعضها مع بعض.

ويعتقد البعض أن سبب احتفاظ اليابان بروح **الجماعة و بالموروث** التقليدي يعود الى ان العزلة التي شهدتها اليابان ولدت احساساً قوياً بذاتيتها، وظل اليابانيون يفرقون بين كل ما هو ياباني وما هو اجنبي **وقد اسهم هذا** ببلورة مفهوم روح الجماعة والتجانس الثقافي^(١٨٧).

قبل الخوض في طبيعة التأثير الغربي على اليابان، **فنرى انها قد انتهت** عزلتها عن العالم الخارجي، منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر بعد محاولة العقيد البحري الأمريكي ماتيو كالبرت بيرري (١٧٩٤-١٨٥٨) إدخال أسطوله الحربي الى خليج (ايدو) في الثامن من تموز ١٨٥٣ مما اضطر اليابان ان تعقد معاهدة (كاناجاوا) في ٣١ اذار ١٨٥٤ التي نصت على فتح الموانئ اليابانية للسفن الامريكية لتصبح تلك المعاهدة اللبنة الاولى لبدء العلاقات اليابانية-الامريكية في العصر الحديث وفتحت ابواب اليابان امام العالم الخارجي من جانب . ومن جانب اخر مثلت ايداناً لليابانيين لترك التقاليد القديمة والتأثر بالغرب^(١٨٨). ولم يقتصر انفتاح اليابان على الولايات المتحدة الامريكية، بل عقدت معاهدات مع هولندا وروسيا وبريطانيا وفرنسا، في ظل معارضة الامبراطور والساموراي (الطبقة العسكرية المحاربة) ، معللين رفضهم بالتبعات الاقتصادية والقضائية السلبية على اليابان، إلا **انها** وعلى الرغم من الصعوبات التي اكتنفت طريقها والتضحيات التي قدمتها، **نجحت في نهاية المطاف** بدخول مرحلة الإصلاح والدبلوماسية وأحياء البلد وتعزيز قوته، مما اسهم بصورة فعالة في استفادة **البلد** من التراث العلمي والحضاري. ووصل الامر بأحد الساموراي ان يكتب نشرة الى الحاكم العسكري عن الخلاف الذي بينه وبين

(١٨٧) ميلاد المقرحي، تاريخ اسيا الحديث والمعاصر، منشورات قار يونس، بنغازي، ١٩٩٧، ص ١٦٠.

(١٨٨) علاء فاضل احمد العامري، العلاقات الامريكية-اليابانية ١٩٣٩-١٩٤١، رسالة ماجستير غير منشور، جامعة بغداد، كلية الاداب، ٢٠٠٨، ص ١٢.

الامبراطور وعن تقبل الانفتاح على الغرب بقوله : " إذا اتحدنا بأرواحنا وبكل قوانا لحفظ المملكة وصونها فسوف تتمكن هذه البلاد من الدخول في مصاف اقوام العالم"(١٨٩).

أن التجربة الياباني تقدم لنا انموذجاً للتطور السريع **غير المتجانس** بين العناصر المكونة للشخصية الحضارية اليابانية(١٩٠)، **لأنها قد وجدت ذاتها في** أمة منقسمة على نفسها أعمق انقسام منذ بداية الانفتاح: كاختلاف في العقليات وطرائق العيش بين سكان المدن والريف ، ومنازعات بين القدماء والمحدثين حول مجهود التجدد، وهي تعود في حقيقتها الى اختلاف مستويات الثقافة والتعليم(١٩١).

وحقيقة الاختلاف تعود، **كما نعتقد**، الى حالة الانزواء والانغلاق التي عانوا منها لقرون عدة، فإنهم لا يعتمدون على أنفسهم خصوصاً في علاقاتهم مع الاجانب، وبما أنهم شعب جزر بعيدة عن بقية بلدان العالم ومنغلقه على نفسها، وهذا ما دفعهم الى التردد في الانفتاح(١٩٢).

فكان لابد للإصلاح أن يشق طريقه في اليابان وهذا ماتم في عهد مييجي وقد حددت معالمه وثيقة الإصلاح في ١٤ اذار ١٨٦٨، حيث ادى الى القضاء على الاتوقراطية الاقطاعية والعسكرية وإلى إقامة حكومة مركزية عصرية، أخذت تنهض بالمؤسسات وتتجه بخطى واسعة نحو التصنيع وإلى سعي اليابان لمسايرة العصر لتستطيع التصدي لضغط العالم الغربي وزحفه

(١٨٩) وليد عبود محمد، النخبة العراقية واليابان "طه الهاشمي أنموذجاً، نقلاً عن العراق واليابان في التاريخ الحديث التقليد والحداثة، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، بغداد، ٢٠١٠، ص ٢٢٤-٢٤٤.

(١٩٠) ميلاد المقرحي، المصدر السابق، ص ٢١١.

(١٩١) ادوين فالدر ريشاور، تاريخ اليابان، ص ١٣٨.

(١٩٢) اتشيرو كاوازاكي، اليابان بدون نقاب، ترجمة: عبدالله مكي، دار الرافد، لندن، ١٩٨٨، ص ٢٣.

عليه^(١٩٣) وقد ركزت وثيقة الاصلاح على ان تحضى القرارات وتتخذ بعد نقاش جماعي مع توخي الدفاع عن المصلحة العليا لليابان بالدرجة الاساس، ولا فرق من حيث المبدأ بين أعلى وأدنى، في المرتبة الاجتماعية، في صفوف الشعب الياباني بل الجميع رجل واحد^(١٩٤). **كذلك** التأكيد على بناء دولة عصرية وليس مجرد تقليد على النمط الغربي ، **لذا فقد** اخذ اليابانيون من الثقافة والنظم الغربية ما لم يتعارض مع تراث بلادهم الثقافي والفكري، وقد اتخذ المفكر والمصلح الياباني ساكوما شوزان في عهد مييجي شعاراً له عبارة "**الاخلاق الشرقية والعلم الغربي**"^(١٩٥).

وقد استطاعت النخب اليابانية، **عن** طريق البعثات الثقافية الى الخارج، التعرف إلى العلوم العصرية وأحداث التكنولوجيات الغربية واستغلت تلك النخب التهويل بخطر الاحتلال الاجنبي لليابان لكي تضع ركائز دولة مركزية عصرية تخلق فيها اليابانيون بما فيهم الامبراطور عن امتيازاتهم القديمة في سبيل قيام الدولة الجديدة^(١٩٦).

ولو عقدنا مقارنة بين المجتمع الياباني والمجتمع الغربي لوجدنا ان اليابانيون في معظم الأحوال يقومون بأعمالهم أكثر من الغربيين على شكل مجموعات، وهم بهذا، على الأقل ، **يدركون ويؤمنون تماماً** بهذا الأسلوب الجماعي، وهو مغاير، بالأساس، عن واقع الغربيين الذين يؤكدون على الاستقلالية الفردية. **لهذا نجد أن معظم اليابانيون** يشعرون بالرضا والراحة وهم متمثلون في ملابسهم وسلوكهم، بل وحتى أسلوب حياتهم وتفكيرهم بمعايير الجماعة، **فهم** حريصون على سمعتهم او "**صون ماء الوجه**" وهي عبارة صينية بالأصل وان كانت تستخدم

^(١٩٣) محمد علي القوزي وحسان حلاق، تاريخ الشرق الاقصى، دار النهضة العربية، بيروت، ٢٠٠١، ص ١٦.

^(١٩٤) مسعود ظاهر، تاريخ اليابان الحديث ١٨٥٣-١٩٤٥ التحدي والاستجابة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، ٢٠٠٩، ص ١٣١.

^(١٩٥) ميلاد المقرحي، المصدر السابق، ص ٢١٤.

^(١٩٦) مسعود ظاهر، المصدر نفسه، ص ١٢٥.

عالمياً أيضاً لكنها راسخة في عقول اليابانيين فكل فرد من الشعب الياباني يهتم قبل كل شيء بهذه السمعة او صون ماء الوجه امام بقية أفراد الجماعة التي ينخرط حياتياً معها.

وترجمة هذه العبارة قد تحقق عندما شعر اليابانيون بقرب غزو بلادهم فأنهم لم يترددوا في قذف آخر ما لديهم من طائرة على السفن الامريكية، وكما حدث لليابانيين في تاريخهم القديم بهبوب الاعاصير التي انقذت بلادهم من الغزو المغولي عام ١٢٨١ والذي أطلق عليهم أسم (الكاميكاسي). لقد قام الطيارون اليابانيون بطلعات انتحارية مذهلة أطلق عليها نفس الأسم للحفاظ على وطنهم الذي لم يتعرض للغزو، لكن تفوق القوات الامريكية حقق النصر على اليابان في حزيران ١٩٤٥ (١٩٧).

وهذه الحقيقة عن طبيعة المجتمع الياباني قد بدت واضحة في فترة الاحتلال الامريكي لليابان بان الامريكان لم يجدوا في اليابانيين مقاومين حتى النهاية بل وجدوا شعباً يحرص على التعاون لإنقاذ بلادهم (١٩٨). لأنهم فهموا فوراً ما يمكنهم أن يجنوه من فائدة من التجربة السياسية خلال سنوات الحرب . إذ بات عليهم بعد الاحتلال ان يواجهوا الحقيقة المادية الملموسة لكي يحافظوا على بلادهم (١٩٩).

وبالفعل استطاعت اليابان بعد الحرب الكونية الثانية المزاجية بين التقليد والحداثة دون ان تترك احدهما يتجاوز على الآخر ودون الاغراء بالتغريب والتقليد الأعمى للتجارب الغربية

(١٩٧) فوزي درويش، الشرق الأقصى (الصين واليابان ١٨٥٣-١٩٧٢)، القاهرة، ١٩٩٧، ص ١٦٣.

(١٩٨) المصدر نفسه، ص ٤٩-٥٠.

(١٩٩) ادوين فالدنر ريشاور، تاريخ اليابان، ص ٩٢.

(٢٠٠) ، لأن اليابانيين لا يقتنعون أبداً بمجرد الافتراض فإن لهم عادة تعديل كل شيء يأخذونه عن الآخرين وختمه بالعقل القومي (٢٠١).

لقد واجه اليابانيون، في بادئ الأمر، تكنولوجيا الغرب المتفوقة وقد دخلوا في تحدٍ مع أنفسهم بفكرة أنهم سوف يلحقون بالعلم الغربي ولكن بأخلاقياتهم وقيمهم الشرقية . وهذا هو ذات المفهوم عند الصينيين والشعوب الآسيوية الأخرى. لكن اليابانيين أدركوا سريعاً عدم وجود خط فاصل محدد بين التقنيات والمؤسسات الحديثة وبين القيم فقد رأوها كلاً واحداً لا يتجزأ. وبالرغم من تطور اليابان وتفوقهم على الغرب فإن أكثرهم لا يزالون يعتقدون بتفوق الغرب عليهم وبهذا فإنهم في سباق لكي يتفوقوا على الحضارة الغربية (٢٠٢).

الأسرة اليابانية

ليست الاسرة سوى جماعة من الجماعات الصغيرة، الا انها تفوق غيرها من جماعات في اليابان، فالأفراد يكتسبون هويتهم، بل وينظرون الى ما حققوه من انجازات، كأفراد مخلصين في عائلاتهم التي يخدمونها بإخلاص ويحققون المصلحة الجماعية (٢٠٣).

وللأسرة اليابانية دور مهم في اشاعة روح المواطنة ، فالأسرة اليابانية القديمة والمعروفة بأسم (Ie) كانت قبل العصر الحديث ، تتكون من عدد من الأسر الفرعية التي تخضع لسلطة

(٢٠٠) محمود عبدالواحد محمود، التجربة اليابانية "رؤية عراقية"، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٠، ص ٢٦.

(٢٠١) عفاف مسعد العبد، دراسات في تاريخ الشرق الأقصى، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، د.ت، ص ١١٠.

(٢٠٢) اتيشيروا كاوازاكي، المصدر السابق، ص ٢٤.

(٢٠٣) عبدالغفار رشاد، المصدر السابق، ص ٦٩.

الأسرة الرئيسية او الاسرة الأم، وقد اعطى ذلك النظام الأسري للأب سلطة مطلقة على مجلس العائلة، وقد اتخذ ذلك الشكل الأسري أبرز صوره بين طبقة الفرسان الأقطاعيين ذوي النفوذ والتجار الأثرياء ومجموعات معينة من الفلاحين^(٢٠٤).

والواقع ان هذا النظام الأسري لم ينته تماماً في العصور الحديثة بل ظلت آثاره موجودة في المجتمع الياباني بصورة او بأخرى . لكن معظم اليابانيين بصفة عامة كانوا ملتزمين قبل العصر الحديث بنموذج أسري أكثر بساطة من ذلك النظام السالف الذكر، وهو نموذج الأسرة التي يستمر فيها الابن الأكبر وزوجته يعيشان في بيت الوالدين لكي يرث بعد أبيه مزرعته أو العمل الذي كان يمارسه بعد أحواله على التقاعد والأسرة هي الأخرى تعمل بنظام الفريق الواحد.

وعلى الرغم من الطفرة الاقتصادية الكبيرة بعد الحرب العالمية الثانية وتطبيق نظام التقنيات الغربية على نحو واسع، فقد ظلت الأسرة أساس التطور الاقتصادي والمجتمعي ، فقبل عقد الخمسينات من القرن المنصرم، كما قبل الحرب، كان نصف قوة العمل تتألف من أفراد العائلة الذين يعملون في الحقل الريفي أو زورق العائلة أو في متجر تابع للعائلة، أو في مشغل صغير للعائلة في المدينة. والزوج هو صاحب العمل، وشكلت الزوجة قوة العمل في مجال اشتغالها، ومنذ عقد الثلاثينيات وحتى الخمسينيات كان أكثر من ثلثي النساء العاملات ضمن هذا الصنف من العمل، والمرأة أساس "الطبقة المتوسطة القديمة" لليابان . وهكذا ظلت العائلة طيلة الخمسينيات أساس غالبية الفعاليات الاجتماعية التي اقيمت داخل البيت أو معابد (الشننتو) او المعابد البوذية، فكانت الولادات والزواج والمآتم تتم في البيوت على نحو تقليدي^(٢٠٥).

واستمرار بقاء تلك التقاليد منوط من مكانة الأسرة في اليابان ونموذج تكوينها، لكون التقاليد في **البلد** لا تخلع على الفرد أهمية كبرى والعادة تملي عليه ان يُصغر من نفسه ويتجاهلها وإخفاء

(٢٠٤) ادور ريشاور، اليابانيون، ص ١٧٢

(٢٠٥) محمود عبدالواحد محمود، التجربة اليابانية، ص.ص ٢٦-٢٧.

ما في النفس وعدم الإفصاح عنها، وهذا يعد من السلوكيات الحسنة عند الياباني^(٢٠٦). وعليه ما زال المجتمع الياباني محافظاً على التقاليد الأسرية العريقة، ولو أنه قد لوحظ في الآونة الأخيرة بعد انتشار المدنية والاحتكاك بالحضارة الغربية والرخاء الاقتصادي، أن نزعة الفردية قد بدأت تنتشر لدى جيل الشباب لكن مع هذا فقد حافظت الأسرة وتحاول ان تحافظ على بعض الموروث القديم^(٢٠٧).

وبالرغم من التأثير الغربي على حياة اليابانيين فقد بقيت الأخلاق متميزة بسيطرة الروابط العائلية وكذلك السلطة الأبوية القوية مفروضة على الاسرة اليابانية، وهذا ما اعطاها قوة متماسكة للوقت الحاضر^(٢٠٨). ويمتد هذا الدور المهيمن للأسرة الى كافة مستويات التفاعل السياسي والاجتماعي المنظم في اليابان وقد ادى الى تكريس الفرد ذاته وحياته في سبيل الجماعة التي ينتمي اليها ومنها الاسرة وكان هذا بمثابة قوة ديناميكية دافعة لعملية التنمية اليابانية^(٢٠٩).

فحتى المرأة التي هي جزء مهم في المجتمع الياباني، فهي اضافة لتعليمها تلتحق عادة بالعمل بعد انتهاء الدراسة، والملاحظ ان نصف النساء في سن العمل يشتغلن فعلاً و ٦٠٪ منهن يعملن في مشروعات خاصة تقوم بها الاسرة مجتمعة مثل ادارة مطعم صغير او محل بقالة من اجل أن تتحمل جزء من نفقات الاسرة والأولاد ومنها نفقات الدراسة التي تعمل المرأة على بذل

(٢٠٦) عفاف مسعد العبد، المصدر السابق، ص ١١١.

(٢٠٧) عبدالفتاح محمد شبانة، المصدر السابق، ص ٣٢.

(٢٠٨) ادوين اولدفاذر ريشاور، تاريخ اليابان من الجذور حتى هيروشيما، ترجمة: يوسف شلب الشام، منشورات دار علاء الدين، دمشق، ٢٠٠٠، ص ١٣٠.

(٢٠٩) عبدالغفار رشاد، المصدر السابق، ص ٧٠.

الجهود من اجل اتمام دراسة ابنائهن^(٢١٠). ولم يقتصر الأمر عند العمل فإذا أخفق الابن في دراسته، فإن الأم بصفتها هي المسؤولة عن متابعة تعليمه، تعتبر مقصرة في واجباتها، وترى أنها أخطأت في حق المجتمع، وقد تلجأ في بعض الأحيان، تكفيراً عن هذه الخطيئة، للانتحار^(٢١١).

التعليم

لم يفت حكام اليابان منذ عهد مييجي وبداية الانفتاح، على أهمية التعليم في دولة حديثة إذ أن رفع مستوى تعليم الجماهير الشعبية هو شرط استمرار عملية التحديث فالجيش والبحرية يحتاجان الى رجال متعلمين قادرين على تعلم مبادئ تقنية الغرب والصناعة بحاجة الى اليد العاملة المؤهلة، ففي عام ١٨٧١ أوجدت الحكومة وزارة للتعليم وقررت التعليم الإلزامي للجميع ، وتم تأهيل الالاف المدارس. **وعلى عكس من** أنظمة التعليم في الغرب فإن نظام التعليم الياباني وضع بكاملة تحت مراقبة الدولة، باستثناء المدارس التبشيرية والجامعات الخاصة التي تمتعت بمكانة أدنى من الجامعات الامبراطورية^(٢١٢).

لقد مرت النهضة التعليمية بمراحل متسلسلة بدأً من عهد حكومة مييجي حيث عمل الامبراطور

على ترسيخ التعليم بإتباع وسيلتين:

١ - تعزيز التعليم وتطويره في الداخل.

٢- إرسال البعثات للخارج لنقل احدث الابتكارات العلمية والتكنولوجية.

(٢١٠) عبد الفتاح محمد شبانة،اليابان العادات والتقاليد وادامان التفوق،مكتبة مدبولي ،القاهرة،١٩٩٦،ص٢٢

(٢١١)المصدر نفسه،ص٣٦.

(٢١٢)ادوين ادوفازر ريشاور،تاريخ اليابان،ص.ص ١٠١-١٠٢.

وما ان ارسلت بعثة ايوا اكورا التي استمرت سنتين كاملتين إلى الخارج (١٨٧٢-١٨٧٣) ذهبوا الى اوربا والولايات المتحدة الامريكية، بدعوى تعديل المعاهدات غير المتكافئة بينها وبينهم، ولدى عودة هذه البعثة قدمت تقريراً بينت فيه اسباب تخلف اليابان وضرورة تعلمها من الغرب ومن هنا رفع اليابانيون شعار " **قلدوا الغرب ثم اسبقوه** ". وبدأت اليابان تستأجر المستشارين الاجانب لغرض تنظيم نظام التعليم^(٢١٣)، لدرجة أنه في أوائل السبعينيات من القرن التاسع عشر، **انفقت** الحكومة حوالي ٣٠٪ من ميزانية وزارة التربية والتعليم على رواتب المعلمين الاجانب وعلى المعونات التي كانت ترسل للطلاب الذين كانوا يدرسون بالخارج^(٢١٤).

إن اليابان كما رأينا في عصر الميجي حين طرحت شعارها المعروف بتقليد الغرب وسبقه ونقلت منه أحدث نظرياته العلمية، بدأت في تأصيل نفسها في العلوم والتكنولوجيا فكثفت جهودها في برامج البحث والتطوير لتخريج جيش كبير من العلماء في أطار ما سمي " بالتفوق السلمي " وأستند اليابانيون على نظام تعليمي غاية في الدقة لنقل العلم والمعرفة في الشخصية اليابانية^(٢١٥). **وعليه نرى أن** اليابانيون مقلدون جيدون وهذه واحدة من خصوصياتهم بالطبع، فاليابانيون في تقليدهم للآخرين لا يقومون بعمل تقليدي بسيط بل يقومون بتلقي الثقافات المختلفة وتحويرها الى اشكال مناسبة لهم ، أي محاولة إظهارها بمظهر جديد^(٢١٦)، وهذا يعود الى أنهم وضعوا انفسهم بتروي وتصميم على تقليد مدرسة الغرب ليصبح صفة منهجية للتقليد ، لكن تم اختيار العلماء بعناية تبعاً لتجربتهم بالعلم ولاختصاصهم وحين حضت الدولة المركزية الشعب الياباني على اكتساب العلوم والتقنيات الغربية الحديثة، فقد اتخذت في الوقت عينه تدابير صارمة لحماية

(٢١٣) محمد علي القوزي و حسان حلاق،المصدر السابق،ص١٨.

(٢١٤) عفاف مسعد العبد،المصدر السابق،ص١٢٩.

(٢١٥) فوزي درويش،المصدر السابق،ص٢٥٣.

(٢١٦) اتيشيروا كاوازاكي،المصدر السابق،ص٩٤.

اليابان من خطر التغريب والتبعية فليس استيراد التكنولوجيا غاية في ذاته، بل وسيلة لزيادة منعة اليابان داخلياً وإقليمياً ودولياً^(٢١٧).

وكما قلنا ، فقد استعان اليابانيين بالأساتذة الغربيين في تأسيس المدارس على النمط الغربي ونقل مناهج التعليم ومنها الامريكية ويعود الفضل في ترجمتها الى الخبير الأمريكي ماريون سكوت **بأن** أنشأ مدرسة للمعلمين للعمل بالمدارس الحديثة في اليابان واستعان بكتبه التي تحمل أفكاره وغيرها من الكتب الأمريكية بصفة خاصة والأوروبية بصفة عامة التي ترجمت الى اليابانية^(٢١٨).

وهكذا دخلت اليابان اليوم ما يعرف بـ"التعليم العالي الجماهيري"، وهي تقارن بالولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي **(السابق)** وليس بالدول الأوروبية الغربية، ويصل عدد الطلاب المتقدمين للجامعات اليابانية الى نحو ثلث اجمالي من هم في سن الدراسة الجامعية، وهو ما ادى الى زيادة الجامعات اليابانية لتصل الى نحو (٤٠٠) جامعة . وتشير الاحصاءات الرسمية الى ان دراسة الهندسة تحظى بالمرتبة الأولى في الجامعات اليابانية، حيث تصل نسبة الاقبال عليها الى ٢٥٪ تليها التربية (٢١،٧٪) والعلوم الاجتماعية (١٦،٦٪) والإنسانيات (٨٪) والزراعة (٧،٦٪) ثم الطب (٦،١٪)^(٢١٩).

^(٢١٧) مسعود ظاهر، المصدر السابق، ص ١٤٦ .

^(٢١٨) عفاف مسعود العبد، المصدر السابق، ص ١٢٩ .

^(٢١٩) عبدالغفار رشاد، المصدر السابق، ص ٥٢ .

وكان للتأثير الغربي دور واضح على التعليم في اليابان من خلال كسر حواجز النظام الإقطاعي وربط الاقطاعات اليابانية مع بعضها البعض وظهور نخبة مؤثرة لاسيما في المدينة أسهمت بشكل او بأخر في تعميق الاحساس بالوحدة(٢٢٠).

كذلك نجد مناطق أخرى هامة حثت المواطن الياباني بداخلها على هويته الجماعية مثل المدارس والكلليات الجامعية بصورة خاصة وإذا كان الامريكيون يتحدثون عن الجامعة التي تخرجوا منها بشعور جارف من الحنين ، فان الروابط التي نشأت أيام الدراسة بالنسبة للياباني ربما تكون أكثر اهمية لأن الشهادات الجامعية غالباً ما تؤثر في نوعية الوظائف التي يشغلها الخريجون في شركات الأعمال والمثل الأعلى بالنسبة لمعظم الجامعات اليابانية هو ان تكون هيئة التدريس بها من خريجها فقط دون اي استثناء وقد حققت هذا الهدف بصورة مذهلة.

يواجه اليابانيين في كافة أعوام الدراسة وبخاصة التي تسبق دخول الجامعة ، ما يسمى في اليابان "جحيم الامتحانات" وهي امتحانات صعبة تقام لاختبار المتقدمين لكافة مستويات التعليم سواء لدخول الحضانة أو المدارس الابتدائية أو الثانوية، وهي المدارس المتميزة ذات السمعة الجيدة كجامعة طوكيو وجامعة كيوتو التي تضمن لخريجها أرقى المناصب في الدولة ودوائر الأعمال، وتثير صعوبة اختبارات القبول وما تحتاجه من تحصيل إضافي للعلوم، انبهار الباحثين الغربيين. وقد علق عالم امريكي أنه بعد أن حضر الاختبار الذي يمر به الطفل الذي يرغب أهله في إحاقه بالحضانة وكان يتضمن أسلوب أكله واستخدامه للأطباق وعصائتي الأكل وكوب الماء وأسلوب الجلوس، وعلق الخبير على ذلك بان نسبة كبيرة من البالغين الأمريكيين وليس الأطفال كانوا سيفشلون يقيناً في اجتياز هذه الاختبارات(٢٢١).

(٢٢٠) محمود عبدالواحد محمود القيسي، الدولة والهوية في العراق واليابان في التاريخ الحديث والمعاصر (رؤية عراقية، نقلاً عن العراق واليابان في التاريخ الحديث التقليد والحدثة، ص ٩٨.

(٢٢١) عبدالفتاح محمد شبانة، المصدر السابق، ص ١٢.

على أن الطلبة اليابانيين لا يكتفون بمجرد الحضور في فصول المدرسة لساعات أطول في اليوم ولأيام أكثر في السنة عما عليه الحال في المدارس الأمريكية مثلاً، ولكن ما يزيد على نصف الشبان اليابانيين يلتحقون لبعض الوقت في مدارس تكميلية خاصة تسمى "الجوكو" بالتوازي مع حضورهم سنوات الدراسة في المرحلتين الابتدائية والثانوية يزيد من التدريب. وهذه من المدارس التكميلية لها أشكال و أحجام متعددة والهدف منها تحسين الفرص أمام الطلاب للدخول في مسابقات تعدها المدارس ذات الشهرة في مستوى تعليمها التي يتوق الطلاب للانخراط للدراسة فيها، وما يزيد تفوق الطالب الياباني في المرحلتين الأساسية والثانوية ، يأتي من واقع أن الطالب يحضر في المدرسة ما يزيد عن الطالب الأمريكي بمقدار الثلث فهو يحضر بالمدرسة (٢٤٠) يوماً في السنة في حين يحضر الطالب الأمريكي (١٨٠) يوماً، فهذا الطالب الياباني الذي يقضي وقته في محاولات مستميتة للتفوق على نفسه عن طريق المسابقات من ناحية المستوى العالمي. ولا غرابة ان الشبان اليابانيين في الاختبار الدولي ، للعلوم للشبان من أعمار عشرة إلى اربعة عشر عاماً ويشمل ١٩ دولة صناعية ، أحرز هؤلاء اليابانيين تفوقاً ظاهراً على أقرانهم من الدول الأخرى(٢٢٢).

وهكذا تتكيف المجموعات اليابانية في المجتمع الياباني لتقوم عادة بأكبر الأدوار في تحقيق أحساس المواطن الياباني بهويته الفردية أكثر ما تحققه المجموعات المماثلة في الولايات المتحدة الأمريكية او اي دولة اوربية اخرى . ففي اليابان تنتشر الاتحادات النسائية اليابانية وتجمعات الشباب ، وتجمعات المدرسين الآباء وهي تجمعات هامة **يتم التركيز فيها** على الجماعة **لما تثيره من أحساس فعال** في ممارسة النشاطات الجماعية المتنوعة ، فهناك مثلاً يوم نشاط كامل يعرف بيوم المدرسة او يوم الشركة او يوم الرحلة للاعضاء في نزهات جماعية تنظمها الجمعيات المختلفة وهذا يعود الى طبيعة المواطن الياباني الذي يشترك في رياضه جماعية فهو يحظى

(٢٢٢) فوزي درويش، المصدر السابق، ص.ص ٢٥٤-٢٥٥.

بالتقدير الواضح أكثر من المواطن الذي يمارس الرياضة فردياً عكس المواطن الامريكي او الاوربي الذي له استقلالية في مثل هكذا قضايا.

ولا يوجد في المدارس اليابانية عمال نظافة بل أن مسؤولية نظافة الفصول والمدرسة تقع على عاتق التلاميذ يقومون بها تحت إشراف المدرسين. فقدعلق خبير امريكي على هذه المعلومة بقوله : " لعل ذلك هو السبب في عدم وجود كلمات بذينة مكتوبة على الحوائط والجدران"، وخلصت بحوث أجريت ، إلى أن النظام الياباني في التعليم يهدف إلى خلق التفوق المتوسط بالنسبة للمجموعة كلها، ولا يسعى إلى تشجيع التفوق الساحق لفرد مهما كان تميزه(٢٢٣).

وهناك قضية محورية اكد عليها اليابانيون لكي يدار نظامهم الجماعي بنجاح وهو تجنب المواجهات الصريحة فيما بينهم وعدم التركيز على المواقف المختلفة بصورة حادة ، والحرص على عدم تحليلها وكشف مواطن الاختلاف فيها . وبدلاً من ذلك يحرصون ، حين يشتركون في مناقشة موضوع ما ، على أن يلتمس كل منهم مدخله للموضوع بحذر ويعبر عن آرائه بما يتفق واستجابة الآخرين لها فضلاً عن هذا فهم يطرحون الاقتراحات بأسلوب غير مباشر أو من خلال استدلالات غامضة وهكذا يتجنب اليابانيون أي صراع حاد حول الآراء المختلفة قبل ان يصلوا الى مرحلة المصارحة العلنية.

ووصل الامر باليابانيين بأن العائلات تتنازل عن احتياجات اقتصادية اساسية من اجل اتاحة الفرصة لأطفالها للحصول على ميزة التدريب على عملية التعليم ، لا بل ويحرص اليابانيون بمهارة شديدة على تجنب فتح باب المناقشة فيما بينهم بمجرد ان يتم قبول الطلبة ونجاحهم ويقومون بالتهوين عليهم في الفروق الواضحة في قدراتهم حتى وان فشل في بداية تعليمه.

ومن جانب اخر وجد نظام التعليم نفسه دفعة واحدة متحرراً من الهالة الأرسقراطية ومن الهيمنة الدينية اللتين لا تزالان ترزحان فوق معظم المؤسسات المدرسية في بعض دول الغرب،

(٢٢٣) عبدالفتاح محمد شبانة،المصدر السابق،ص٤٣ .

وأصبح التعليم أداة في خدمة الدولة، فعليه ان يصوغ مواطنين خاضعين ويملكون كفاءات مهنية لازمة للبلاد^(٢٢٤).

وهذا ما احدث تغيير جوهري في مجال التعليم في عقدي الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين وازداد معدل الدخول للمدارس العالية من ٥٠٪ عام ١٩٥٥ الى ٨٢٪ في عام ١٩٧٠ الى ٩٤٪ في عام ١٩٨٠، والتحققت نسبة كبيرة من الطلبة الى الجامعات. في حين أنتسب عام ١٩٧٥ ٣٥٪ من الطلبة في المجتمعات الأوربية^(٢٢٥).

وأثار التفوق العلمي في اليابان الغرب بالعموم والولايات المتحدة بالخصوص عن تطور التعليم في اليابان مما دفع وزير التربية الامريكي (ويليام بينت) بتشكيل لجنة امريكية لمعرفة اسباب التفوق الياباني في التعليم وقدم روبرت ليستما رئيس اللجنة تقريراً عن التعليم وليصبح قيد التطبيق في الولايات المتحدة ومن اهم ما جاء في التقرير:

١- اشترك الاباء في تعليم الاطفال خلال كافة المراحل التعليمية.

٢- وضوح الاغراض التي تسعى المدرسة الى تحقيقها لدى الاباء والتلاميذ.

٣- تقدير اهمية الدافعية.

٤- اهمية التوقعات والمستويات في تقدم التعلم.

٥- تقديم التعليم الاساسي الشامل لجميع الاطفال وامكانية تضمين المنهج بالاضافة الى ذلك التاريخ والعلوم والفنون والموسيقى والتربية الرياضية وبداية تعلم لغة اجنبية والدراسات العملية.

^(٢٢٤) ادوين فالذر ريشاور، تاريخ اليابان، ص ١٠٢.

^(٢٢٥) محمود عبدالواحد محمود، التجربة اليابانية، ص ٢٩.

- ٦- ينبغي للمدرسة ان تقوم بدورها في نقل التراث الموروث والمشارك الى الاجيال القادمة.
- ٧- ان النظام التعليمي يمكن ان يدعم وينمي الشخصية الواعية والقيم الثابتة والسلوك الاخلاقي.
- ٨- ينبغي ان تعكس بيئة الفصل والمدرسة الاهداف المطلوب تحقيقها هناك.
- ٩- على الاباء ان يتأكدوا ان ابنائهم يستثمرون الوقت المخصص للتعلم داخل المدرسة وخارجها بكفاءة.
- ١٠- على التربية ان تعمل على استثمار المصادر التعليمية حسب الحاجة والاولويات.
- ١١- ان المدرس المتمكن المخلص في عمله هو اساس المدرسة الناجحة.
- ١٢- يتوقع من الصغار الذين يتحملون مسؤولية تحصيلهم الدراسي ان يبذلوا الجهد والوقت والمثابرة لتحقيق ذلك^(٢٢٦).

العمل

تنبه اليابانيون وهم في ثورة التحديث الى تطور الصناعة الغربية وامتلاكها مصادر طبيعية أغنى منها ، وهذا التفاوت بين مستويات الحياة الغربية والشرقية من جهة والتخلف الصناعي من جهة اخرى وضعت المشروعات اليابانية في مكانه ملائمة خاصة، وبما أن اليابان تنتج لسوق داخلية قليلة الانتعاش نسبياً وللجماهير الآسيويين، فإنها اتجهت نحو صناعة سلع استهلاكية قليلة التكاليف وريئة في معظم الأحيان وفي نهاية القرن التاسع عشر استخدمت صناعة النسيج اكثر من نصف اليد العاملة الصناعية وقدمت اهم الصادرات، ومن ثم بدأت تشاطر الصناعة

(٢٢٦) روبرت ليتسما، التعليم في اليابان، ترجمة: سعد عبدالرحمن وحسين الطريحي، سلسلة الدراسات العلمية المتخصصة رقم (٥)، الكويت، ١٩٨٧، ص.ص ١٩٧-١٩٨.

الثقيلة للغرب كصناعة الحديد الصلب وترسانات الصناعة البحرية، ليبدأ اليابانيون بمنافسة البلاد الغربية لا في مجال الصناعات الثقيلة فحسب بل وحتى الصناعات الدقيقة^(٢٢٧).

وبالرغم ما تعرضت له اليابان بعد الحرب العالمية الثانية واستعادتها لسياديتها في عام ١٩٥٢، فإن اليابانيين وجدوا أنفسهم أمام عملية إعادة البناء ليلاً ونهاراً لمراكز المدن التي اصابه الدمار، وكان هناك الالاف من اليابانيين بدون مأوى في حالة من البؤس والجوع يرثى لها، وكان هناك في عام ١٩٥٢ طوابير طويلة ممن أصابهم العجز من رجال الدولة والجنود في الشوارع هائمين على وجودهم من اجل اعادة بناء ما دمرته الحرب^(٢٢٨).

وبدأت اليابان تعمل على سباق الغرب في مجال التصنيع لاسيما صناعة السلع حيث توجد نسبة عالية جداً من الانتاج السنوي من السلع وبيعها بكميات كبيرة في السوق المحلية مما ساهم في تخفيض تكاليفها، وكانت نفس هذه السلع تصدر بعد ذلك الى الخارج، فقبل الحرب كان الاتجاه هو العمل على خفض التكاليف عن طريق خفض أجور العاملين تخفيفاً للأسعار المنافسة في الأسواق الخارجية^(٢٢٩).

وهناك مقارنة عن مفهوم علاقة الياباني بعمله عن مفهوم علاقة الغربي بعمله، فبينما يشكل العمل للغربي وسيلة لحياة واقعية خارج العمل، نجد أن العمل والحياة مرتبطان بعضهما البعض بالنسبة للياباني، كما ولا يمكنه الاستمرار بأحدهما والتوقف عن الآخر^(٢٣٠).

(٢٢٧) ادورين فالدزر ريشاور، تاريخ اليابان، ص ١١٤.

(٢٢٨) فوزي درويش، الشرق الأقصى، ص.ص ٢٣٩-٢٤٠.

(٢٢٩) عفاف مسعد العبد، المصدر السابق، ص ١٨٨.

(٢٣٠) اتشيرو كاوازاكي، المصدر السابق، ص ٣٩.

ولم تنتهي روح المواطنة عند هذا الحد فبمرور مراحل تطور الصناعة من النسيج مروراً بالصناعات المتطورة ، شكل اليابانيون النقابات العمالية على النمط الغربي ولكن الامر مختلف بالنسبة لليابانيين لتطغى روح المواطنة على عمل تلك النقابات، شكلوها داخل الشركات العمالية والتي هي مشابهة للنقابات الغربية حيث يجدون ان مصالحهم الاقتصادية الخاصة مرتبطة بصورة طبيعية بمصالح الشركة التي يعملون بها دائماً ، فهم لا يرغبون في أن يلحق بها اي ضرر اقتصادي مهما كان وان الاضرابات التي تحدث هي في حقيقتها ما هي الا عملية إظهار رمزي للقدرة على مساومة الإدارة أكثر منها عملية تعويق للإنتاج.

والاتحادات اليابانية قبل كل شيء تباشر نشاطها من منطلق شعار "وحدة المصير مع الإدارة" ومن المفهوم أن الاتحاد سيبقى طالما استمر وجود الشركة، إذ لوحظ في اليابان ، أنها تضع الحدود الفاصلة بين الملكية وبين إدارة الشركة من حيث الاختصاص والمسئولية، كما أن الفوارق بسيطة للغاية بالنسبة للتعويضات والمكافآت التي تصرف للإدارة والأخرى التي تصرف للعاملين بالمؤسسة فهناك قانون غير مكتوب بين الإدارة والعمال ويتضمن:

١- الإدارة والعمال على قدم المساواة، وهما جزآن متكاملان في مجموعة متعاونة، وليس هناك حساسية بالنسبة للوضع الاجتماعي مهما اختلف موقع كل فرد بالنسبة لطبيعة عمله.

٢- الإدارة والعمال من حقهما معا الحصول على نصيب عادل من الأرباح عندما تكسب الشركة، وعليهما سويا ان يضاعفا من عملهما ليحققا للشركة إنتاجاً جيداً يحقق أرباحاً، أو يحول خسارة الشركة إلى مكسب.

٣- الشركة في اليابان لا تؤمن بفلسفة الاقتصاد الغربي بضرورة تأمين الربح للمستثمر ، ولكنها تعتنق فكرة محاولة تحقيق الربح مع مسؤوليتها في الوقت نفسه عن تأمين استمرارية وظائف

عمالها وضمان معيشتهم، ويكون ولاء الشركة لأفرادها وليس لحملة الأسهم ولذلك يبادلها العاملون بها هذا الولاء الخاص^(٢٣١).

في حين أن العاملين بالقطاع الخاص لا يُسمح لهم بالإضراب بما يسمى الخدمات الأساسية " مثل شركات توليد الطاقة الكهربائية ونقلها، وسائل النقل والسكك الحديدية، الاتصالات، والرعاية الطبية والصحة العامة وينص قانون اعلان نزاعات العمل على ضرورة الإبلاغ عن أي إضراب -إذا تم وفق القانون - قبل عشرة ايام من مواعده. رغم ان حق الإضراب معترف به لكن القيود تمنع إمكانية تحقيق هذا الحق مما يجعله شبه مستحيل^(٢٣٢).

وحتى النقابات التي دافع عن حقوق المرأة في العمل فأشارت (متسيو شيمو مورا) رئيسة اكبر تجمع نسائي عند دفاعها عن حقوق المرأة "عندما تريد في العالم الغربي ان تغير من البناء الاجتماعي فعليك اولاً أن تحارب او تتحدى النظام القائم، ولكن في المجتمع الياباني الذي تتحكم فيه المفاهيم التقليدية الموروثة فمن المؤكد أنك اذا استخدمت اسلوب التصادم فان ذلك سيعني النهاية بالنسبة للفكر الذي تدعو له حيث لا يصلح التصادم للوصول للهدف الذي تنشده في اليابان، فالمفروض أن تعمل بهدوء ومرونة دون أي احتكاك أو تصادم مع الأمر الواقع الموجود في المجتمع وذلك في محاولة هادئة لتغيير الأفكار والحصول على الموافقات"^(٢٣٣).

وهذه الصعوبات التي كانت تواجهها المرأة في العمل يعود الى انحياز الدولة وأرباب العمل الى جانب الذكور في تقسيم العمل وفي مجالات الانتاج المختلفة وقصر تمركز عمل النساء في قطاعات ذات صلة بالخدمات العامة والزراعة وبعض الصناعات الخفيفة ، والتعليم وبرز تمايز

(٢٣١) عبدالفتاح محمد شبانة، المصدر السابق، ص. ٧٢-٧٣.

(٢٣٢) جهاد عقل، الحركة النقابية في اليابان، للمزيد ينظر:

<http://www.ahewar.org>

(٢٣٣) عبدالفتاح شبانة، المصدر السابق، ص. ٢٣.

اجتماعي حاد انطلاقاً من التمييز بين الجنسين في مجالات كثيرة ، واستمرت حتى نهاية الحرب العالمية الثانية وتحديداً حتى عام ١٩٨٦ عندما اصدرت قانون تكافؤ الفرص والمساواة في الأجر بين الذكور والإناث في قطاعات العمل والإنتاج المختلفة (٢٣٤).

وبهذه المساواة يجب التأكيد على أن الوظيفة بالنسبة للمواطن الياباني ، سواء كان ذكراً او انثى ، لكونها لا تعتبر مجرد نظام تعاقدى من أجل الحصول على أجر ثابت لكنها بالنسبة للمواطن تعني بالفعل تحديد هويته داخل كيان اجتماعي أكبر . بمعنى آخر تمثل الوظيفة بالنسبة للمواطن الياباني شعوراً بالرضا لأنها جزء من كيان أكبر ومهم، والوظيفة لا تتوقف على الإطلاق سواء أكانت في مجال الإدارة أو الأعمال ، الا مع سن الإحالة على التقاعد. وفي كل الأحوال فالوظيفة تحقق الإحساس بالأمان ، علاوة على الشعور بالفخر للمؤسسة التي يعمل بها وولائه لها.

يرى بعض الباحثين أن جانباً هاماً من سر المعجزة اليابانية ، في المجالات الصناعية والتكنولوجية ثم الاقتصادية ، يكمن في أن اليابان على الرغم من تبنيها، بالأساس ، للنظام الرأسمالي (الغربي) في بناء نهضتها الحديثة ، الا أنها ارتكزت في بناء هذه النهضة على ما يمكن تسميته باقتصاديات المنتج بأكثر من تركيزها على اقتصاديات المستهلك، وهم بهذا عكس الامريكيين الذين درجوا على التركيز في نشاطها الاقتصادي على مبدأ الزيادة القصوى للربح (٢٣٥).

ومن جانب آخر فان تقدمهم الحضاري يعود الى روحية العمل الجماعي الذي يتقدم ويسبق مثيله في الغرب ، ولذا تجد اليابانيين لا يتمتعون بإجازات طويلة إلا نادراً، ويحق للياباني إجازة سنوية لا تزيد عن أسبوعين مدفوعة الأجر، ولكنه لا يستفيد منها جميعاً في الراحة والاستجمام

(٢٣٤) مسعود ظاهر، المصدر السابق، ص ١٤٧.

(٢٣٥) فوزي درويش، المصدر السابق، ص ٢٥١.

لأنه يخاف ان يوصف بحب الذات والأنانية من قبل زملائه في العمل (٢٣٦) ، ومن اسرار تفوقهم على الغرب ان العامل الياباني إذا شرع في عمل ولم يتمه بعد انتهاء الدوام الرسمي فإنه يبقى في مكانه لإتمام ذلك العمل أو أنه يأخذه معه الى البيت او يحضر مكان العمل في أيام العطل من أجل ان يتم ما قد شرع به. وبالطبع فإنه لا يتوقع الحصول على أجور اضافية مقابل الاوقات التي قدمها للمصنع او الادارة(٢٣٧).

وقد أبدى زائر أمريكي ملاحظة طريفة بقوله: " إن المصنع الأمريكي يبدو كثكنة عسكرية مسلحة، ينظر فيها المراقبون للعمال بشك وريبة ويبادلهم العمال نفس الكراهية، أما في اليابان فيبدو ان العامل الياباني يعمل من تلقاء نفسه دون حاجه لمشرف يراقبه، ولا تشعر إن العامل حاقد على رئيسه بل تحس أن الطرفين يعملان لنجاح المؤسسة"(٢٣٨).

الديانة

أدى الدين دوراً ايجابياً في اليابان سواء خلال مرحلة الكونفوشيوسية أو البوذية في عهد توكوكاوا والشتوية (اكتب تاريخ كل مرحلة وضعه بين قوسين) في عهد ميحي لترسيخ الدولة وتقويتها ثم الغاء التداخل بين السياسة والدين بعد الحرب العالمية الثانية . ففي الحقبة التي سبقت الحرب المذكورة اعتمدت الدولة على الدين أساساً لارتباط الشعب الياباني بنظامه السياسي وقيمه المجتمعية (٢٣٩).

كما يتمتع اليابانيون بخصلة حسن الاستماع وعدم رفض الأفكار من أول وهلة، لذا فقد دخلت البوذية والكونفوشيوسية الى اليابان من الصين وكوريا ، الا ان اليابانيين ، **كما يوضح**

(٢٣٦) اتشيروا كاوازاكي،المصدر السابق،ص٣٩.

(٢٣٧) اتشيروا كاوازاكي،المصدر السابق،ص٣٩-٤٠.

(٢٣٨) عبدالفتاح شبانة،المصدر السابق،ص٧٠.

(٢٣٩) محمود عبدالواحد محمود القيسي،المصدر السابق،ص٩٨.

تاريخهم، يتركون ، بالضرورة، بصماتهم الواضحة على تلك الأفكار بالرغم من احتفاظها بمسمياتها الأصلية^(٢٤٠) ويتم تكييفها على ضوء موروثهم الاجتماعي.

وبفعل تأثير الحضارة الغربية على اليابانيين ودخول المبشرين الغربيين لها، ظهرت اتجاهات عديدة في قلب الديانات اليابانية التقليدية، وهذا الامر كان كما يبدو ايجابياً على اليابان فكلما كانت الثقافة والمعرفة تنتشر بين صفوف اليابانيين ليؤكدوا أنفسهم كقوى اجتماعية جديدة وغلبوا مفاهيمهم الدينية^(٢٤١).

والحقيقة ان للديانة الشنتوية دور في ذوبان الفرد وتلاشيه في الجامعة **المجتمعية**، التي تنظر الى رغبات الفرد وطموحاته المادية باعتبارها تعبيراً عن الأنانية المفرطة^(٢٤٢)، لأن اليابان ومنذ عصر الانفتاح في عهد مييجي دعت الى الاستمرار في تطبيق تعاليم كونفوشيوس التي نصت على احترام التعاليم الصارمة لطبقات المجتمع ، لكونها عُدت نوعاً من التوليف الديني **المتلائم مع** الميثولوجيا اليابانية ، بحيث تتشكل بوصفها ديانة محلية أو ديانة قومية خاصة بها، وقد ساعدت إصلاحات مييجي لتتحول الديانة الاكثر شعبية في اليابان بالرغم من وجود فرق دينية اخرى^(٢٤٣).

وبالرغم من قناعة الحكومة في عام ١٨٧٢ بأن البوذية متغلغلة مع مذهب الشنتو في عقلية **الفرد الياباني العادي**، لدرجة أنه لا يمكن الاعتداء على احدهما دون الاضرار بالآخرى ، والامر ينطبق على المسيحية كذلك، **إذ** بدأت الحكومة تتراجع عن سياسة العداء تجاه المسيحية حتى لا

^(٢٤٠) اتيشيروا كاوازاكي،المصدر السابق،ص٩٤.

^(٢٤١) ادوين اولدفاندر ريشاور،تاريخ اليابان،ص ٤٢.

^(٢٤٢) عبد الغفار رشاد،المصدر السابق،ص٧٠.

^(٢٤٣) عفاف مسعد العبد،المصدر السابق،ص.ص ١٤٥-١٤٦.

تؤثر على علاقاتها الخارجية بالعالم الأوربي، وحتى عام ١٩٣٠ كانت الحكومة تتولى أمر خمسة الاف كاهن وترعى شؤون الف معبد معتمدة على نظام التعليم الحديث لنشر العقائد في النفوس ومن بينها " إن لليابان رسالة مقدسة هي الجمع العالم بأسره تحت سقف واحد" (٢٤٤).

وهذا ما انعكس في طبيعة المجتمع الياباني من اجل إشاعة روح المواطنة بينهم. **ومن الجدير بالاشارة الى أن** ديانة المجتمع هي الأهم لكي تكون مثلاً يحتذى به بإشاعة روح المواطنة ، بالرغم من **تأثرهم** بالديانات الأخرى. فاليابانيون يدينون بأكثر من ديانة منها الشنتوية والبوذية والمسيحية والإسلام وديانات اخرى. لكن الدستور الياباني **عالج** مسألة تعدد الأديان بالفقرة (٢٠) منه لعام ١٩٤٧، **على أن** حرية الأديان مضمونة للجميع ولا يجب أن تحصل أي منظمة دينية على دعم مالي من الحكومة **عند قيامها** بأي نشاط سياسي . **لقد وقع (غير مفهومه؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟)** مع انتهاء عقيدة الشنتو ، الديانة الرسمية للدولة والتي يدين بها نسبة عالية من المجتمع الياباني ، تحول دورها في الحياة اليابانية الى دور هام وأصبحت معابدها مجرد معابد متناثرة فلجأ رهبان العابد لتقديم صورة شديدة الحيوية أثناء مهرجانات المعابد المرحية وهم يحاولون ان يعوضوا ايمان اليابانيين بالعلمانية وان يحدثوا تقاليد الديانة **لديهم** والتي تقام في ايام محددة **من** كل عام في جميع المعابد أي كانت أهميتها وخلال هذه المناسبات يقيم اليابانيون اكشاكاً من الخشب يمارسون فيها التجارة في ساحة المعبد (٢٤٥).

(٢٤٤) مسعود ظاهر، المصدر السابق، ص.ص ١٥٦-١٥٧.

(٢٤٥) ادوين ريشاور، اليابانيون، ص ٢٩٣.

وتجمع الديانات الجديدة بين معتقدات دينية متعارضة مثل معتقدات الشنتو والبوذية وحتى المسيحية كل هذه الديانات بعد توجه المجتمع نحو العلمانية اخذت هذه الديانات تركيز على الاهتمام بالصحة والرفاهية وتحسين الذات وتحقيق السعادة من خلال الايمان^(٢٤٦)..

والطريف أن الياباني عندما يُسأل عن دينه فإنه يرد بأنه " لا ديني" ولا يكتب شيئاً في خانة الدين باعتبار أن الشنتوية ما هي الا عادات اجتماعية يابانية تقليدية ومتوارثة عبر الأجيال، وأن البوذية تعتبر فلسفة أكثر منها ديناً، والياباني يأخذ أمور الدين ببساطة، فهو يزور معبد الشنتو والمعبد البوذي وقد يزور الكنيسة المسيحية أيضاً، كل ذلك في الوقت نفسه **ويكن لكل** مكان منهم الاحترام والتقدير^(٢٤٧).

وبالرغم من **تأثر** المجتمع الياباني بالحضارة الغربية ومنها الأمريكية، **إلا إنها لا** يتجاوز ١٪ ، وما أخذوه فقط هو الأوجه العصرية للحضارة الغربية استجابة للتكنولوجيا الحديثة مثل: سكك الحديد والمصانع والتعليم، وبقى اليابانيون متمسكون بعملية التحديث على **بعد ملائمتها مع** الحضارة اليابانية التقليدية وهو بواقع الحال يعود لتماسك المجتمع والذي وصفه السفير الامريكي في طوكيو ادور ريشاور بقوله " ان المجتمع الياباني لا يتعرض لانقسامات حادة تمزقه فهو يتمثل بصورة قد تدعو الى الملل"^(٢٤٨).

^(٢٤٦)ميلاد المقرحي،المصدر السابق،ص٢٥١.

^(٢٤٧)عبدالفتاح محمد شبانة،المصدر السابق،ص٩.

^(٢٤٨)ادور ريشاور،اليابانيون،٢٩٨.

الخاتمة

ان دراسة المواطنة في اليابان والتركيز على بعض جوانب الحياة الاجتماعية للشعب مهم جداً لفهم العلاقة الجدلية بين ملائمة الموروث السيسولوجي النفسي والثورة التقنية المعاصرة. وتتوصل مع العرض السابق إلى أن اليابان بلد واحد بأوجه متعددة، فهي شرقية الموقع من حيث: الجغرافية والتقاليد الموروثة والثقافة الدينية، لكنها في الوقت نفسه تضاهي الغرب في مجال العلوم العصرية والتكنولوجيا المتطورة.. واستطاعت بنجاح بالغ في ولوج الحضارة مع الاحتفاظ بالذات القومية وموروثها الاجتماعي.

وبالرغم من احتفاظ اليابانيين بمورثهم الشعبي التقليدي فانهم سايروا الحضارة الغربية ونقل تجاربهم المختلفة في التعليم والصناعة وغيرها من علوم المعرفة ، لكنهم وظفوا تلك العلوم وحولوها الى علوم (يابانية) صرفة حتى يصعب التمييز بين التقليد والحداثة في نقل تلك العلوم.

وقد لعبت خاصية روح المواطنة اليابانية التي كانت عاملاً مساعداً في هذه القفزة الحضارية . وهي تنحصر بشكل اساس من ترجمة المواطنة اليابانية على ارض الواقع والتي تُرجمت في المجتمع من خلال الاسرة التي هي في الحقيقة اشبه بخلية نحل متكاملة ومن خلال روح التعليم الذي يواكب عليه اليابانيون من اجل تطوير مجتمعهم.

المصادر والمراجع

- انشيروا كاوازاكي، اليابان بدون نقاب، ترجمة: عبدالله مكي، دار الرافد، لندن، ١٩٨٨.
- روبرت ليتسما، التعليم في اليابان، ترجمة: سعد عبدالرحمن وحسين الطريحي، سلسلة الدراسات العلمية المتخصصة رقم (٥)، الكويت، ١٩٨٧.
- فوزي درويش، الشرق الأقصى (الصين واليابان ١٨٥٣-١٩٧٢)، القاهرة، ١٩٩٧.
- مسعود ظاهر، تاريخ اليابان الحديث ١٨٥٣-١٩٤٥ التحدي والاستجابة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، ٢٠٠٩.
- ادوين اولدفاذر ريشاور، تاريخ اليابان من الجذور حتى هيروشيما، ترجمة: يوسف شلب الشام، منشورات دار علاء الدين، دمشق، ٢٠٠٠.
- ادوين ريشاور، اليابانيون، ترجمة: ليلي الجبالي، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٧٨.
- عبد الفتاح محمد شبانة، اليابان العادات والتقاليد وادامان التفوق، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٦.
- عبدالغفار رشاد، التقليد والحداثة في التجربة اليابانية، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت، ١٩٨٤.
- عفاف مسعد العبد، دراسات في تاريخ الشرق الأقصى، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، د.ت.
- علاء فاضل احمد العامري، العلاقات الامريكية-اليابانية ١٩٣٩-١٩٤١، رسالة ماجستير غير منشور، جامعة بغداد، كلية الاداب، ٢٠٠٨.
- محمد علي القوزي وحسان حلاق، تاريخ الشرق الاقصى، دار النهضة العربية، بيروت، ٢٠٠١.
- محمود عبدالواحد محمود القيسي، الدولة والهوية في العراق واليابان في التاريخ الحديث والمعاصر (رؤية عراقية، نقلاً عن العراق واليابان في التاريخ الحديث والتقليد والحداثة
- محمود عبدالواحد محمود، التجربة اليابانية "رؤية عراقية"، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٠.
- ميلاد المقرحي، تاريخ اسيا الحديث والمعاصر، منشورات قار يونس، بنغازي، ١٩٩٧.
- وليد عبود محمد، النخبة العراقية واليابان "طه الهاشمي أنموذجاً، نقلاً عن العراق واليابان في التاريخ الحديث والتقليد والحداثة، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، بغداد، ٢٠١٠.

Modern International sovereignty
Between assumption and reality

Dr. Ibrahim Ahmed Al-Samarrai

Assistant professor of international law

Ibr_law@yahoo.com

Absstract

Many developments have taken place since the adoption of the Charter of the United Nations up to now and are still ongoing. These developments have been reflected in the principles of int`l law, especially the principle of sovereignty. The Int`l authority has expanded at the expense of the national authority, which was considered a protective wall for national interests. On its acceptance by states as it has traditionally been known, Jus Cogens rules have emerged that include a core set of Int`l rules binding on all states, including those that did not agree to them, and many national rights have been transformed into Int`l rights of interest to the entire Int`l community, and issues of a global nature have crystallized to impose take precedence over the special interests of states, then the Int`l Organizations became independent and have competencies that are not related to the countries that established them and impose their binding decisions on the states. Finally, Human Rights issues occupied a position that allows the Int`l community to follow up and hold countries accountable for their violations of these Rights as an Int`l matter and not a National one, until Int`l intervention became under the pretext of protecting Human Rights. Combating Int`l crimes and terrorism, protecting the environment and the common heritage of humanity is a prominent feature of Int`l law, which has led to the decline of the principle of sovereignty to narrow and non-stop limits.

Search Plan

- 1- Introduction**
- 2- Jus-Cogens of International law and Sovereignty**
- 3- Internationalization and Sovereignty**
- 4- Globalization and Sovereignty**
- 5- International Organization and Sovereignty**
- 6- Human Rights and Sovereignty**
- 7- Conclusion and recommendations**

Keywords: sovereignty, authority, organization, rights, international

(Abbreviations)

AJIL : American Journal International Law

EJIL : European Journal International Law

ICLQ : International Comparative Law Quarterly

J.Pol.E. : Journal Political Economy

OUP : Oxford University Press

Tulsa LJ : Tulsa Law Journal

UNDoc.: United Nations Document

Virg.JIL : Virginia Journal International Law

1- Introduction

The state still constitutes the main person of international law and will remain so as long as the United Nations Charter affirms the sovereignty of the state represented by the agreed preserved scope when drafting the Charter as a protective wall that prevents international law from interfering in the affairs of states, and this balance continued for several decades until great developments occurred that led To the decline of the preserved scope and the increase in the areas of international law intervention, which affects the principle of sovereignty agreed upon since 1945 and leads to its decline.

The increase in Jus-Cogens of international law based in their legitimacy on their importance and necessity in protecting international interests at the expense of national interests and adopting their direct implementation without being restricted or observing the principle of sovereignty has imposed a new reality that must be observed.

Public international law has expanded to include issues that are originally within the jurisdiction of states to include them in the jurisdiction of international law (the phenomenon of internationalization) , so states can no longer cover up with national competences to evade performing their duties established in international law.

According to the concept of globalization, international affairs, especially in the economic field , combating terrorism, environmental protection and nuclear energy, have been given precedence over national affairs as global affairs.

And the international organization expanded to get out of the mantle of the sovereignty of the countries that established it, to enjoy independence and to have an international personality distinct from its member states, and to carry out activities authorized to it and take decisions binding on its parties without the need for its approval.

Also, the development in human rights agreements and the opening of direct channels for individuals to complain from their countries to international institutions, and the international humanitarian law has provided guarantees of an international nature for individuals, all of which restricts the sovereignty of states and imposes on them procedures and measures that penetrate affairs that were considered among the areas of the domain reserved for states.

Furthermore , the development of information and communication technology has made the world a small village in which information travels at the speed of light and economic transactions are exchanged without restrictions and beyond the limits of sovereignty.

The above-mentioned and other developments that will occur later have created conditions that the principle of sovereignty is no longer able to confront without adaptation and retreat in the domain of the preserved domain for the global interest without intersection or collision, with the continued existence of state sovereignty with borders that make it positive with the international interest.

Therefore, the research dilemma is to answer the question: Is sovereignty in its traditional sense still continuing?

Or, has it been adapted in a way that does not contradict or collide with the international interest?

What are the jus cogens rules in international law that affect the principle of sovereignty?

What are the limits of the international interest , and how can it be done if it conflicts with the national interest?

What is globalization and how is the principle of sovereignty affected by it?

How does international regulation affect the principle of sovereignty?

What are the developments of human rights and their impact on the principle of sovereignty?

The aim of the research will be to answer the above questions and determine the extent of the impact of the aforementioned developments on the principle of sovereignty in a manner that preserves the existence and continuity of sovereignty and that it is a guarantee of the national interest and in a manner that does not conflict with the international interest.

As for **the means** of research, it is to review all recent developments and determine the areas of their impact on the principle of sovereignty , through the latest books , research and university theses that have been researched in this regard, especially in the English language because of its modernity and continuous follow-up to this topic.

In order to achieve the foregoing, the topic will be dealt with according to the following topics:

2- jus cogens and sovereignty

The law is supposed to keep pace with the modernity of relations between its people and the change of interests and developments in all fields, and this is the case of public international law, whose rules have been adapted and developed in line with the requirements of international relations.

The jus cogens rules in international law were an important means for moving this law from the voluntary doctrine that requires the approval of states on its rules, which caused the decline of its position and its criticism of the lax implementation of it and the shift to the objective doctrine that explains the strength of the law and its source as it lies in the nature and importance of its rules .⁽¹⁾

Undoubtedly , this development has given impetus and intrinsic strength to international legal rules that are not affected by the will of states, because they express the interest of the entire international community as a general system and embody its general rules that are faithful to the guarantee of vital interests. At the beginning of its emergence, it was called the basic principles or general principles of international law.⁽²⁾

From an early time, the International Court of Justice referred to these rules in the Corfu case, when it affirmed the principle of freedom of navigation, which is not affected by international sovereignty.⁽³⁾

In the Vienna Convention on the Law of Treaties, the concept of jus cogens rules was explicitly defined as representing the minimum legal rules that the international community at a certain time deems necessary for its existence, or that impose its absolute obedience on all addressees without dependent on their will and they cannot agree otherwise.⁽⁴⁾

The International Court of Justice confirmed the peremptory character of international humanitarian law in the Barcelona Traction case⁽⁵⁾ and reiterated the basic principles of international law such as the prohibition of the use of force and the obligation to peacefully settle international disputes ,⁽⁶⁾ Determining border and non-border armed actions⁽⁷⁾ and affirming the right of peoples to self-determination ,⁽⁸⁾ and that the threat of nuclear weapons contradicts international humanitarian law applicable during armed conflicts, the prohibition of slavery and the slave trade , the prohibition of genocide, torture and the freedom of the high seas .⁽⁹⁾

In the case of the American hostages in Iran (1979) , the International Court of Justice confirmed that the immunity of diplomats was considered a peremptory norm, and in the Pinochet case (the Chilean dictator 1998) , the English judiciary confirmed that he should be extradited to Spain for crimes against humanity and genocide in contravention of jus cogens rules .⁽¹⁰⁾

Finally , a special rapporteur was appointed to include jus cogens rules in the work program of the International Law Codification Committee, and the Special Rapporteur suggested that naming jus cogens rules be among the general rules of international law.⁽¹¹⁾

In sum, the jus cogens rules in international law began to crystallize, expand and consolidate to form a binding legal bloc for states that take into account the interests of the international community and take precedence over the national interests of states and transcend the principle of sovereignty, which was a protective barrier for states to rely on and protect their privacy and avoid being imposed or applied to them without the need for their approval as it is Countries are accustomed to it regarding other rules of international law. ⁽¹²⁾

3- Internationalization and Sovereignty

The two theories of unity and duality of national and international laws are no longer able to accommodate recent developments in international relations, so the theory of plurality has emerged, which does not adopt the transcendence of any of the two laws over the other, but rather interacts between them, and one of the results of this interaction is that international law works to restrict the sovereignty of the state In the interest of the international community, especially since there are no separating boundaries in matters that fall within the jurisdiction of the two laws.⁽¹³⁾ The international community has developed, relations between states have converged, and I am convinced of the need to cooperate with each other, because the state is not able to close itself and meet its needs in isolation from other states. To enter within the jurisdiction of international law,⁽¹⁴⁾ which is what is called internationalization, which began with commercial and economic issues (the so-called freedom of trade) and then included environmental, climate and criminal issues .⁽¹⁵⁾ This is evident in the practices of the UN Security Council, which exceeded the traditional borders of sovereignty, as happened with Iraq, which was destroyed and changed its political system, and the former Yugoslavia, which was dismantled into several international entities against the will of its people, and Libya, whose fate is not yet known. ⁽¹⁶⁾

In the dispute between Iran, the major powers and the International Atomic Energy Agency over its nuclear program, it is a kind of breach of the borders of sovereignty, because Iran is not a party to the Treaty on the Non-Proliferation of Nuclear Weapons and is bound by international rules that it did not agree to.

Countries are obligated to the idea of internationalization in various ways, such as international treaties, which are the most general and influential method, followed by international norms to a lesser degree, and then the less influential modern general legal principles, which began to take root as a result of great international efforts. Certainly , there will be an overlap of jurisdictions that will cause confusion and ambiguity, and states try to maintain that they have jurisdiction, but as a result, their sovereignty is affected by this overlap.

Therefore, the continuation of holding international treaties and the approval of states on them means the continuation of the decline in the concept of sovereignty, especially in the field of human rights and economic relations of states. ⁽¹⁷⁾

The International Court of Justice in the case of *Cats Bay* (1982) approved many of the norms for the protection of the environment, and the adoption of international rules regarding global sport, as it is now united in all parts of the world, and non-governmental organizations mobilized against the problem of landmines, and the Ottawa Treaty of 1977 was approved, ⁽¹⁸⁾ And the administration of some regions (French Saar region, Kosovo, East Timor) has been internationalized.

And also the internationalization of wars, as in Syria, Yemen and Libya. ⁽¹⁹⁾ In a strange position of the Security Council, which demanded Libya to hand over its citizens accused in the Lockerbie case to the British court. ⁽²⁰⁾

Internationalization means that each country mutually contributes to achieving the interests of the international community. This means the expansion of the international authority through joint action, which is the apparent feature of the international community and was reflected in the dominance of international organizations over many of the traditional countries' jurisdictions, as is the case in the terms of loans imposed by the International Monetary Fund, and what is required by the application of environmental agreements to provide guarantees to protect the environment and prevent without prejudice to it in accordance with these agreements. ⁽²¹⁾

Internationalization has been reflected in the phenomenon of humanitarian intervention that has been repeated in the recent period. ⁽²²⁾ Also, many national constitutions are racing to quote international rules. ⁽²³⁾ That is, there is an increasing tendency to integrate international rules into national constitutions (internationalizing the constitution), especially those related to maritime transport. and airspace, global communications, human rights and environmental protection. ⁽²⁴⁾

Within the limits of the international authority, treaties for arms control, treatment of industrial waste, protection of some types of wildlife, treaties relating to the common heritage of mankind, combating drugs, counterfeiting currency and combating terrorism have become within the limits of the international authority.

4- globalization and sovereignty

Globalization is a set of processes that cover most of the globe and are predominantly economic first, then political, followed by social, cultural and legal ones. It differs from internationalization because it is mainly of an international nature and is not like internationalization that is related to issues that are mainly of a national nature. ⁽²⁵⁾

Globalization has recently emerged in the last decades of the past and present centuries as a result of the tremendous development in transportation, communications and cultural and economic exchange that transcends the traditional borders of countries. The concept of the global village emerged as a metaphor for the countries of the world, economic globalization, multinational companies...etc. That is, economic and information activities have become the domain of global bodies outside the control of the state, and in light of globalization, the state has become responsible for its actions, even if they are legitimate if they cause harm to others (absolute responsibility).

Most jurists believe that globalization weakens the sovereignty of the state in three areas:

A- Increasing the levels of trade, global markets and economic integration in a way that weakens the nation-state.

B- Increasing the influence of international organizations that have become more independent in influencing the participating countries.

C- Increasing the centrality of international law in dealing with individuals directly and establishing obligations on states towards their citizens. ⁽²⁷⁾

As a result of the concept of globalization, sovereignty is no longer a starting point for the state to act freely in matters that have become the prerogative of the international sultan. The World Trade Organization is the best example of the applications of globalization and how it has transcended the political borders of the state and is affected by profit and loss and adopts the principle of opening markets to global trade in addition to the free flow of money.

Also, international alliances of a military nature to confront terrorism and carry out war operations in which they cross the borders of states and not wait for the approvals of the states that conduct military operations on their lands or through them, where developed countries deal with national and political considerations as determinants of development and lead to the lack of well-being of societies, and therefore they give The priority of global interests over national and the economy over politics. ⁽²⁸⁾

After the events of September 2001, the Security Council issued resolutions that terrorism constitutes a threat to international peace and security, and that confronting it is carried out through Chapter VII of the Charter, which means the use of coercive force on states, ⁽²⁹⁾ in order to exceed the scope reserved for states that states tried to establish in the principle of sovereignty in the Charter of the United Nations.

And in order to accept the idea of putting global interests ahead of national considerations, the concept of compatibility emerged between the two directions. External influences are clear in determining the extent to which the state benefits from its natural resources in a way that does not affect the interests of the international community and the required environmental balance. And

when the state is economically backward, it needs help, investment and external financing to carve out its sovereignty when it is not in control of the movement of markets and the movement of money, which is called the development tax. Several attempts have been made to impose a tax on oil-producing countries in favor of protecting the global environment from pollution.

A new concept has emerged that investment and financing can be supportive of national sovereignty when it strengthens it economically, gets it out of the circle of underdevelopment, preserves its independence and ensures its welfare so as to justify the erosion of the principle of sovereignty for the benefit of the international community.

One of the most prominent indicators of globalization was the acceptance of dealing with Bitcoin as an acceptable currency in the payment of amounts for buying and selling, and no one knows its source or basis for it to be an acceptable global currency for trading without the new globalization system.

Although globalization tends to countries and large unions in ensuring global interests such as the European Union, small entities have proven their efficiency in ensuring global economic interests by increasing the effectiveness of management, raising efficiency and providing homogeneity and specialization, such as Holland, Sweden and Finland, and China and Russia still adhere to the principle of sovereignty To prevent interference in its internal affairs. ⁽³⁰⁾

The state, whether it is big or small, is still a symbol of international relations, and every state is legally equal to the other state despite the disparity between them in terms of capabilities and influence from the realistic side, and it seeks to achieve its interests without affecting the interests of others, and at the same time the state accepts a percentage of the loss in its interests in exchange for achieving International interests. ⁽³¹⁾

5- International organization and sovereignty

The idea of international organization was based mainly on the abandonment by states of some of the powers of national authority to international institutions with a personality independent of the states that established them to exercise these competencies for the benefit of these states.

The UN Security Council works on behalf of states in issues that threaten international peace and security, and it issues decisions that it imposes on states and interferes in their internal affairs, including the use of force against a state that cannot invoke sovereignty to prevent the use of force against it. ⁽³²⁾

Both the European Union and the European Coal and Steel Community issue binding decisions as a legitimate authority for their member states, and they are implemented by the countries of the Union even if they do not agree to them and conflict with their interests. ⁽³³⁾ This is a development and deviation from the traditional trend of the principle of sovereignty.

The line separating the scope of the national and international authorities has become a changing line under the new international system, and the scope of national jurisdiction has begun to shrink in favor of international jurisdiction.

Also, the efforts of the Atomic Energy Organization and its inspection teams, the Chemical Weapons Organization, its follow-up to the communications and complaints of citizens, the European Court of Human Rights and its response to the grievances of Europeans and the International Criminal Court, its investigation and scrutiny of the information it receives even on countries that are not parties to it, as happened with Sudan and its issuance of the arrest warrant for its former president,⁽³⁴⁾ The World Health Organization and the health rules it imposes on all countries and UNESCO and its protection of culture and historical sites as a world heritage and not national property, and the International Labor Organization and how it protects workers all over the world and imposes international rules on everyone, All of these efforts have extended to include affairs that were considered within the scope of the reserved power of states, and it was not possible for states to get out of their control and ability to act on them.⁽³⁵⁾ When Indonesia tried not to implement the conditions of the International Monetary Fund, it led to forcing the head of state to resign.⁽³⁶⁾

But not all of these developments were positive. Rather, they were exploited in certain issues to achieve the interest of one state at the expense of another under the cover of international legitimacy, as happened when the Security Council intervened in imposing the borders between Iraq and Kuwait to the detriment of Iraqi sovereignty and interest, and the situation was repeated in the fragmentation of Yugoslavia and the recognition of Slovenia by the European group and Croatia, then the recognition of Bosnia and Herzegovina, and in the play of the American humanitarian intervention in Somalia.⁽³⁷⁾

In an attempt to adhere to the principle of sovereignty in the midst of the rising field of international regulation, in 2001 the International Commission on Intervention and National Sovereignty (ICISS) presented its project, which included that the main consideration should be to provide protection and not to the right to intervene, in the sense of focusing on preventing violations before they occur and the responsibility to rebuild, and that Military intervention is an exceptional measure only in the case of grave violations that cause very serious harm, such as mass killing with intent to exterminate, or as a result of the state's actions, inability or neglect, or large-scale ethnic cleansing through killing and deportation.⁽³⁸⁾

In a European development, the Dutch (in 2005) refused in a referendum to accept the European Constitution, as well as the United States of America refused to submit its nationals to the jurisdiction of the International Criminal Court.⁽³⁹⁾

Recent developments regarding climate change and the requirements to confront it, in addition to the Covid-19 epidemic and nuclear threats, have proven that only joint international efforts

through effective international organization are capable of confronting them, and that covering up sovereignty and internal affairs has become an unacceptable obstacle. ⁽⁴⁰⁾

6- human rights and sovereignty

After the adoption of the major human rights conventions, from which permanent monitoring bodies were established, following up on the details

Implementing, reviewing, and holding states accountable when violating the rights established in them and their direct acceptance of individual complaints against their states has taken human rights out of the scope of the preserved sultan and brought them into the domain of international authority. ⁽⁴¹⁾ According to the charter, the inclusion of human rights within the framework of a legal system for international cooperation means that it has transcended national borders and is clear transboundary values. ⁽⁴²⁾ Sovereignty is restricted by international and regional legal and customary standards, and the state has obligations to harmonize its legislation with international covenants, ⁽⁴³⁾ and Article (27) of the Vienna Convention on the Law of Treaties of (1969) prevents the states party to it from invoking the internal law to justify the failure to implement a treaty they ratified, Certainly, it includes many human rights conventions, in addition to the state's obligation to prosecute Mint, as well as what is related to violations of international humanitarian law. Then the Criminal Court came to try those responsible for the most serious human crimes.

This development prompted the Secretary-General of the United Nations to present to the General Assembly the idea ⁽⁴⁴⁾ that sovereignty is no longer confined to the nation-state, which is the basis of contemporary international relations, but is related to the rights of individuals themselves, and this means that protecting human rights from any violation of the state is beyond the scope of Sovereignty should be understood as the responsibility of the state to protect the rights of its citizens. ⁽⁴⁵⁾

The new trend regarding sovereignty becomes clear when France expressed its desire to intervene in Chad, and the Security Council intervened in Iraq to protect the Kurds, in Somalia in 1991, and in the Darfur issue in Sudan in 2002. ⁽⁴⁶⁾ According to the traditional principles of sovereignty , this intervention is considered a threat to the territorial integrity of a member state of the nations . The United Nations , but it is no longer so in accordance with the recent developments of the principle of sovereignty . ⁽⁴⁷⁾ The human rights agreements are based on the premise that their implementation will lead to world peace, and the mechanism of the United Nations organs ensures discussion of human rights issues in the Security Council, which represents the top of the pyramid of the United Nations With executive powers up to the point of using force. ⁽⁴⁸⁾

And humanitarian intervention has become acceptable if it is to deal with massive violations of human rights that are carried out by international bodies and not by a single state, for which it is feared that they will not take into account the interest of the intervening state. ⁽⁴⁹⁾

International jurisprudence has emphasized that a state may not invoke national law to justify its failure to implement its international obligations, even if these obligations conflict with constitutional provisions. ⁽⁵⁰⁾

The most recent development was the prohibition by international criminal law of gross violations of human rights by special courts and the International Criminal Court, and the recognition of the criminal responsibility of individuals even if their actions were in implementation of the orders of their officials, and subjecting those who issue orders to criminal responsibility and depriving them of national immunity. ⁽⁵¹⁾ It may require the protection of the rights of Humanitarian intervention in the policy of states to accept illegal immigrants, which has become one of the concerns of the new international order. ⁽⁵²⁾

Since the Stockholm Conference in 1977, environmental protection has emerged and gained great international attention as one of the collective rights of the international community. The state is no longer able to dispose of its resources based on the principle of sovereignty in matters related to the environment. ⁽⁵³⁾

Thus, human rights are no longer a national affair, meaning that they have entered the international domain, and sovereignty has not been able to be an obstacle or an obstacle to protecting them and ensuring their implementation. ⁽⁵⁴⁾ And that recent developments require a review of the principle of sovereignty, not in order to weaken its essence, which is still important in security and the interests and rights of individuals that receive the attention and care of the international community, and that sovereignty is responsible to the extent that it adheres to the minimum standards agreed upon in international agreements. ⁽⁵⁵⁾ International cooperation, but in order to acknowledge that it is of multiple forms and has more than one function so as to accommodate the two types of human rights stipulated in international conventions.

7- Conclusion and recommendations

The state is still the cornerstone of the existing international system, despite the decline and decline of sovereignty in the interest of the international community. Many of the affairs that were considered to be the preserved power of states when the United Nations Charter was approved in 1945 have changed to be global interests despite the states' attempts to adhere to them for more than three decades until major human rights agreements were concluded, followed by environmental agreements, and a set of international legal rules known as jus cogens were crystallized. which were considered binding on states, and their consent to them is not a lesson.

Then a group of international affairs moved from the national authority to the international one because it should be handled by international bodies that are keen on it from the states, because they are international rights, such as preventing discrimination between the human race for any

reason, preventing genocide, protecting international communications, preventing drug trade, protecting the environment from pollution and protecting The common heritage of mankind..etc.

Then came the transformation of the globe into a global village through the development of communications and transportation, and countries no longer controlled the information that traveled at the speed of light without hindrances, and international bodies assumed direct control over the movement of the economy and global markets such as the World Trade Organization and unions that exceeded the national authority by imposing it Decisions without the need to accompany all countries on them.

International organizations have increased and expanded their competencies at the expense of the competencies of the countries that relinquished them to be exercised by international organizations on their behalf by granting them legal personality independent of the countries that established them, which made them one of the international persons. The broad and binding competencies of its members, such as the European Union, the European and American human rights courts, the military alliances (NATO, Warsaw), and finally the International Criminal Court, which are important developments that reduced the traditional field of sovereignty and expanded the competencies of the international field.

The rules of human rights and international humanitarian law constituted a set of binding rules that may be violated under any circumstances, even during armed conflicts, such as the right to life, freedom of belief, the right to a living environment, the prevention of torture, the fight against piracy, human trafficking and terrorism.

In view of the foregoing, we recommend the following:

A -Agreeing on peremptory norms of international law and codifying them in international treaties.

B-Agreeing on the rules that fall under the jurisdiction of the international authority.

C- Agreeing on global affairs, especially in the field of economy and freedom of trade.

D -Work on the establishment of international federations similar to the European Union and the establishment of human rights courts similar to the European Court of Human Rights.

E- Expanding the conclusion of human rights agreements to include areas that still require great international attention, such as domestic violence, protection of ethnic and religious minorities, and combating religious extremism.

F - Spreading a culture of international and global interests and the common heritage of mankind because of the good that it brings to the entire international community and not to be confined within the framework of preserved sovereignty and authority.

8- Reference`s :

- 1- Articles (53 & 64) of the 1969 Vienna Convention on the Law of Treaties – Klein, Thomas, *Jus Cogens Re-examined : Value Formalism in Int`l Law*, EJIL, Vol.26, Issue 1 (2015) P.167
- 2- As stated in the draft of the International Law Commission (Article 20) A.C.D.I., A/CN.4/SER.A/2001/Add.1, Vol.2, /Part 2, P.93
Confirmed by the Special Rapporteur on jus Cogens A/CN.4.706
Also, Bianchi, Andrea , *Cogens Human Rights & Magic of Jus*, EJIL, Vol.19, Issue 3(2008) P.505
- 3- I.C.J. Corfu Case (1949)) 29/7/2021 Retrieved from <https://www.icj-cij.org/en/case/1>
- 4- Danilenko ,M. Gennady, Int`l Jus Cogens ,Issue of Law- making , EJIL , Vol.2 , Issue1 (1991) P.409
- 5- I.C.J., Barcelona Traction Case (1962) 24/7/2021 Retrieved from <https://www.icj-cij.org/en/case/50>
- 6- The Case of Military and Paramilitary Activities in Nicaragua in the International Court of Justice 1986) 27/7/2021 Retrieved from <https://www.icj-cij.org/en/case/73>
Also, Ibrahim Ahmed Al-Samarrai - *Effectiveness of the Principle of Peaceful Settlement of International Disputes* - Master's Thesis - College of Law - University of Baghdad - 1987 - p. 131
- 7- The Case of Border and Non-Border Acts between Nicaragua and Honduras in the International Court of Justice (1988) 28/7/2021 Retrieved from <https://www.icj-cij.org/en/case/74>
- 8- East Timor case in the International Court of Justice (1995) 28/7/2021 Retrieved from <https://www.icj-cij.org/en/case/84>
In a bold decision of the General Assembly, the provisions of the Camp David Accords were rejected because they deny the inalienable rights of the Palestinian people and describe them as not legally valid because they contradict the right of peoples to self-determination

(34/65 on November 29, 1979) - Available on the site:

http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/RES/34/65&Lang=A

9- General Assembly session No. (3257) on 5/27/2015
The second report of the Special Rapporteur in its sessions No. (3368-3370) & No. (3372-3374) during July 2017

of 10- Mumtaz, Jamshid , *The Minimum Humanitarian Rules Applied in a Period of Internal Troubles and Tensions* , The International Journal for the Red Cross (special file 1948-1998 on human rights and humanitarian law)

Q11, p. 61 September 1998- P.444

Also, Shelton, Dinah, *Normative Hierarchy in Int'l Law* , AJIL, Vol.100(2006) P.298

11- Shelton , Dinah , *Peremptory Int'l Law –Jus Cogens* , AJIL, Vol.2(2016)P.399

Also, De Wet, Erika, *The Prohibition of Torture as Int'l Norm of Jus Cogens & its implications for national & Customary Law*, EJIL, Vol.15, No.1(2004) P.98

12- Bogdandy, Armin Von & G. , Matthias & V. , Ingo. , *From Public Int'l Law : Translating World Public Opinion into Int'l public Authority* , EJIL, Vol.28,

Issue 1(2017)P.13

13- Kosovo and East Timor, which were placed under a transitional international administration before their independence.

١٤- Yannis ,A. , *The Concept of Suspended Sovereignty in Int'l Law & its Implications in Int'l Politics* , 13 EJIL (2002) P.1038

Also , Rabkin, Jeremy A. , *Recalling the Case for Sovereignty* , 5CHI.J.Int'l (2005) P.435

١٥- Al-Samarrai, Ibrahim Ahmed, *International protection of human rights through the United Nations* , Ph.D Theses Law , University of Baghdad, (1997) p. 16

This view was previously supported by the Permanent Court of International Justice in the dispute between Britain and France. P.I.C.J. , Series No.2, P.187

16- Hammash, Abdel Salam Ahmed , *Uses of Internationalization in International Law, Studies, Sharia and Law Sciences* , University of The Middle East ,

Vol. 38 - Issue 2 (2011) p. 595

17-Bethlehem ,Daniel, *The End Geography: The Changing Nature of The Int'l System & Challenge to Int'l Law* , EJIL, Vol.25,Issue 1 (2014) P.10

18-Anderson, Keneth , *The Ottawa Convention Banning Landmines: The Role of*

Non Governmental Org. & The Idea of an Int'l Civil Society , 11 Eur.J.Int'l L.

(2000) P.91

19- Al-Majzoub, Muhammad , *Public International Law* , Beirut - 2004 , p. 51

Also, Abu Al-Wafa, Ahmed , *Mediator in International Law* , Cairo (2016) p.399

٢٠-Harmon, Patrick and others , *International Law and the Politics of Two Standards , Arabization of Dr. Anwar Moghith* , Libya (1995) p.17

٢١ - *Intervention in Iraq to protect the Kurds in accordance with UN Security Council Resolution 688/1991, and intervention in Yugoslavia the former*

, as well as in Somalia.

22- Such as the Constitution of Spain (Article 10) and the Constitution of South Africa (Article 39/3) require the judiciary to explain the right Recognized

constitutionally in accordance with international treaties and the Constitution

of Bosnia and Herzegovina drawn up by treaty International (Dayton) and the

Constitution of the Russian Federation declares the recognition of human rights and their guarantee of general rules and principles International law and

recognition of the right of individuals to appeal to international organizations to

protect human rights.

23- International organizations demand that states amend their constitutions in line with their obligations in the treaty establishing the organization as happened when the NATO treaty was ratified and Germany amended its constitution regarding the concept of German armed defense.

As well as on the obligation of the member states of the United Nations to put their forces at the disposal of the organization when implementing the Provisions of Chapter VII of the Charter.

24-Tushnet, Mark , *Globalization & Federalism in a Post – Prints World* , 36 Tulsa L. J , Issue 1 (1999-2000) P.15

25-Olomojobi, Yinka , *Comments: Contested Sovereignty & Conflict Between Spain & Catalonia* , Russian L.J.,Vol.7(2019) Issue 1 , P.139

26-Yannis, A. ,Op.Cit., P.1040

27-Jeon,Bany Nam, *From the 1997-8 Asian Financial Crisis to the 2008-9 Global Economic Crisis : Lessons from Korea`s Experience* , 5East.Asia L.Rev.103,114-119(2010) p.213

Also, Spiro, Peter ,*Globalization & The(Foreign Affairs) Constitution* ,63 OHIO State.L.J.(200)P.649

28- It is a dangerous precedent that gives the United States of America and its allies the opportunity to invent a new international legitimacy that is parallel to and alternative to the legitimacy of the United Nations.

29-Campbell, Murray Petrie , *How Economic Globalization is Changing State Sovereignty* ,Victoria Uni. Of Wellington (2009)P.10

And in Article (4g) of the African Union Agreement, it is prohibited to interfere in the internal affairs of another country, but it permits intervention to face serious cases. 29/7/2021

Retrieved from <https://www.refworld.org/cgi-bin/texis/vtx/rwmain/opendocpdf.pdf?reldoc=y&docid=494264e52>

30- Galbraith, Jean , *Ending S.C.Res.* , AJIL,Vol.4,(2015) P.806

Also, Report of the Secretary-General of the United Nations A/63/67730

28/7/2021 Retrieved from

https://www.un.org/ar/ga/63/plenary/I_sgreport_unwork.shtml

31-Cromick , N.Mac , *Questioning Sovereignty ? Law, State & Nation in the European Commonwealth* , Oxford OUP , (1999) P.15

Also, Al-Samarrai, Ibrahim Ahmed, *Iraq and Chapter VII of the Charter*

, Tikrit University Journal of Legal & Political Sciences , Special

the First Conference of the College of Law (2009) p. 396

32-Denza ,E. , *The 2005 UN Convention on State Immunity in Perspective* ,

5 ICLQ(2006)P.409

٣٣ - Al-Samarrai ,Ibrahim Ahmed, *The future of the International Criminal*

Court, Cihan University Scientific Journal , Erbil , Special Edition , Issue 3

(Part A)(2017) p. 22

34-Yoo, John, *The New Sovereignty & The Old Constitution: The Chemical Weapons Convention & Appointments Clause* ,15 Constitution Comment-

-ary , Uni. Minnesota (1998) P.87

35-The Suharto case in 1998 when the U.S.A threatened him to submit his resignation, or else force would be used against him he submitted his resignation .

25/7/2021 Retrieved from

<https://nvdatabase.swarthmore.edu/content/indonesians-overthrow-president-suharto-1998>

36- The Canadian government's proposal, which was welcomed by the Secretary-General of the United Nations as an important document. UN Doc.A/59/2005-36

37- Harmon, Patrick et al. , Op.Cit. , pp. 18-19

38-Luban, David , *Responsibility to Humanity & Threats to Peace : An Essay on Sovereignty* , Berkeley J.Int`l L.(2020) P.194

39-Lieber , Keir A. ,& Press , Daryl G. , *The New Era of Counterforce: Technological Change & The Future of Nuclear Deterrence* ,

41(4) Int`l Sec.9(2017) P.204

40-Pavilion ,Caplin , *A New Int`l Human Rights Treaty to Advance Legal Protection for Religious & Ethnic Minorities – A Necessary Effort ?* Virg.J.I.L.,

Vol.56,No.1 (2016) P.22

٤١- Al-Samarrai , Ibrahim Ahmed, *International Protection of Human Rights...*, Op.Cit. , p. 16

٤٢-Al- Siddiqi, Said , *Human Rights and the Limits of National Sovereignty* , Moroccan Journal of Local Administration and Development , Number 50

(2003) p. 86

٤٣-Report of the Secretary-General of the United Nations to the General Assembly at its 54th session

٤٤- Massingham, Eve , *Military Intervention for Humanitarian Purposes*, Int`l Review of the Red Cross, Vol. 91, No. 876 (2009) P. 176

Also, Ski, Sabine Michalow , *No Complicity Liability for Funding Gross Human Rights Violation ?* Berkeley J.I.L. , Vol.30, Issue 2 (2012) P.451

45- Pursuant to Security Council Resolution 1593 of 2004, the Darfur case was transferred to the International Criminal Court .

46-Toms, Michael & P. , Jessica L. , *Weak ,Human Rights & Public Support of War*, 82 J. Pol.(2020) P.182

47- As the International Court of Justice went to him in the case of the intervention of the United States of America in Nicaragua in 1986, that The use of force

is not the appropriate means to protect human rights.

Also, Bennoune , Karima , *Sovereignty Vs. Suffering? Re- Examining Sovereignty & Human Rights Through the Lens of Iraq* , EJIL,

Vol.13 , Issue 1 (2002) P.250

Also, Al-Samarrai , Ibrahim Ahmed , *The Internal Sultan (Sovereignty) and Human Rights Developments* , The Security and Democracy Conference

and Human Rights , Muatah University - Jordan (2006) Published

in the Journal of Politics Issues , College of Political Science ,

University of Al-Nahrain , Issue 17 (2009) PP.80-81

48-Luban , David, Op.Cit. , P.185

49-Miknovic ,Marko , *State Responsibility for Genocide* , EJIL , Vol.18, Issue 4

P.688 (2007)

50- Special Courts for Sierra Leone, East Timor, Cambodia, Lebanon, the former Yugoslavia, Rwanda and Burundi .

Also , Matheson, Michael J. & L. ,Natalie, *Symposium on the Int`l Criminal Tribunals for The Former Yugoslavia & Rwanda* , AJIL , Vol.110,

Issue 2(2016)P.171

Also , Valiani ,Saher , *Genocide Left Unchecked : Assessing the ICCs Difficulties Detaining Omar al Bashir* , Berkeley J.I.L. ,Vol. 35, Issue 1 (2017) P.156

51-Paz, Moria , *Between the Kingdom & The Desert Sun: Human Rights, Immigration, & Border Walls* , Berkeley J.I.L. , 1(2016) P.10

Also, Paz, Moria , *The Law of Walls* , Vol.28,Issue 2 EJIL (2017) P.601

Also , Luban , David , Op.Cit. , P.192

◦۶- Many constitutions provide for the right to the environment and its protection (Article 16 of the Portuguese Constitution, Article 45 of the Constitution of Portugal.Spain, Environmental Charter annexed to the French Constitution of 2004)

53-Reisman , Michael, *Sovereignty & Human Rights in Contemporary Int'l Law* , AJIL, No.4 (1990) P.866

Also, Bianchi, Andrea , Op.Cit. , P.507

54- Al-Samarrai , Ibrahim Ahmed, *ISIS Crimes Against Iraqi's Minorities* , Cihan Uni.-Erbil J. of Humanities and Social Sciences – Vol. 3, No. 2, Participated in Int'l Conf. of Cihan Uni. / Erbil on Transitional Justice(2020)

◦◦- Al-Samarrai, Ibrahim Ahmed,*The Security Council and the Syrian Case* , Cihan University - Erbil Scientific Journal, Volume 1 , Number 1(2017) P.144

9-Sources :

9-1- English Language:

1-Bianchi ,Andrea,*Human Rights & Magic of Jus Cogens*, EJIL, Vol.19, Issue 3 (2008)

2-Bogdandy ,Armin Von & G. ,Matthias & V. ,Ingo. , *From Public Int'l Law : trans-lating World Public Opinion into Int'l public Authority* ,EJIL,Vol.28,Issue 1(2017)

3- Pavilion ,Caplin, *A New Int'l Human Rights Treaty to Advance Legal Protection for Religious & Ethnic Minorities – A Necessary Effort ?* Virg.J.I.L.,

- 4-Bethlehem, Daniel ,*The End Geography:The Changing Nature of The Int`l System & Challenge to Int`l Law* , EJIL, Vol.25,Issue 1 (2014)
- 5 - Luban, David , *Responsibility to Humanity & Threats to Peace : An Essay on Sovereignty* , Berkeley J.Int`l L.(2020)
- 6- Shelton, Dinah, *Normative Hierarchy in Int`l Law* , AJIL,Vol.100(2006)
- 7- Shelton, Dinah , *Peremptory Int`l Law –Jus Cogens* , AJIL,Vol.2(2016)
- 8- Denza, E. ,*The 2005 UN Convention on State Immunity in Perspective* ,
55 ICLQ(2006)
- 9- De Wet, Erika, *The Prohibition of Torture as Int`l Norm of Jus Cogens & its implications for national & Customary Law*,EJIL,Vol.15,No.1(2004)
- 10- Jean , Galbraith , *Ending S.C.Res.*, AJIL,Vol.4,(2015)
- 11- Danilenko Gennady M. , *Int`l Jus Cogens ,Issue of Law- making* ,EJIL,
Vol.2,Issue1 (1991)
- 12- Yoo, John, *The New Sovereignty & The Old Constitution: The Chemical Weapons Convention & Appointments Clause* ,15 Const.Comment (1998)
- 13- Bennoune ,Karima , *Sovereignty Vs. Suffering? Re- Examining Sovereignty & Human Rights Through the Lens of Iraq* , EJIL, Vol.13 , Issue 1 (2002)
- 14- Anderson, Keneth, *The Ottawa Convention Banning Landmines: The Role of Non Governmental Org. & The Idea of an Int`l Civil Society* , 11 Eur.J.Int`l L. (2000)
- 15 - Lieber , Keir A. ,& Press , Daryl G. , *The New Era of Counterforce: Technological Change & The Future of Nuclear Deterrence* , 41(4) Int`l Sec.9(2017)
- 16- Miknovic, Marko , *State Responsibility for Genocide* , EJIL , Vol.18, Issue 4
(2007)
- 17- Tushnet, Mark , *Globalization & Federalism in a Post – Printz World* ,
36 Tulsa , J.L. , , Issue 1 (1999-2000)
- 18- Matheson, Michael J. & L. , Natalie , *Symposium on the Int`l Criminal Tribunals for The Former Yugoslavia & Rwanda* , AJIL , Vol.110, Issue 2(2016)

- 19- Toms, Michael & P. , Jessica L. , *Weaks ,Human Rights & Public Support of War*,
82 J. Pol.E.(2020)
- 20- Reisman , Michael , *Sovereignty & Human Rights in Contemporary Int`l Law* ,
AJIL, No.4 (1990)
- 21- Paz, Moria , *Between the Kingdom & The Desert Sun: Human Rights,
Immigration, & Border Walls* , Berkeley J.I.L.(2016)
- 22- Paz, Moria, *The Law of Walls* , Vol.28,Issue 2 EJIL (2017)
- 23- Cromick ,N.Mac , *Questioning Sovereignty ? Law, State & Nation in the
European Commonwealth* , Oxford OUP , (1999)
- 24-M. , Petric , *How Economic Globalization is Changing State Sovereignty* , A
Victoria Uni. Of Welington (2009)
- 25- Ski,Sabine Michalow, *No Complicity Liability for Funding Gross
Human Rights Violation ?* Berkeley J.I.L. , Vol.30, Issue 2 (2012)
- 26- Rabkin,Jeremy A. , *Recalling the Case for Sovereignty* ,5CHI.J.Int`l L. (2005)
- 27- Valiani ,Saher , *Genocide Left Unchecked : Assessing the ICCs Difficulties
Detaining Omar al Bashir* , Berkeley J.I.L. , Vol. 35, Issue 1 (2017)
- 28- Klein ,Thomas, *Jus Cogens Re-examined : Value Formalism in Int`l Law*,
EJIL,Vol.26,Issue 1 (2015)
- 29-A. Yannis , *The Concept of Suspended Sovereignty in Int`l Law &
its Implications in Int`l Politics* , 13 EJIL (2002)
- 30- Olomjobi, Yinka, *Coments: Contested Sovereignty & Conflict Between Spain &
Catalonia* , Russian L.J.,Vol.7(2019) Issue

9-2- Arabic Language :

١- Al-Samarrai,Ibrahim Ahmed, *International protection of human rights under the
United Nations* , PhD thesis , College of Law , University of Baghdad
(1997)

٢- Al-Samarrai, Ibrahim Ahmed, *Effectiveness of the Peaceful Settlement of
International Conflicts* , Master's Thesis , College of Law , University

of Baghdad (1987)

٤- Al-Samarrai , Ibrahim Ahmed, *The Internal Governor (Sovereignty) and Human Rights* , Muatah University Conference , Jordan (2006) published in the

Journal of Political Issues , College of Political Science , Al-Nahrain

University , No. 17 (2009)

٥- Al-Samarrai , Ibrahim Ahmed, *Iraq and the seventh chapter of UN* , Tikrit University Conference , (2009)

5- Al-Samarrai , Ibrahim Ahmed, *The Security Council and the Syrian Case* , Cihan University Journal , Erbil Scientific , Vol. 3 , Number 3 (2017)

٦- Al-Samarrai, Ibrahim Ahmed, *The Future of the International Criminal Court* , Cihan University , Erbil Scientific Journal , Special Issue of the Second

International Conference (2017)

7- Al-Samarrai Ibrahim, Ahmed, *ISIS crimes against Iraqi`s minorities* , Cihan University Journal - Erbil for Human and Social Sciences , Volume 3,

Number 2 (2019) and participated in the International Conference of Cihan University / Erbil on Transitional Justice (2020)

٨- Abu Al-Wafa, Ahmed , *Mediator in international law* , Cairo (2016)

٩- Massingham, Eve, *Military Intervention for Humanitarian Purposes*, International Review of the Red Cross, Vol. 91, No. 876 (2009)

10- Harmon, Patrick and others , *International Law and the Politics of Two Standards* Translation by Dr. Anwar Moghith , Libya -1995

١١- Mumtaz, Jamshid , *The Minimum Humanitarian Rules Applied in a Period of Internal Troubles and Tensions* , The International Journal Red Cross

(special file 1948-1998 on human rights and humanitarian law) Vol.11,

No. 61 September (1998)

١٢- Hamash, Abdel Salam Ahmed , *Uses of Internationalization in International Law* , Studies, Sharia Sciences and Law , University of The Middle East

, Vol. 38 , No. 2 (2011)

13- Al-Majzoub, Muhammad , *Public International Law* , Beirut (2004)

Waii Journal for Humanities and Social Sciences

An accredited academic journal issued by the Waii Center for
Consultation and Capacity Building

post address

Rastee District, Rusty County

Erbil, Kurdistan Region, Iraq

Phone 07728608484

E-mail- waii_journal@gmail.com



The Republic of Iraq

Sunni Endowment Office
Waii Center for Consultations
and Capacity Building

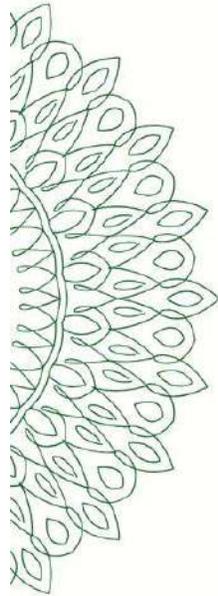


2024

Waii Journal for Humanities and Social Sciences

A quarterly peer-reviewed
intellectual journal

Zero number



ISSN: 3078-6711
waaijournal@gmail.com

